بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان
وزارة التعليم العالى والبحث العلمى
جامـــــعة شـــــــــندى
كلية الدراسات العليا والبحث العلمى

بحث بعنوان :

مؤشرات التنمية فى المجتمعات المحلية
دراسة تطبيقية على السودان بالتركيز على محليتى شندى والمتمة خلال الفترة (2000-2014م)

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه فى الاقتصاد

إعداد الطالب : عصام الدين أحمد الزين الشريف
إشراف : أ.د مصطفى أحمد حمد منصور

1436هـ- 2015م

الأية

قال تعالى :

(وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ)

سورة هود , الأية (61)

الإهداء

إلى والديا

أمد الله فى أيامهما فى طاعته

أهدى هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

الشكر لله الذى بنعمته تتم الصالحات

والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

أتقدم بالشكر لجامعة شندى لإدراتها وأساتذتها والعاملين بها والشكر لكلية الدراسات العليا وإدارتها والعاملين بها لتقديم العون لى وأتقدم بالشكر لكلية تنمية المجتمع إدارة وأساتذة والعاملين بها لتعاونهم ,

والشكر أجزله مع الإمتنان للأستاذ الدكتور / مصطفى أحمد حمد منصور ، الذى تفضل بقبوله الإشراف على الرسالة ، والذى غمرنى بفائض علمه وتوجيهاته القيمة التى كان لها الأثر الطيب فى إخراج هذه الرسالة فى صورتها النهائية .

وشكر خاص إلى زوجتى التى سهرت معى الليالى طيلة فترة إنجاز هذا العمل وأتوجه من أعماق قلبى بالشكر إلى من أعاننى على تخطى صعوبات الحياة ، ومن كان لى السند فى إتمام دراستى الجامعية خالى الأستاذ/ عبد الحميد السيد .

وكما أتوجه بالشكر والإمتنان إلى كل من قدم لى يد العون والمساعدة أو أسدى إلى معروفا أو نصحا أو دعا لى دعوة فى ظهر الغيب .

أحمد الله تعالى و أثنى عليه ,

المستخلص

تناولت هذه الدراسة مؤشرات التنمية فى المجتمعات المحلية دراسة تطبيقية على السودان بالتركيز على محليتى شندى والمتمة فى الفترة (2000 – 2014م) ، عالجت الدراسة تنمية المجتمع المحلى من خلال إبراز دور ثقافة المجتمع ودور مشاركة الأفراد فى تحقيق التنمية , وكما تناولت المشاريع القائمة ودورها فى التنمية المحلية والمشاكل التى تواجه التنمية فى المجتمعات المحلية .

إشتملت الدراسة على التعريف بماهية التنمية الاقتصادية والاجتماعية , وذلك بتوضيح مفهوم التنمية وأبعادها المختلفة ، كالتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة والتنمية البشرية ، وتطرقت إلى مفهوم تنمية المجتمع المحلى وأهدافه وتناولت أهمية التنمية المحلية والريفية على وجه الخصوص ، وتناولت الدراسة بالتحليل لمؤشرات التنمية فى المجتمعات المحلية من خلال الناتج المحلى ومعدل نموه السنوى ومعدل متوسط دخل الفرد و المؤشرات الاجتماعية بتحليل مؤشرات التعليم ومؤشرات الصحة لمعدل توقع الحياة ومعدل الوفيات ومعؤشرات التغذية وغيرها من المؤشرات .

تناولت الدراسة أيضا نظريات التنمية بتحليل النظريات التقليدية والمعاصرة للتتنمية وأبرزت دور النظرية الإسلامية الخاصة بالتنمية عند الإمام على بن أبى طالب وبن خلدون وغيرهم من المفكرين الإسلاميين . .

توصلت الدراسة إلى ان هنالك مشاركة واسعة من أفراد المجتمع فى عملية التنمية المحلية , وكما كشفت عن تحسن فى المؤشرات الاجتماعية كالصحة والتعليم , وأن الدخول الحقيقية للمواطنين لازالت متدنية بالرغم من المشروعات القائمة فى محليتى شندى والمتمة , وأوصت الدراسة بالعمل على رصد واستثمار إمكانيات المجتمعات المحلية بما يعزز مشاركتها فى مراحل التخطيط التنموى , وتطوير البنية التحتية بالريف والعمل على تحسين مؤشرات التنمية البشرية بمحليتى شندى والمتمة .

Abstract

This study deals with development indicators in local communities, in Sudan with respect to Shendi and Mattama localities, in the period (2000-2014).It adopted several research methods like historical, induction and deduction methods, and used questionnaire, interview and observation as data collection tools.

This study includes an introduction, three chapters and conclusion. The first chapter deals with economics and social development, the second chapter deals with the analysis of development theories, while the third chapter deals with the field study of the rural area in Shendi and Mattama localities.

The study dealt with community development by highlighting the role of culture in community development and the role of participation of individual in achieving development, and it also dealt with existing projects and their role in local development, and the problems facing development.

The study found that there is broad participation in the development process, as revealed improvement of social indicators such as health and education, and that real incomes are still low although there are development projects in Shendi and Mattama localities.

The study recommended work to monitor and invest potentialities of local communities so as to enhance their participation in the stages of development planning and the development of rural infrastructure and work to improve the human development indicators in Shendi and Mattama Localities.

فهرست الموضوعات

الموضـــــوع	رقم الصفحة
الأية	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
Abstract	هـ
فهرست المحتويات	و – ز
فهرست الجداول	ح– ك
فهرست الأشكال	ل
المقدمة	1
المنهجية	1
الدراسات السابقة	3
الفصل الأول : ماهية التنمية الاقتصادية والاجتماعية	
المبحث الأول : مفهوم التنمية ومؤشراتها	13
المبحث الثانى : مفهوم تنمية المجتمع المحلى	46
المبحث الثالث : أهمية تنمية المجتمع الريفى المحلى	60
المبحث الرابع : تحليل مؤشرات التنمية	70
الفصل الثانى : مداخل تحليل نظريات التنمية	
المبحث الأول : تحليل النظريات التقليدية للتنمية	82
المبحث الثانى : تحليل نظريات التنمية المعاصرة	90
المبحث الثالث : تحليل نظريات التنمية فى الإسلام	103

الموضـــــوع	رقم الصفحة
الفصل الثالث : دراسة تطبيقية على السودان بالتركيز على محليتى شندى والمتمة	
المبحث الأول : تطور التنمية فى السودان	111
المبحث الثانى : تحليل هيكل نشاطات التنمية بالمحليات	133
المبحث الثالث : تحليل مؤشرات التنمية فى محليتى شندى والمتمة	165
الخاتمة	206
نتائج الدراسة	206
التوصيات	207
المصادر والمراجع	209
الملاحق	217

فهرست الجداول

رقم الجدول	البيـــان	رقم الصفحة
1	تطور مفهوم التنمية	18
2	توزيع الدخل المتاح للقطاع العائلي في مجموعة من الدول وفقاً لمؤشرات التنمية في العالم في عام 2000 م	37
3	الصرف الفعلى والمصدق على التنمية ونسب التنفيذ فى السودان فى الفترة (2000-2014م)	115
4	الناتج المحلى الإجمالى ومعدل النمو فى الفترة (2000-2104م)	117
5	متوسط دخل الفرد فى السودان فى الفترة (1999 -2014م)	118
6	يوضح توزيع السكان بمحليتى شندى والمتمة 2008م	135
7	توزيع الأسر حسب نمط المعيشة بمحليتى شندى والمتمة للعام 2008م	136
8	تقديرات عدد السكان لمحليتى شندى والمتمة (2009-2014م)	137
9	المشاريع الزراعية الحكومية بمحلية المتمة ومساحتها وتوزيعها	138
10	متوسط إنتاجية الفدان بالجوال لبعض المحاصيل الزراعية بمحلية المتمة للفترة(2010 – 2014م)	139
11	المشاريع الحكومية والخاصة ومساحتها وعدد المزارعين بمحلية شندى	139
12	توزيع الأسواق الريفية بمحليتى شندى والمتمة 2014م	141
13	أعداد السياح الزائرين للمواقع الأثرية بمحلية شندى للأعوام (2006-2009م)	143
14	عدد المدارس بمرحلة الأساس فى محلية شندى للأعوام (2001- 2014م)	146
15	أعداد التلاميذ ومعدل النمو وأعداد المعلمين ومعدل كل معلم بالنسبة للتلاميذ بمرحلة الأساس بمحلية شندى للفترة (2001-2014م)	147
16	عدد المدارس مدارس بمرحلة الأساس فى محلية المتمة للأعوام (2001 – 2014م)	148
17	أعداد التلاميذ ومعدل النمو وأعداد المعلمين ومعدل كل معلم بالنسبة للتلاميذ بمرحلة الأساس بمحلية المتمة ونسبة النمو للفترة (2001-2014م)	149
18	توزيع المدارس بالمرحلة الثانوية بمحلية شندى للعام 2014م.	151

رقم الجدول	البيـــــان	رقم الصفحة
19	توزيع المدارس الثانوية بمحلية المتمة للعام 2014م	152
20	نسبة النجاح والتحصيل بمدارس محلية المتمة لامتحانات الشهادة السودانية	152
21	عدد فروع كلية المجتمع وأعداد الخريجات	154
22	توزيع المستشفيات فى محليتى شندى والمتمة	155
23	المؤشرات الصحية لمحليتى شندى والمتمة للفترة (2010-2014م)	156
24	معدل وفيات الأطفال والأمهات بمحلية شندى للفترة (2008-2014م)	157
25	معدل وفيات الأطفال والأمهات بمحلية المتمة للفترة (2012-2014م)	158
26	توزيع خدمات إصحاح البيئة بالوحدات المختلفة فى محلية شندى للعام 2013م	159
27	توزيع خدمات إصحاح البيئة بالوحدات المختلفة فى محلية المتمة 2014م	160
28	الإنفاق على التنمية وتمويلها بمحلية شندى وفق الميزانيات للفترة (2008 – 2012م)	161
29	الإنفاق على التنمية وتمويلها بمحلية المتمة وفق الميزانيات للفترة (2007-2009م)	163
30	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير النوع	166
31	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	167
32	توزيع أفراد العينة وفق المستوى الاجتماعى	168
33	المستوى التعليمى لأفراد العينة	169
34	مهنة أفراد العينة	170
35	أفراد عينة الدراسة وفق متغير عدد أفراد الأسرة	171
36	النسب والتكرارات و المنوال بالنسبة للدخل الشهرى	173
37	الإستهلاك الشهرى	173
38	إذا كان الدخل يفى بمستلزمات المعيشة	174
39	النسب والتكرارات و المنوال بالنسبة للإدخار	174
40	النسب والتكرارات بالنسبة لصور الإدخار	175
41	النسب والتكرارات و المنوال بالنسبة لملكية الأراضى الزراعية	175

رقم الجدول	البيـــان	رقم الصفحة
42	النسب والتكرارات و المنوال بالنسبة لمساحة الأراضى	176
43	النسب والتكرارات و المنوال لمساحة الأرض المزروعة	176
44	النسب والتكرارات و المنوال بالنسبة للمحاصيل الزراعية	177
45	متوسط إنتاجية الفدان للمحاصيل المختلفة	177
46	الالات التى تستخدم فى الزراعة	179
47	النسب والتكرارات و المنوال بالنسبة مصادر التمويل بالنسبة للزراعة	179
48	النسب والتكرارات و المنوال بالنسبة للجهة الممولة	180
49	يوضح النسب والتكرارات و المنوال لمهددات الزراعة	180
50	النسب والتكرارات و المنوال بالنسبة للعاطلين عن العمل	181
51	النسب والتكرارات و المنوال بالنسبة للمستوى التعليمى للأفراد العاطلين	182
52	النسب والتكرارات و المنوال للهجرة خارج المنطقة	182
53	النسب والتكرارات و المنوال لمصر مياه الشرب	183
54	النسب والتكرارات و المنوال للوقود المستخدم فى الطهى	184
55	النسب والتكرارات و المنوال بالنسبة للخدمات الصحية	184
56	النسب والتكرارات و المنوال لمجال المشاركة	185
57	النسب والتكرارات و المنوال بالنسبة لنوع المشاركة	185
58	النسب والتكرارات و المنوال لمجال المشاركة	186
59	النسب والتكرارات للمشاركة الشعبية فى التنمية	186
60	النسب والتكرارات لمعوقات المشاركة الشعبية فى التنمية	187
61	اتجاهات وقيم الأفراد للمشاركة الشعبية فى التنمية	187
62	مدى رضى المواطنين عن الخدمات الصحية	189
63	مدى رضى المواطنين عن التعليم	189
64	المتغيرات ومقدار قيمة معامل الإرتباط والقيمة الاحتمالية	191

رقم الجدول	البيـــان	رقم الصفحة
65	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق الاحصائية لمحور المؤشرات الاقتصادية	193
66	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق الاحصاية لمحور المؤشرات الاجتماعية	197
67	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق الإحصائية عن مدى رضى المواطنين عن الخدمات الصحية	199
68	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق الإحصائية عن مدى رضى المواطنين عن الخدمات الصحية	200
69	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق الإحصائية عن الخاصة بالمشاركة الشعبية	202
70	نتائج اختبار مربع كاي لقيم ومعايير الأفراد و المشاركة الشعبية	203
71	اختبار مربع كاى لمعوقات التنمية	205

فهرست الأشكال

رقم الشكل	البيـــــان	رقم الصفحة
1	فائض العمالة فى الريف	93
2	المسار الخاص بمستوى التنمية للدولة في نظرية بن خلدون	108
3	يوضح الصرف المصدق والفعلى على التنمية فى السودان (2000-2014)	116
4	الناتج المحلى الإجمالى ومعدل النمو فى الفترة (2000 -2014م)	117
5	نمو متوسط دخل الفرد فى السودان (2000-2014م)	119
6	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير النوع	167
7	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	168
8	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الحالة الاجتماعية	169
9	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المستوى التعليمى	170
10	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المهنة	171
11	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير عدد أفراد الأسرة	172
12	متوسط الإنتاجية مقارنة مع بما توصلت إليه دراسة مكتب الزراعة بشندى	178

الفصل الأول

ماهية التنمية الاقتصادية والاجتماعية

المبحث الأول : مفهوم التنمية ومؤشراتها

المبحث الثانى : مفهوم تنمية المجتمع المحلى

المبحث الثالث : أهمية تنمية المجتمع الريفى المحلى

المبحث الرابع : تحليل مؤشرات التنمية

الفصل الثانى

مداخل تحليل نظريات التنمية

المبحث الأول : تحليل النظريات التقليدية للتنمية

المبحث الثانى : تحليل نظريات التنمية المعاصرة

المبحث الثالث : تحليل نظريات التنمية فى الإسلام

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية على السودان بالتركيز على محليتى شندى والمتمة

المبحث الأول : تطور التنمية فى السودان

المبحث الثانى : تحليل هيكل نشاطات التنمية بالمحليات

المبحث الثالث : تحليل مؤشرات التنمية فى محليتى شندى والمتمة

أولا : المقدمة :

تعد مؤشرات التنمية أحد الآليات ذات الفعالية لقياس مدى التقدم المستهدف للمجتمعات بمستوياتها المختلفة صوب النتائج المنشودة للتنمية ، حيث أنها تخدم العديد من الأغراض ، فهى تقيس وتتابع معدل الإنجاز فى تنفيذ خطط وبرامج التنمية , وكما تمد متخذ القرار بالمعلومات الشاملة عن حقيقة الوضع الراهن بالمجتمعات المختلفة ، تتنوع مؤشرات التنمية ما بين اقتصادية واجتماعية ، ومادية ولامادية ، وكميّة ونوعيّة ، ولا عجب فى هذا ، فقلما تتفق العلوم الإنسانية على مواقف فكرية موحدة خاصة وأن الإنسان محور إهتمام هذه العلوم متغير بدوره زمانيا ومكانيا ، وهذا التغير الإنساني بدوره يتفاوت زمانيا ومكانيا هو الآخر، ومن ثم تتفاوت التنمية بشدة من حيث مفهومها وأهميتها ودرجة الحاجة إليها من مجتمع لآخر، كذلك تتعدد معايير قياس التنمية بتعدد خصائص التنمية ومقوماتها ومعوقاتها من دولة إلى أخرى .

شهد مفهوم التنمية عملية مراجعة منذ أواخر ستينيات القرن العشرين ، فلم تعد التنمية مجرد زيادة فى الناتج القومى مضاف لها عدد من الإجراءات الرامية لتحقيق العدل الاقتصادى والاجتماعى . وإنما صار مضمون التنمية أوسع من ذلك وأعمق ، فالتنمية الحقة ثورة شاملة وتغيير جذرى للمجتمعات . وكان من الطبيعى أن تسفر عملية إعادة النظر فى معنى التنمية عن إعادة النظر فى المقاييس التى تواضع الاقتصاديون على إستخدامها فى تقويم جهود التنمية ، فلم يعد الاقتصار على الناتج القومى ومشتقاته من متوسط نصيب الفرد ومعدل نمو الناتج كافيا لقياس التنمية ، فلذلك عرفت مؤشرات التنمية تطورات هامه على محاور عدة بدءاً من مقاييس النمو الاقتصادى الى المؤشرات الاجتماعية والأدلة المركبة كدليل للتنمية البشرية .

مشكلة البحث :

هنالك مشكلة أساسية يمكن إثارتها فى عدة تساؤلات ، ماهى مؤشرات التنمية ، وماهى مؤشرات تنمية المجتمع المحلى ، وماهى المجتمعات المحلية وكيف تتم فيها عملية التنمية ، وكيف يمكن إحداث تنمية فى ضوء ثقافة المجتمع المحلى ، وهل يمكن لإفراد المجتمع المحلى المساهمة فى تحقيق التنمية وماهى المشاريع التى تعزز قيم تنمية المجتمع المحلى ، وماهى المشاكل والحلول التى تحدد طبيعة تنمية المجتمع المحلى بمحليتى شندى والمتمة .

أهداف البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى تناول مؤشرات التنمية بمحليتى شندي والمتمة بالإضافة الي ذلك تتناول أهداف أخرى تتمثل في :.

* الكشف عن المجتمع المحلي وإحداث التنمية فى ضوء ثقافتهم المحلية .
* التعرف علي مدي مساهمة أفراد المجتمع المحلي في عملية التنمية المحلية
* إبراز دور المشاريع التنموية القائمة فى تنمية المجتمع المحلى .
* الكشف عن الصعوبات والمشاكل التي أعاقت عملية التنمية المحلية فى محليتى شندى والمتمة.

أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث في أن التنمية المحلية لم تحظ بالدراسات والبحوث الوافية فى جميع بلدان العالم وخاصة العالم الثالث وبالأخص فى السودان علما بأنها تعتبر مفهوما جديدا نسبيا إشتد الإهتمام به بعد الحرب العالمية الثانية فى العام 1948م ، مما يدل على أن هنالك فجوة بحثية لابد من تغطيتها . وتأتى أهمية هذه الدراسة لتسليط الضوء علي مؤشرات التنمية بجنوب ولاية نهر النيل لأول مرة من خلال التركيز علي محليتى شندي والمتمة. ويعتبر البحث إضافة علمية للمكتبات المحلية والعالمية بإذن الله .

فرضيات البحث :

1- كلما كانت هنالك مشروعات قائمة كلما حقق قدرا عاليا من تنمية المجتمع المحلى.

2- كلما كانت مساهمة أفراد المجتمع المحلى عالية فى إحداث التنمية كلما أدى ذلك إلى تحقيق تنمية المجتمع المحلى .

3- هنالك علاقة معنوية ذات تأثير بين ثقافة المجتمع وتحقيق التنمية المحلية .

4- هنالك علاقة عكسية بين المشاكل التى تؤثر على تنمية المجتمع وبين التنمية المحلية.

منهجية البحث :

اتبع البحث أشكال المناهج العلمية المتعددة المداخل من خلال دراسة التطور التاريخى بإستخدام المنهج الإستردادى والتاريخى لمعرفة تطور تنمية المجتمعات محليا وعالميا ، وأيضا المنهج الإستنباطى من خلال دراسة فروض نظريات التنمية مع الإستعانة بالمنهج الإستقرائى بالتطبيق على محليتى شندى والمتمة من خلال إستخدام صحيفة إستبيان وعدد من أدوات البحث العلمى المستخدمة فى البحث .

أدوات جمع البيانات :

تستخدم في هذه الدراسة عدة أدوات لجمع المعلومات :.

1/ المصادر الأولية وتشمل الاستبيان و المقابلة والملاحظة .

2/ المصادر الثانوية وتشمل المراجع والوثائق والتقارير والدوريات والمطبوعات والرسائل الجامعية.

حدود البحث:

الحدود المكانية: محليتى شندى والمتمة بولاية نهر النيل .

الحدود الزمانية : الفترة بين 2000- 2014م .

هيكل البحث :

تشتمل هذه الدراسة على مقدمة وأربعة فصول بالإضافة الى الخاتمة وتشمل :.

المقدمة وتحوى أساسيات البحث .

الفصل الأول : الإطار النظري ويحوي مفهوم التنمية ، مفهوم تنمية المجتمع المحلى، أهمية تنمية المجتمعات الريفية ، مؤشرات التنمية .

الفصل الثانى يتحدث عن مداخل تحليل نظريات التنمية ، النظريات التقليدية للتنمية، نظريات التنمية المعاصرة وتحليل لنظريات التنمية فى الإسلام .

الفصل الثالث: يحوى دراسة تطبيقية على السودان بالتركيز على محليتى شندى والمتمة , تطورالتنميةفى السودان , هيكل نشاطات التنمية فى المحليات والدراسة التطبيقية .

الخاتمة : وتحوي التحقق من صحة الفرضيات وتشمل النتائج والتوصيات .

ثانياً : الدراسات السابقة:

يتناول الباحث بعض الدراسات التى لها صلة بموضوع الدراسة , وهذه الدراسات تشمل دراسات أكاديمية و أوراق عمل وسمنارات وكتابات تتعلق بموضوع الدراسة وسوف يتم التركيز على موضوع هذه الدراسات ومنهجها وأهم النتائج التى توصلت إليها

1- استثمار الموارد الذاتية فى التنمية المحلية للباحث نازك إدريس محمد جوده ([1]) :

تناول البحث , إستثمار الموارد الذاتية فى التنمية المحلية لولاية جنوب كردفان . نتيجة لتطبيق النظام الفدرالى فقد تم إنزال الكثير من السلطات والصلاحيات للولايات فى إطار

[1] - نازك إدريس محمد جوده ، استثمار الموارد الذاتية فى التنمية المحلية – دراسة حالة ولاية جنوب كردفان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (الخرطوم : جامعة النيلين : مارس 2005م) .

تقصير الظل الادارى مما أدى إلى زيادة أعباء ومسئوليات حكومات الولايات ، وزيادة الطلب على الخدمات والسلع إلا أن ذلك لم يصحبه تشريع أو تنزيل إيرادات ومصادر جديده لتغطية تلك الخدمات مما أحوج الولايات للسعى للزيادة الأفقية والراسية للإيرادات وإبتكار آليات جديده كالإستثمار فى الموارد الذاتية لإستغلالها فى التنمية المحلية .

ويهدف البحث إلى :

1- أهمية التنمية الأفقية والراسية لإيرادات الولاية بغرض تحقيق قدر من التوازن التنموى بين الولايات .

2- الخروج من مظلة الدعم الإتحادى والإعتماد على الذات بإستغلال الموارد الذاتية للولايات فى التنمية .

3- تطوير الصناعات الريفية الصغيرة والتى تعتمد على الخامات المحلية .

4- خلق فرص عمل جديده وزيادة دخول الأفراد ، مما يؤدى إلى الهجرة العكسية والإستقرار بالولاية والمساهمة فى الإنتاج وإعادة البنا والتعمير .

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى فى إستعراض واقع ومناخ الاستثمار فى السودان بصورة عامة كما إستعمل المنهج التحليلى لقراءة وتحليل إمكانية الإستثمار فى الموارد الذاتية بولاية جنوب كردفان وإستغلالها فى التنمية المحلية . ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة إن الإنسان المدرك والفعال هو المحرك الأساسى لعملية التنمية ، ولذلك يجب الاستمرار فى فى التعليم والتدريب والتأهيل ، وأيضا لا بد من خلق وإبتكار آليات جديدة لتوسيع مظلة الإيرادات والتوسع الأفقى والرأسى لتنميتها والنهوض بها .

أوصت الدراسة بالإستفادة من الأمطار وعمل سدود على الخيران للإستفادة منها فى الزراعة والثروة السمكية ، وكما أوصت بالإهتمام بالتنمية البشرية ، بتأهيل الكوادر فى المجالات المختلفة لتطوير وترقية العمل بالولاية , ووضرورة الإستفادة من المقومات السياحية بإنشاء منتجعات سياحية متكاملة الخدمات لجذب السياح .

ويرى الباحث أن الدراسة قد تناولت استثمار الموارد الذاتية فى التنمية المحلية لولاية جنوب درافور بينما تناول الباحث فى دراسته مؤشرات التنمية فى محليتى شندى والمتمة ، وقد إتفقت الدراسة مع ما توصل اليه من نتائج من حيث محدودية موارد المحليات المادية من أجل تحقيق تنمية محلية ، وعدم وجود صناعات ريفية داعمة للتنمية المحلية ، وقد إختلفت نتائج الدراسة من حيث التنمية البشرية وخاصة التعليم ، حيث نجد أن هنالك تحسنا

فى التعليم فى محليتى شندى والمتمة مقارنة بما توصلت إليه الدراسة من تدنى مستوى التعليم بولاية جنوب درافور .

2- المشاركة الشعبية فى التنمية المحلية للباحث خالد محمد على محمد([1]):

تناولت الدراسة المشاركة الشعبية فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمحلية القاش بولاية كسلا وتناولت المؤشرات التى تؤثر فى تحديد مدى حجم وطبية المشاركة الشعبية فى مشاريع التنمية بمحلية القاش ، وتتبع أهمية البحث من واقع ان التنمية الاجتماعية والاقتصادية تعتبر ركيزة أساسية لبناء وتحقيق نهضة اقتصادية وتنموية شاملة ، وقد أولت حكومة كسلا إهتماما خاصا بقضايا التنمية عبر برامج وأنشطة موازناتها العامة للسنوات المختلفة ، إلا ان المحصلة والنتائج النهائية لتلك المجهودات ليست بالمستوى المطلوب ولا تعبر عن حدوث تنمية وتقدم ملموس وواضح فى مجالاتها المختلفة .

ومن ضمن الفرضيات التى بنى عليها البحث ، تعانى محلية القاش العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والتى تبدو اهم مؤشراتها فى تدهور اقتصاد الأسرة ، إنتشار الفقر البشرى ، تزايد معدلات الهجرة إلى المدن والخلخلة الاجتماعية السالبة التى تؤدى إلى إضعاف المشاركة الشعبية فى التنمية بالمحلية ، وأيضا الإنتماء القبلى والحزبى الضيق علاوة على التمسك بالعادات والتقاليد أضعفت من إهتمام ومشاركة مواطن القاش فى التنمية .إتبعت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى للظاهرة وتمت الإستعانة بالمنهج الاحصائى فى مجالات الرصد والتقييم.

توصل البحث إلى أن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تعانى منها محلية القاش وقفت عائقاُ ومهدداُ للجهود الرسمية والطوعية والشعبية وإنعكست سلباً على شكل وحجم المشاركة الشعبية واثرت بالتالى على خطط وبرامج التنمية بالمحلية , تقوم فلسفة جميع المنظمات الطوعية العاملة بالمحلية على منهج التنمية بالمشاركة وهى تتطلب بالمقابل درجة عالية من العلمية والتركيز , الإصلاح والبناء المؤسسى على جانب برامج التدريب وبناء القدرات كركائز وقيم أساسية لذلك ولكن واقع الحال بالمحلية لا يساعد على ذلك نتيجة لإنهيار البنيات التحتية والخدمات الأساسية وإتساع دائرة الفقر فى أوساط المجتمعات والتى تتطلب بالضرورة إعطائها الأولوية القصوى ، وأيضا التعبئة الاجتماعية والجماهيرية من العوامل المؤثرة فى عملية التنمية ، ولكن الملاحظ أن الإهتمام بهذه الجوانب بالمحلية

[1]- خالد محمد على محمد ، المشاركة الشعبية فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية – دراسة حالة محلية القاش ، ولاية كسلا ، رسالة ماجستير غير منشورة (الخرطوم : جامعة الخرطوم : ابريل 2005م).

ضعيف جدا ولعل السبب يرجع إلى الولاءات والإنتماءات والتكتلات القبلية الضيقة إلى جانب تغليب المصالح الضيقة على المصالح العامة أضف إلى ذلك العادات والتقاليد والمعتقدات الموروثة وإعتبارها من المسلمات .

وقدم البحث جملة من التوصيات منها :

1- تعظيم المشاركة الشعبية كقيمة اجتماعية وكحق دستورى وإنسانى يؤدى إلى تحقيق قيم ومعانى ومقاصد التنمية الشاملة والمتوازنة والمستدامة .

2- تكثيف برامج التدريب ورفع وبناء القدرات والامكانيات الذاتية للفرد والجماعة حتى يكون التقدم والنمو ذاتياً وبأقل قدر ممكن من المعونة الخارجية .

3- التأكيد على تضافر وتلاحم الجهود الشعبية والرسمية والطوعية فى برامج ومشروعات التنمية والسعى الجاد إلى تنظيمكل قطاعات المجتمع ورعاية تنظيماته الاجتماعية والطوعية.

4- محاربة الفقر من خلال إشاعة حب العمل ومعانى التكافل الاجتماعى وبرامج الأسر المنتجة بالتنسيق والتعاون مع المنظمات .

يرى الباحث أن هنالك إتفاقا بين هذه الدراسة ودراسته من حيث تناول التنمية المحلية وإن إختلف المكان ، حيث تناولت الدراسة المشاركة الشعبية فى التنمية المحلية لمحلية القاش ، وإتفقت الدراسة مع ما توصل إليه الباحث من نتائج ، تزايد معدلات الهجرة وإنتشار الفقر فى كلا المنطقتان ، وإن إختلفت معها فى المشاركة الشعبية فى التنمية المحلية ، حيث نجدها ضعيفة فى محلية القاش بينما نجدها تلعب الدور الأكبر فى إحداث التنمية المحلية فى محليتى شندى والمتمة .

3- اتجاهات الخصوبة والصحة الإنجابية ، دراسة تطبيقية تحليلية لمحلية المتمة للباحث ياسر محمد عثمان ([1]):

تناولت هذه الدراسة اتجاهات الخصوبة والعوامل المؤثرة فيها ومدى الإلمام بمناهج الثقافة الإنجابية بمحلية المتمة ، وإهتمت الدراسة بالبحث فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تؤثر على مستوى الخصوبة والصحة الإنجابية ، اتبعت الدراسة المنهج الوصفى ، ودراسة الحالة والمنهج الإستنباطى والمنهج الإستقرائى .

بنى الباحث دراسته على الفرضيات الآتية :

[1] - ياسر محمد عثمان ، اتجاهات الخصوبة والصحة الإنجابية ، دراسة تحليلية لمحلية المتمة بولاية نهر النيل ، دراسة دكتوراه غير منشورة (الخرطوم : جامعة الخرطوم : 2008) .

1- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية ومعدلات الخصوبة بمنطقة الدراسة .

2- هنالك قيم ومبادئ ومعايير وعادات وتقاليد سائدة فى منطقة الدراسة تؤثر سلبا على الصحة الإنجابية للمرأة .

3- عدم التدخل الإرشادى بمنطقة الدراسة أدى إلى قلة الوعى لدى الزوج والزوجة بالعوامل الاجتماعية والثقافية التى تؤثر على الصحة الإنجابية .

وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية :

1- أن الغالبية العظمى هم من ذوى الدخول المنخفضة والمتوسطة ولقد أثر ذلك إيجابا على مستوى الإنجاب .

2- إرتفاع حجم الأسرة ، فقد بلغ متوسط حجم الأسرة فى الريف 6,2 فردا وفى الحضر 4,3 فردا .

3- قلة وفيات الأطفال بالمنطقة وهذا يشير إلى التقدم الذى طرأ فى مجال تحصين الأطفال ومحاربة أمراض الطفولة .

وقد أوصت الدراسة بالأتى :

1- النهوض بمنطقة الدراسة من خلال برامج التنمية الريفية الشاملة وذلك للحد من ظاهرة الهجرة من المنطقة وتخفيف حدة الفقر بتحسين دخل الفرد .

2- السعى لإلزامية التعليم وتكثيف الجهود لمحاربة الأمية وخاصة تعليم المرأة حتى تسهم بدور فعال فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

3- إنشاء المراكز والوحدات الصحية ومدها بالكوادر الصحية المتخصصة والإهتمام بتدريب القابلات المنزلية .

4- تمكين المرأة من ترقية كامل إمكاناتها وكفالة حقوقها المدنية والسياسية .

يرى الباحث أن هذه الدراسة قد بحثت فى الخصوبة والعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة عليها ، وبما أن التنمية للإنسان وبالإنسان ، فقد إلتقت مع دراسة الباحث فى جزئية من حيث أهمية العنصر البشرى وصحته وأثرها على التنمية ، و إن كانت هذه الدراسة تبحث فقط فى الخصوبة بمحلية المتمة ، قد إتفقت نتائجها مع ماتوصل إليه الباحث من حيث إنخفاض مستوى دخول الأفراد وإرتفاع حجم الأسرة وخاصة فى الريف نتيجة لإنقطاع

الإناث عن التعليم والزواج المبكر وعدم دخول المرأة فى النشاط الاقتصادى ، وأيضا إتفقت معها من ناحية إنخفاض وفيات الأطفال .

3- الأطر المؤسسية للمجتمع المحلى والشراكة فى التنمية للباحث الأمين العوض حاج أحمد وآخرون ([1]) :

تناولت الورقة الأطر المؤسسية للمجتمع المحلى والشراكة فى تحقيق التنمية ، وتهدف الورقة إلى دراسة ومحاولة فهم الوضع التنموى فى العالم العربى مبنيا على أطر التنمية المحلية والمشاركة الشعبية ، وطرحت بعض التساؤلات محاولة الإجابة عليها

1- هل هناك تنمية محلية أو تجارب تهتم بالتنمية المحلية فى الوطن العربى .

2- ماهو دور المجتمعات المحلية فى تحقيق التنمية وماهى الصلاحيات المتوفرة للمنظمات الشعبية ومنظمات المجتمع المدنى فى خلق شراكات وبناء قدرات وخلق بيئة صالحة للتنمية.

3- إلى أى مدى لعب الحكم المحلى دوراً مهماً فى بناء الشراكات وخلق جو ديمقراطى , ومن ثم بيئة تنموية على نطاق المستويات المحلية فى الوطن العربى .

4- ماهى أهم الأولويات التى إستندت عليها إستراتيجيات تنمية المجتمعات المحلية من خلال الشراكة .

5- هل يمكن وضع إستراتيجية تحدد مسار الشراكة المحلية نحو بناء التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع .

إلتزمت الورقة المنهج الوصفى التحليلى والإستقرائى ، واستندت على دراسة التجارب المختلفة فى مجال التنمية المحلية فى المنطقة العربية ، وكما إعتمدت الدراسة على مجموعة من التقارير والمرجعيات العلمية المتوفرة .

تناولت الورقة تجارب بعض الدول العربية ، ففى المملكة العربية السعودية ، نجد أن هنالك إهتمام كبير بالبلديات والمراكز القروية والتى لعبت دوراً هاما فى التنمية المحلية ، بينما نجد فى تجربة جمهورية مصر ، والتى إتخذت المحليات إدارة تساعد أفراد المجتمع فى إدارة شئونهم المحلية ، وتجربة السودان فى ظل الحكم الفدرالى ، أن المحليات لم تقم بالدور التنموى المطلوب وذلك نسبة لمحدودية مواردها المالية وإعتمادها على المركز . وخلصت الورقة إلى :

1- خلق مفهوم واضح للتنمية فى العالم العربى .

[1]- الأمين العوض حاج أحمد وآخرون ، الأطر المؤسسية للمجتمع المحلى والشراكة فى التنمية ، ورقة عمل (الخرطوم : أغسطس2007م)

2- التركيز على نظام الحكم المحلى , وجعل التنمية مبنية على الاحتياجات الفعلية للمجتمع المحلى .

3- الإيمان بأن التخطيط المسبق لمشاريع التنمية يمثل حجر الزاوية فى التنمية .

4- إنه لايمكن قيام تنمية دون الإعتماد على المجتمع المحلى ومشاركته الفاعلة فى التنمية وأن يكون يكون صاحب التنمية ومتابعها ومنفذها والمستفيد منها .

5- لابد من وضع إستراتيجية واضحة المعالم لتنمية محددة البنود والأهداف والنتائج .

يرى الباحث أن الورقة قد قدمت نماذجا مختلفة للتنمية المحلية ، وقد شرحت تجربة الحكم المحلى ودوره فى التنمية المحلية فى السودان ، وخلصت الدراسة إلى ضعف الدور الرسمى فى التنمية المحلية ، وهو ما توصل إليه الباحث من نتائج ، حيث أن الدور الرسمى ضعيف مقارنة مع بالجهد الشعبى فى إحداث تنميةمحلية بمحليتى شندى والمتمة ، بينما إختلفت النتائج من حيث وضع إستراتيجية للتنمية المحلية ، بينما رأت الورقة غيابها ، نجد أن هنالك خطط إستراتيجية للتنمية بمحليتى شندى والمتمة .

4- مؤشرات التنمية الاقتصادية فى السودان للباحث عبد الرحمن محمد الحسن ([1]) :

إهتمت الدراسة بمؤشرات التنمية الاقتصادية فى السودان وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المؤشرات وتحديد أكثرها ضعفاً ومقارنة المؤشرات الصحية والبيئية فى السودان مع بعض الدول وتناولت عدد من المؤشرات الاقتصادية الصحية والبيئية في السودان مثل متوسط دخل الفرد ، والعمر المتوقع عند الولادة ، ومعدل وفيات الرضع ، ووفيات الأطفال دون سن الخامسة ، والأطفال الذين يولدون ناقصى وزن ، والسكان الذين يحصلون على مياه مأمونة ، والسكان الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحي وغيرها .

توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج كان من أهمها :

1 - سجل الاقتصاد السوداني نموا موجبا مطردا من سنة لأخري ، وكانت الزراعة هي القطاع الرئيسي فى الاقتصاد السوداني قبل عام 1999 ، ولكن بعد ذلك بدأ البترول يأخذ حيزا فى الاقتصاد السوداني .

2 - ارتفاع متوسط دخل الفرد في السودان من الناتج المحلي الإجمالي من عام لآخر فقد تضاعف عام 2000م ، حوالي 227 مرة عما كان عليه عام 1990م ، ثم واصل في

[1]- عبد الرحمن محمد الحسن ، مؤشرات التنمية الاقتصادية فى السودان ، ورقة عمل (جامعة بخت الرضا : 2011م)

إرتفاعه ، ولكن رغم ذلك نجد متوسط دخل الفرد في السودان أقل من متوسط دخل الفرد فى جميع الدول العربية ماعدا اليمن والصومال وموريتانيا التي يتفوق عليها .

3 – قد حدث تحسن واضح في العمر المتوقع للحياة في السودان رغم ضعفه من تعداد لآخر ، ولكن وجد أن هناك فوارق كبيرة بينه وبين الدول المتقدمة ، وبعض الدول العربية مما يظهر ضعف هذا المؤشر .

4 – يوجد تحسن في معدلات وفيات الأطفال في السودان سواء كان ذلك في معدلات حديثى الولادة أو الرضع أو الأطفال دون سن الخامسة ، ولكن أيضا لم يتحسن هذا المؤشر بالصورة المطلوبة وذلك نتيجة لعدم التغطية الكاملة بالتطعيم ضد أمراض الطفولة ، وضعف الرعاية الصحية ، ومستوى تعليم الأمهات وغيرها ، كما يوجد عدد من الأمراض هى السبب الرئيس في تلك الوفيات .

5 – معدل الاستهلاك المائي اليومي المعتمد في السودان هو 20 لترا للفرد في الريف و 90 لترا للفرد في المدن وهو يعتبر خط الفقر المائي للشرب ، وهذا المعدل رغم ضعفه لم يصل إليه معظم سكان السودان ، ويوجد إختلاف واضح بين ولايات السودان في نسبة التغطية بمياه الشرب .

وقد أوصت الورقة على زيادة الإنفاق على الخدمات الصحية ، وبذل مزيد من الجهود على كافة المستويات لزيادة العمر المتوقع عند الميلاد ، و ذلك خلال تحسين الخدمات الصحية . الإضافة إلى الإهتمام ببرامج التطعيم و صحة الأمومة ، وإصحاح البيئة ، وتوفير المياه الصالحة للشرب وحمايتها ، وتوفير الرعاية الصحية الأساسية لتقليل معدل وفيات الأطفال . و الحاجة إلي تامين الخدمات الضرورية للأمهات والأطفال أثناء الحمل والولادة وفترة ما بعد الولادة وفترة الرضاعة والطفولة المبكرة ، لان فترة الولادة هى الفترة التي تزداد فيها مخاطر موت الأمهات والأطفال على حد سواء . والحوجة الحالية بعد زيادة التحضر ، وزيادة الاحتياج الفعلي من المياه للفرد بعد إرتفاع مستوي الوعي الصحي ، وتطوير خدمات الصرف الصحى ، يجب تضمينها فى إستراتيجية الدولة .

ناقشت الورقة مؤشرات التنمية الاقتصادية فى السودان ككل ، بينما تأتى دراسة الباحث عن محلية شندى والمتمة ، وقد إتفقت الدراسة مع بعض النتائج التى توصل إليها الباحث من حيث أن أنالزراعة تمثل الحرفة الرئيسية للسكان وأن هنالك تحسنا فى الجانب الصحى ،

وأن هنالك إنخفاضا فى معدلات وفيات الأطفال ، وإختلفت فى دخل الفرد ، فبينما توصلت الدراسة إلى إرتفاعه توصل الباحث إلى إنخفاض دخل الفرد فى محليتى شندى والمتمة .

5- مؤشرات قطرية للتنمية العربية ، التنمية العربية الواقع والراهن والمستقبل للباحث إبراهيم العيسوى ([1]) :

تناولت هذه الدراسة مؤشرات قطرية للتنمية العربية ، عالجت الدراسة قضية قياس التنمية ومعايير الحكم علي مايجرى من جهود فى مختلف الأقطار العربية بدعوى تحقيق أهدافها ، بدأت فى القسم الأول بتبيان الخلفية التاريخية-الفكرية لإثارة هذه القضية عالميا وعربيا ، وإبراز أن مفهوم التنمية الحديث أوسع من أن يقاس بمتغير واحد ، حتى وإن كان متغيراً مركباً يشتق من متغيرات عديده ، و أن الأمر يتطلب صياغة مجموعة متكاملة من المؤشرات تغطى مختلف أبعاد العملية التنموية ، وتعرض الدراسة فى القسم الثانى لعدد من القضاياء الخلافية المتعلقة بمفهوم المؤشرات ، ومنهجيتها ، والعلاقة بين إعتبارات الصياغة الصحيحة للمؤشرات والامكانات العملية المتوفرة لقياسها ، ويحتوى القسم الثالث على عرض مؤجز لمفهوم التنمية العربية الذى أخذت الدراسة به فى صياغة المؤشرات المقترحة .

تقدم الدراسة فى القسم الرابع مقترحا بمجموعة من المؤشرات التنموية التى تصلح للاستخدام فى الوطن العربى ، وتتوزع المؤشرات المقترحة على عشر مجموعات رئيسية على النحو التالى :

1- الوفاء بالاحتاجات الأساسية ، وتتضمن : الصحة ، التغذية ، التعليم ، الثقافة ، الإسكان ، النقل والمواصلات .

2- المشاركة فى التنمية وتتضمن : فرص العمل ، توزيع الدخل والثروة ، المشاركة فى إتخاذ القرارات .

3- تأمين الاستقلال والإعتماد على الذات فيما يخص الغذاء ، العلاقات الاقتصادية ، التكنلوجيا ، الثقافة .

4- التعاون العربى المتمثل فى : الإطار المؤسسى للإنتاج ، هيكل المتغيرات الاقتصادية الكلية ، النمو الاقتصادى ، الإستقرار الاقتصادى ، القضاء على تبديد الموارد .

5- التعاون العربى .

6- الأمن الاجتماعى والسلامة العامة .

---

[1]- إبراهيم العيسوى ، مؤشرات قطرية للتنمية العربية ، التنمية العربية الواقع والراهن والمستقبل , الطبعة الثانية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية : 1985م) ، ص219.

7- صيانة البيئة .

8- التطورات السكانية .

9- تطوير قاعدة المعلومات .

10- قضايا تنموية أخرى ذات أهمية خاصة .

وتنتهى الدراسة بعدد من التحفظات ، إذ أن المؤشرات المقترحة تقربتا كثيرا من إمكانية التقويم السليم لجهود التنمية ، ولكنها لا تكفى فى حد ذاتها للتوصل إلى تقويم سليم . ذلك أن المؤشرات الكمية تظل ، مهما اجتهدنا فى صياغتها ، قاصرة عن التعبير الدقيق عن بعض نواحى الظواهر الاجتماعية ، بل وقد لاننجح فى العثور على مؤشرات لبعض النواحى أصلا ، خاصة ما اتصل منها بالكيف والمضمون . ولكن يمكن الإستعانة بهذه المؤشرات وتطويعها على حسب كل بلد عربى ويمكن الاستعانة بها لقياس التنمية حتى على المستوى المحلى داخل أى دولة سواء كان للريف أو الحضر .

يرى الباحث أن هذه الدراسة قد قدمت مجموعة من المؤشرات لقياس التنمية ، ويمكن أن تكون هاديا ومرشدا فى عملية بناء مؤشرات يمكن تطبيقها على المستوى القطرى والمحلى .

المبحث الأول

مفهوم التنمية

شغل مفهوم التنمية أذهان كثير من الباحثين بالنواحى الاقتصاية والسياسية والإجتماعية لكن إذا كان هؤلاء إختلفوا فى إعطاء تعريف موحد لهذا الموضوع ، فإن إهتمامهم بعملية التنمية لم يخرج عن إطار التفكير فى قضاياء تهم الإنسان والاقتصاد والمجتمع والبيئة ، ويعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية فى القرن العشرين ، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية سياسية متماسكة فيما يسمى بعملية التنمية ، وتبرز أهمية مفهوم التنمية فى تعدد أبعاده ومسمياته ، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم .

وقد قام بعض المفكرين بربط مفاهيم التغير (Change) والتطور (Evolution) والتقدم (Progress) والتحديث (Modernization) والتنمية (Development) والنمو (Growth) والحركة (Movement) والحراك (Mobility) والثورة (Revolution) ، فى مفهوم واحد حيث يتداخل معنى كل منها مع المصطلحات الأخرى ، وقد ذهبوا الى القول بان هذه المفاهيم تعنى إحلال النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية للغرب محل النظم القائمة فى المجتمعات التقليدية([1])

برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية ، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره فى عصر الاقتصادى البارز(آدم سميث) فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الإستثناء ، فالمصطلحان اللذان إستخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه فى المجتمع كانا التقدم المادى (Material progress) , أو التقدم الاقتصادى (Economic progress) ([2]).

تعتبر التنمية شكل من أشكال التغيير ، إلا أن التغيير غير التنمية ، فالتغيير يحدث تلقائيا ، وفى كل إتجاه ، سواء أردنا أم لم نرد ، أما التنمية فهى التغيير الموجه الذى تلعب فيه الإرادة دوراً جوهرياً . ومن الممكن أن نطلق على التنمية إصطلاح التغيير ، فنقول أن التنمية هى التغيير الإرادى الذى تسهم فيه المشيئة بدور فعال ، فهى تعنى إنتقال المجتمع من الحال الذى هو عليه فعلا الى الحال الذى ينبغى أن يكون عليه أصلا . والتنمية بهذا

---

[1] - حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، التنمية , اجتماعيا , ثقافيا , اقتصاديا , سياسيا , إداريا , بشريا (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة : 2009م) ، ص ص 5 ، 6.

[2] - نصر عارف , www.pdffactory.com

المعنى هى تطور ، لأنها تعنى إنتقال المجتمع من طور الى طور . وهى كذلك تقدم ، لأنها فى إنتقالها بالمجتمع من طور الى طور لايمكن أن تعود به الى التقهقر وإنما تأخذ بيده الى الأمام الى الطور الأحسن والأفضل . والتنمية أيضا هى تمدن لأنها إتجاه التحول مما هو تقليدى الى ما هو أحدث . وهى عملية حضارية متكاملة تعنى برفع كفاءة القوى المنتجة بما ينمى الثروة القومية ويولد الفائض الاقتصادى اللازم للتوسع المضطرد فى الإستثمار ، كما تعنى التنمية بتوفير الخدمات الأساسية للأفراد المنتجين لتوفر لهم الشروط الموضوعية للوصول الى مستوى التطور التكنلوجى المطلوب ([1]) .

كلمة التنمية لغة من الفعل (نمى) كما فى القول (نمى المال) ونمى الحديث الى فلان أسنده اليه ورفعه ونمى الرجل الى أبيه نسبه وإنتمى هو إنتسب . وفى اللغة الإنجليزية ياتى مصطلح تنمية (Development) من الفعل (Develop) أى النشوء فيما ينمو نموا إلى أن زاد ونمى الرجل أى سمن ([2]) . ومن الناحية اللغوية فكلمة تنمية تعنى عملية نمو طبيعى تسير فى مراحل متعددة أو أنها تعنى التطور فى مراحل متتالية .([3])

إختلفت الآراء فى تحديد المعنى الإصطلاحى لمفهوم التنمية ، فالبعض يعرف التنمية بأنها التقدم الاجتماعى الذى يسعى إلى تحقيق ظروف اقتصادية أفضل ، وكما يعرف أخرون التنمية بأنها مفهوم معنوى يعبر عن عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغييرات الوظيفية الهيكلية فى المجتمع تحدث نتيجة التدخل الإرادى لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية فى المجتمع وعوامل البيئة بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو([4]). فأصحاب الرأى الأول يؤكدون على الجانب الاقتصادى للتنمية على أساس أن هذا الجانب يمثل ضرورة لإشباع حاجات المجتمع وتطلعات أفراده لتحقيق مستوى اقتصادى أفضل . وعلى الرغم من ذلك فهم لا يغفلون عن الجانب الإجتماعى على إعتبار أن له أهمية خاصة فى المجتمعات النامية التى تهتم إهتماماً متزايداً بالتربية والتعليم والصحة ، بينما الرأى الآخر لا ينظر الى التنمية على أنها هدف فى حد ذاتها وإنما ليؤكد على أنها وسيلة لزيادة قدرة المجتمع على النمو من خلال الابقاء عليه وتوجيهه نحو التغير المطلوب ، فهو يجمع بين مفهوم التنمية بشقيه الاقتصادى والاجتماعى .

---

[1] - حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مصدر سابق ، ص7

[2] - محمود محمد محمود و احمد عبد الفتاح ناجى ، التنمية فى ظل عالم متغير (القاهرة : دار السحاب للنشر والتوزيع : 2008م) ، ص 12.

3- سعد طه علام , التنمية والمجتمع (القاهرة : عربية للطباعة و النشر : 2006م) ، ص 218.

4- عليه حسن حسين ، التنمية نظرياً وتطبيقياً (الكويت : دار القلم للنشر والتوزيع : 1985م) ، ص 20.

إتفق كل من (هـ . ستيلنز) و (والت روستو) على إعتبار أن التنمية تكون بتخلى المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها ، وتبنى الخصائص السائدة فى المجتمعات المتقدمة . ويرى (شوداك) أنها عملية تغيير جذرى فى المجتمع من نواحٍ مختلفة , سواء إقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو غيرها ([1]) . بينما يركز (كيم) على المرونة البنائية للمجتمع (Structural Flexibility) كجوهر للتنمية وكمنطلق أساسى لها ، وهو يرى أن التنمية (قيم ومعايير محلية) . ثم هى عملية نشاطية لتحقيق العدالة ، والسعادة ، وتوسيع فرص الحياة ([2]) . وهذا يتطلب حد أدنى من العدالة الإقتصادية والاجتماعية والرخاء الإقتصادى والحرية السياسية والصحة والتعليم .

يحدد سعد الدين إبراهيم مفهوم التنمية ، بأنها إنبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة فى كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان هو فرد او جماعة أو مجتمع ([3]) . فالتنمية عملية ذاتية نابعة من داخل الكيان أو المجتمع ، وهى عملية ديناميكية مستمرة وتتحدد طرقها ووسائلها وإتجاهاتها وفقا للإمكانيات الكامنة أو المتاحة فى داخل كل كيان.

ومما سبق يتضح أن عملية التنمية تهدف إلى ما يلي:

1- إحداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على النمو الذاتي المستمر بمعدل يتضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المستجدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجة إشباعه تلك الحاجة عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

2- التنمية في جوهرها عملية تغير اجتماعي قد يؤدي إلى تغييرات بنائية مما يطلب بالضرورة التنظيم والتنسيق بين مختلف نواحي التنمية لمساعدة المجتمع في عملية إعادة تكامله.

3- التنمية تتناسب مع كل مجتمع ويفترض ذلك ليس فقط القدرة على إختيار نمط ما من التنمية ولكن أيضا ضمان هذا النمط .

---

[1] - حسين عبدالحميد أحمد رشوان ، مصدر سابق ، ص 9.

[2] - محمد نبيل جامع ، علم الاجتماع الريفى والتنمية الريفية (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة : 2010م) ، ص353.

[3] - محمد عبد الفتاح محمد عبد الله ، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية (الإسكندرية : المكتب الجامعى الحديث : 2006م) ، ص 36.

4- التنمية عملية تعاونية وهذا لا يعني أن الجهد القومي يستطيع وحده أن يحقق استقلالا كاملا ولكن تكون التنمية بالضرورة تعاونيا تستلزم التنسيق والتكامل بين البلد الواحد وبالتعاون بين مجموعة البلدان النامية وبمساهمة إضافية من البلدان المتقدمة .

5- التنمية عملية تكاملية تربط بين مختلف القطاعات السكانية والمجتمعية والإنتاجية والخدمية فضلا عن التكامل بين العرض والطلب القوميين .

6- التنمية تعتمد على المشاركة الواعية لكافة أفراد المجتمع في وضع وتحديد أهدافها وبرامج تنفيذها .

7- التنمية تقوم على الابتكار والإبداع لمواجهة الاحتياجات الحقيقية للسكان وذلك فيما يتعلق بالتكنولوجيا المستخدمة وتطويرها وتأصيلها لمصلحة المجتمع .

وعليه فإن التعريف الإجرائي للتنمية هو أن : التنمية هي عملية شاملة ومستمرة وموجهة وواعية تمس جوانب المجتمع جميعها، وتحدث تغيرات كمية وكيفية وتحولات هيكلية تستهدف الارتقاء بمستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع والتحسن المستمر لنوعية الحياة فيه بالاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة.

تطور مفهوم التنمية :

إذا تتبعنا تطور مفاهيم التخلف والتنمية , فسوف نجد أنها مالت فى أول الأمر إلى التركيز على جانب النمو الإقتصادى وما يتحقق فيه من إنجاز . فقد كان التعريف الشائع للبلدان النامية منذ أواخر الأربعينيات حتى أواخر الستينيات من القرن الماضى ، أنها البلدان التى ينخفض فيها مستوى الدخل الفردى كثيرا بالقياس إلى مستواه المتحقق فى البلدان المتقدمة . وعرفت التنمية بانها الزيادة السريعة والمستمرة فى مستوى الدخل الفردى عبر الزمن ([1]) . وقد ذهب البعض إلى إعطاء تحديد كمى للزيادة السنوية المطلوبة فى الناتج القومى الإجمالى ، فنجد أن التنمية تعنى قدرة الاقتصاد القومى والتى ظلت ظروفه الإقتصادية الأولية ساكنة نوعا ما لفترة طويلة على توليد زيادة سنوية فى الناتج القومى الإجمالى بمعدلات تتراوح ما بين 5% و 7% أو أكثر من ذلك ([2]) .

أوضحت دراسة خبرات البلدان النامية فى الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين عدم صواب مفهوم التنمية ، الذى يختزل التنمية الى مجرد النمو الإقتصادى السريع . فقد

[1] - إبراهيم العيسوى ، التنمية فى عالم متغير (القاهرة : دار الشروق : 2001م) ، ص 13.

[2] - ميشيل ب . تودارو ، ترجمة محمود حسن حسنى و محمود حامد محمود ، التنمية الإقتصادية (الرياض : دار المريخ للنشر :2009م) ، ص ص 50, 51.

شهدت بلدان نامية عديدة معدلات نمو للدخل قريبة من المعدل الذى حدده عقد الأمم المتحدة للتنمية وهو 6% ومع ذلك بقيت مستويات المعيشة فيها بلا تحسن واستمرت قطاعات واسعة من سكانها تعانى من الفقر والجهل والمرض والتعطل ([1]) . فلذلك أخذت تتبلور رؤى جديدة لمفهوم التنمية ، فبدأ الإهتمام يتحول من النمو الإقتصادى الى قضاياء التفاوت والعدالة فى توزيع الدخل وإزالة الفقر والقضاء على البطالة ، كما أن إدخال مفهوم البيئة فى التنمية أضاف معنى إستمرارية التنمية ، أى إستمرارية التنمية خلال الزمن ، و أخذ مصالح الأجيال المتعاقبة فى الإعتبار والحفاظ على البيئة ، وذلك من خلال التنمية المستدامة .

والتطور فى مفهوم التنمية عبر الزمن جاء من الإنتقال من من المفهوم التقليدى وهو الإستثمار الأمثل للموارد الطبيعية الى المفهوم المعدل للتنمية والمتمثل فى الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة لدى أو المتاحة لدى الغير، إلى التنمية البشرية ، حيث إنتقل المفهوم أو ضم تحسين نوعية حياة البشر ، أى رفع مستوى العنصر البشرى بما يؤدى إلى توسيع فرص ومجالات الإختيار أمام العنصر البشرى من حرية وديمقراطية . وعلى هذا الأساس تقوم التنمية فى المجتمع ، لدرجة أن بعض الأدبيات أصبحت تقصر مفهوم التنمية على أنه ، إتاحة الديمقراطية فى المجتمع ومن ثم سوف تحقق الديمقراطية باقى الجوانب المادية للتنمية ([2]) . ويمكن أن نلخص التطور التاريخي لمفهوم التنمية فى الجدول التالى :

[1] - إبراهيم العيسوى ، مصدر سابق ، ص 14.
[2] - سعد طه علام ، مصدر سبق ذكره ، ص 27.

جدول رقم (1) : يوضح تطور مفهوم التنمية

	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية بصوره تقريبية	محتوى التنمية ودرجة التركيز	أسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان
1	التنمية=النمو الاقتصادي	نهاية الحرب العالمية الثانية– منتصف ستينات القرن العشرين	– اهتمام كبير ورئيس بالجوانب الاقتصادية – اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية – إهمال الجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة	الإنسان هدف التنمية (تنمية من أجل إنسان)
2	التنمية= النمو الاقتصادي + التوزيع العادي	منتصف الستينات– منتصف سبعينات القرن العشرين	–اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية – اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية – اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية/تنمية من أجل إنسان الإنسان وسيلة التنمية/ تنمية الإنسان
3	التنمية الشاملة= الاهتمام بجميع الجوانب لاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه	منتصف السبعينات– منتصف ثمانينات القرن العشرين	–اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية – اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية – اهتمام متوسط بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية/تنمية من أجل إنسان الإنسان وسيلة التنمية/ تنمية الإنسان الإنسان صانع التنمية/ تنمية بوساطة الإنسان
4	التنمية المستديمة الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية	النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر	ا –هتمام كبير بالجوانب الاقتصادية – اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية – اهتمام كبير بالجوانب البيئية و الروحية والثقافية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بينالجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية /تنمية من أجل إنسان الإنسان وسيلة التنمية/ تنمية الإنسان الإنسان صانع التنمية/ تنمية بوساطة الإنسان

المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط ، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها (عمان : دار صفاء : 2006م) ، ص 34.

العوامل التى أدت الى ظهور مفهوم التنمية :

هنالك عدة عوامل أدت الى بروز مفهوم التنمية , نجملها فيما يلى :

1- الحرب العالمية الأولى والثانية وما نتج عنهما من أضرار فادحة فى إقتصاديات العالم وأدت الى تدخل الدولة فى مجال النشاط الإقتصادى .

2- ظهور المشكلات المترتبة على فترة الكساد العالمى (1929 – 1934م) والذى مر به الإقتصاد الرأسمالى وما ترتب على ذلك من موجات البطالة والمشكلات الاجتماعية والسياسية التى أثرت على كافة الوحدات بالمجتمع .

3- سيطرة الدولة على مجريات الأمور بالمجتمع وظهور التخطيط العلمى لتحقيق التنمية الشاملة .

4- حصول كثير من الدول على إستقلالها ورغبتها فى وضع برامج للتنمية تتناسب مع ظروفها الاجتماعية والإقتصادية ، وقد أدى ذلك إلى الإهتمام بقضايا التنمية لمواجهة تحديات بالغة الصعوبة كانت تمر بها هذه الدول ، تشمل قضايا البنية الأساسية والبعض الآخر يرتبط بسلوكيات أفراد المجتمع التى ورثها من الماضى .

5- التفاوت الإقتصادى والاجتماعى بين الدول النامية من ناحية والدول والمتقدمة من ناحية أخرى مما دفع العلماء فى كثير من التخصصات الإقتصادية والاجتماعية إلى دراسة تخلف هذه الدول وتحديد الوسائل المناسبة لتنميتها (1) .

أهداف التنمية :

تعتبر التنمية حقيقة مادية ملموسة كما أنها حالة نفسية ، والتى فيها قد أمن المجتمع وسائل الحصول على حياة أفضل . وأيا كانت المكونات المحددة لتلك الحياة الفضلى ، فإن التنمية فى كل المجتمعات يجب أن يتوافر على الأقل واحد من الأهداف الثلاثة التالية :

1- زيادة إتاحة وتوسيع توزيع السلع الأساسية المقومة على الحياة مثل الغذاء والسكن والحماية .

2- رفع مستوى المعيشة متضمنا توفير فرص عمل أكبر وتعليم أفضل وإهتمام أكبر بالقيم الثقافية والقيم الإنسانية ، والتى تؤدى فقط لتحسين الرفاهية المادية ، بل أنها سوف تولد أيضا عزة نفس على المستوى الفردى بشكل أكبر .

[1] - رشاد أحمد عبد اللطيف ، التنمية المحلية (الإسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر : الطبعة الأولى : 2011م) ، ص ص16، 15.

3- توسيع نطاق الإختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد وللأمم ، وذلك عن طريق تخليصهم من العبودية والإعتمادية ، وليس فقط فى علاقتهم مع الناس والدول بل أيضا تحريرهم من قوى الجهل والمأساة الإنسانية (1) .

الأهداف الإنمائية للإلفية :

تم الإعلان عن أهداف التنمية للألفية الثالثة في مؤتمر الأمم المتحدة للألفية بنيويورك في عام ٢٠٠٠م وتطرق إلى مجمل القضايا السياسية والاقتصادية على المستوى الدولي ، ووفر منظوراً متكاملاً لكيفية التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه العالم . ويركز إعلان الألفية للتنمية علي تخفيض معدلات الفقر وتحسين نوعية الحياة و ضمان الإستدامة البيئية وبناء الشراكات التي من شأنها جعل العولمة قوة دفع تنموية لكافة سكان العالم . وتم تحديد الأهداف لوضع برنامج عمل تتضافر الدول لتحقيقه وتبلورت فى ثمانى أهداف وهى ([2]) :

الهدف الأول : القضاء على الفقر المدقع والجوع .

الهدف الثانى : تحقيق تعميم التعليم الإبتدائى .

الهدف الثالث : تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .

الهدف الرابع : تخفيض معدل وفيات الأطفال .

الهدف الخامس : تحسين الصحة النفاسية .

الهدف السادس : مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز وغيرها من الأمراض

الهدف السابع : تحقيق الإستدامة البيئية .

الهدف الثامن : إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية .

ولقد أضيف لأهداف الألفية الثمانية بعضاً من العناصر المكملة والأولويات التي ينبغي مراعاتها ، والعوامل التي تمثل البيئة المساندة المطلوبة ، ومؤشرات للتقدم المحرز بحلول عام ٢٠١٥م ، السنة التي يفترض أن يكتمل فيها تتحقق الأهداف الثمانية المعلنة في حدود المؤشرات المرحلية المتفق عليها وهي: ([3])

- تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف .
- تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف .

[1] - ميشيل ب . تودارو ، مصدر سابق ، ص ص 58 ، 59.

[2] - مريم أحمد مصطفى ، التغير والتنمية فى الدول النامية (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية : 2011م) ، ص 191.

[3] - Millennium Development Goals , www.undp.org

• كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي .

• إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥م ، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥م .

• تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين .

• تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع .

• وقف إنتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز .

• وقف إنتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية .

• إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية .

• تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف

• تحقيق تحسين كبير بحلول عام 2020م لمعيشة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة .

• المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالإنفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز يشمل التزاما بالحكم الرشيد ، والتنمية ، وتخفيف وطأة الفقر – على الصعيد الوطني والصعيد العالمي .

بالرغم من أن هذه الأهداف لا تمثل فى حد ذاتها برنامجاً تنموياً كاملاً ، لأنها لم تتناول كافة القضايا الخاصة بالبلدان النامية ، إلا أن هذه الأهداف تمثل إطاراً ينطوى على ميزة هامة تتمثل فى إدماج أهداف محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها لمساعدة البلدان على التصدى لمشاكل التنمية بجميع أبعادها ولتشجيع المجتمع الدولى على دعمها .

التخلف :

فى عام 1949م ، ركز الرئيس الأمريكى (ترومان) ، على أنه لابد من بدء برنامج جديد جرئ للإستفادة مما هو متاح من تقدمنا العلمى وتقدمنا الصناعى لتحسين المناطق المتخلفة ونموها . فلم يكن ترومان أول من إستخدم كلمة تخلف ، فربما كان ويلفريد بنسون ، العضو السابق فى أمانة منظمة العمل الدولية ، وهو الذى إخترعها عند إشارته إلى (المناطق المتخلفة) حين كان يكتب عن الأساس الإقتصادى للسلام فى عام 1942م ([1]).

[1] - فولفجانج ساكس ، ترجمة أحمد محمود ، قاموس التنمية – دليل إلى المعرفة بإعتبارها قوة (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب : 2009م) ، ص 21.

غير أن التعبير لم يكن له صدى لدى العامة أو الخبراء . فنجد روزنستاين –رودان أشار الى المناطق المتخلفة إقتصاديا وكما أشار أرثر لويس كذلك فى عام 1942م إلى الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة . وعلى إمتداد العقد الرابع من القرن العشرين ظهر التعبير من حين لآخر فى الكتب الفنية أو وثائق الأمم المتحدة . ولكنه لم يكسب صفة كونه مناسبا لمقتضى الحال إلا عندما قدمه ترومان كشعار لسياسته .

إختلف العلماء فى تحديد مفهوم التخلف بإختلاف الزاوية التى ينظرون من خلا لها لهذه الظاهرة ولتأثر هؤلاء العلماء بخلفياتهم العقائدية والسياسية ، فيرى (كوزنتيس) أن مفهوم التخلف يعنى ضعف الأداء الإقتصادى للبلدان المتخلفة كما يعنى أيضا عدم قدرتها على ضمان الحد الأدنى من الرفاهية المادية للسكان ، ويرى (لاكوست) فى التخلف ظاهرة تاريخية نتج عنها وضع إقتصادى واجتماعى متناقض أفرز نمؤاً سكانياً سريعاً فى ذات الوقت الذى عجز فيه عن تلبية حاجات السكان المتزايدة ([1]) . وكما يرى آخرون ، أن التخلف يرتبط دائماً بحالة التبعية الإقتصادية التى خلفها الإستعمار من خلال سيطرته على البلدان النامية .

المفهوم الشايع للتخلف ، يوضح أن الدول المتخلفة هى تلك الدول التى تعانى من إنخفاض مستويات المعيشة لغالبية سكانها ، وبالتالى ، يقل مستوى الإستهلاك والرفاهية المادية لسكانها مقارنة بما هو سائد فى الدول المتقدمة ، فقد ساد الإعتقاد بأن الخلاص من حالة التخلف الإقتصادى تتطلب حدوث زيادة فى الناتج القومى بمعدلات تتراوح فيما بين 5% –7% سنوياً ([2]) . فالتخلف ليس ظاهرة إقتصادية فقط ، لكنه ظاهرة متعددة الجوانب ، فهو يحتوى على جوانب اقتصادية واجتماعية وإنسانية ، فالتخلف يعنى الفقر والبطالة وعدم المساواة ، وبالتالى ، يشير إلى مجموعة من الأوضاع غير الملائمة التى يحياها جانب كبير من أفراد المجتمع المتخلف تتمثل فى سوء التغذية والمسكن غير الملائم وسوء الحالة التعليمية والمرض والوفاة فى سن مبكرة .

[1] - حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مصدر سابق ، ص 180.
[2] - محمد عبد العزيز عجيمية ، مصدر سبق ذكره ، ص 13.

خصائص التخلف :

بالرغم من تباين الظروف الإقتصادية والاجتماعية والثقافية والهياكل السياسية للبلدان النامية إلا أنها تشترك فى عدد من الخصائص العامة ، وفيما يلى نعرض لعدد من من الخصائص الرئيسية للتخلف :

1- **إنخفاض مستويات المعيشة :**

تعانى البلدان النامية من إنخفاض شديد فى مستويات المعيشة ويمكن إستقراء ذلك كميا فى شكل إنخفاض الدخول وكيفيا فى شكل الإسكان غير الملائم والأحوال الصحية السيئة وإرتفاع معدلات الوفيات وإنخفاض عمر المواليد وتفشى الأمية .

2- **إنخفاض إنتاجية العمل :**

تتضافر عدة عوامل فى تخفيض إنتاجية العمل فى الدول النامية منها ، ضعف قدرات العاملين وقابليتهم للتكيف مع تغير ظروف الإنتاج وأساليبه وضعف رغباتهم فى التجديد ، كما أن إنخفاض مستويات المعيشة يؤدى لإنخفاض مقدرة الفرد الجسمانية والذهنية ، ويعتبر عامل إنتشار الأمية وإنخفاض المستوى التعليمى من العوامل الهامة فى ضعف الإنتاجية بالإضافة إلى عامل الندرة النسبية فى عناصر الإنتاج .

3- **معدلات النمو السكانى العالية وأعباء الإعالة المرتفعة :**

الدول النامية لا تعانى فقط من إرتفاع معدل نمو سكانها الطبيعى والذى يقارب 2% سنوياً بالمقارنة مع 0,7% فى المتوسط سنوياً فى الدول المتقدمة ، بل أيضا تعانى من إرتفاع نسبة الإعالة ، وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة الإعالة تصل إلى 50% فى الدول النامية مقابل الثلث فى الدول المتقدمة . و أن نسبة الأطفال المعالين تبلغ 90% من مجموع الأفراد المعالين مقابل 66% فى الدول المتقدمة ([1]) . وهذا الوضع يفرض على الدول النامية أعباء هائلة فى مجال ضمان الغذاء والسكن والخدمات الصحية والتعليمية وإيجاد فرص عمل كافية ، وفى النهاية يضع قيوداً خطيرة على الجهد الإنمائى فى هذه الدول .

[1] - هشام محمود الأقداحى ، معالم الإستراتيجية للتنمية الإقتصادية والقومية فى البلدان النامية (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة : 2009م) ، ص 63.

4- تبعية الدول النامية :

ترتفع فى الدول النامية درجة الإنكشاف الإقتصادى والتركز الجغرافى للصادرات ، مما يجعلها أكثر قابلية للتأثر بالقرارات السياسية والإقتصادية للدول المستوردة . ومن المؤشرات البارزة لتبعية الدول النامية للخارج خاصة فى السنوات الأخيرة تبعيتها المالية وذلك نتيجة لإعتماد الدول النامية على الموارد المالية الأجنبية لتمويل العجز المستمر فى موازين معاملاتها التجارية ، بالإضافة إلى تزايد عبء خدمة الديون الخارجية مما دعى بعض الدول إلى المطالبة بإعادة جدولة ديونها الخارجية ، وغالباً ما تشترط الدول الدائنة وصندوق النقد الدولى شروطاً قاسية تتمثل فى فرض سياسات قاسية إقتصادية ونقدية وتقشفية .

كما نجد أن من أخطر أشكال تبعية الدول النامية على الإطلاق ، هى التبعية التكنلوجية ، وترجع خطورة ذلك إلى أن عنصر التكنلوجيا هو الفيصل الحاسم فى تحديد التقدم الإقتصادى ، وأن الدول النامية تستود حوالى 90% من التكنلوجيا المجسدة فى شكل سلع رأسمالية لازمة لتنميتها ، ثم ان الدول المتقدمة تحتكر إنتاج وتصدير التكنلوجيا عن طريق شركاتها العملاقة وبالتالى تستطيع أن تفرض شروطاً مجحفة فى بيعها وأيضا مقابل إستخدامها وخدمات خبراتها اللازمة للإشراف على إستخدامها ([1]) .

أسباب ظاهرة التخلف :

تعددت إتجاهات العلماء نحو أسباب ظاهرة التخلف ، فمنهم من يرجعها إلى عوامل خارجية ، ومنهم من أرجعها إلى عوامل داخلية ، ومال البعض إلى العوامل الاجتماعية والبيئية المحيطة بالدول المتخلفة :

1- العوامل الخارجية :

فقد تصور أصحاب الإتجاه الذى يرجع التخلف إلى عوامل خارجية ، أن هذه العوامل تتمثل فى موجات السيطرة الإستعمارية ، فقد قضى الإستعمار على صناعاتها الحرفية دون أن يحل محلها صناعة حديثة ، كما عمل على تبديد الفائض الإقتصادى فى ظل النظام الاجتماعى الذى تركه الإستعمار وراءه فى هذه الدول ، والذى ترتبط مصالحه بمصالح الإحتكارات الغربية ، وهو نظام غير راغب فى إستثمار الفائض الإقتصادى فى التنمية .

يرجع الإقتصاديون الوطنيون ، وخاصة فى دول أمريكا اللاتينية ، التخلف إلى علاقة التبعية التى تربط البلاد النامية بالدول الصناعية ، وقد نتج عن ذلك كله إستغلال واضح

[1] - نفس المصدر ، ص ص 63 ، 64.

للإنسان والبيئة على حد سواء . ويرى شارل بتلهايم (Bettelheim) وهو من الماركسيون الجدد ، أن ظاهرة التخلف فى الدول النامية ترتبط بعدة عوامل منها ، التبعية والتجمد ، ومن ثم إنتقد مفهوم التخلف وبخاصة عندما يصدر من قبل من هم فى أشد الناس حرصاً على إبقائه وتدعيمه ، وأكد على ضرورة إبراز دور الإستعمار والإمبريالية فى تفسير ظاهرة التخلف فى الدول النامية ، لما لها من تأثير سياسى وإقتصادى على هذه الدول وتجميد النمو الإقتصادى فيها ([1]) .

2- **العوامل الداخلية :**

مالت التحليلات الحديثة إلى عدم إلغاء عبء التخلف على الدول الإستعمارية أو الرأسمالية وحدها ، فهنالك عوامل داخلية مسئولة أيضا عن تخلف تلك الدول ، وفى ذلك هم يتفقون على ما ذهب إليه أصحاب الفكر التقليدى المهتمين بقضايا التخلف والتنمية ، والذى يرى أن العوامل الداخلية هى عوامل أساسية وراء التخلف وتكمن فى بدائية التكنلوجيا المستخدمة ، وإنخفاض معدلات الإدخار والتراكم الرأسمالى ، وإرتفاع معدلات النمو السكانى وتخلف المؤسسات ونظام القيم الاجتماعية ([2]) .

3-**العوامل الاجتماعية :**

حاولت بعض النظريات تفسير ظاهرة التخلف بالعوامل الاجتماعية السائدة فى الدول النامية ، إذ أن المناخ الاجتماعى الذى تحكمه القيم الاجتماعية والثقافية والذى يسيطر على غالبية أفراده سلوكيات المجتمع القروى الذى يبنى علاقاته على أساس القرابة والصداقة ومجاملة الآخرين وإحترام مركزهم الاجتماعى ، وليس على أساس قدراتهم وكفاءتهم الحقيقية ، وهذا المناخ غير موات لظهور المجددين ، ولا يتمتع فى ظله الفرد بدافع قوى الإنجاز ، ويرى شوبيتر ، أن المنظمين المجددين هم الذين قادوا حركة التقدم الصناعى فى البلاد المتقدمة ، وأن المناخ الاجتماعى والثقافى الملائم فى هذه البلاد كان مواتيا لظهور تلك الطبقة ([3]) .

4- **العوامل البيئية :**

أرجع بعض العلماء ظاهرة التخلف إلى العوامل البيئية ، ويرى أصحاب هذا الإتجاه أن البيئة المحيطة بأبناء المجتمع هى السبب الرئيسى ، وتتمثل هذه العوامل الطبيعية فى الموقع

[1] - مريم أحمد مصطفى ، مصدر سابق ، ص 129 .
[2] - هشام محمود الأقداحى ، مصدر سابق ، ص 79 .
[3] هشام محمود الأقداحى ، مصدر سابق ، ص 68

الجغرافى ، والسطح والمناخ . فقد حددت هيئة حماية البيئة فى الولايات المتحدة الأمريكية ستة مؤشرات للحكم على تقدم دولة ما أو مجتمع ما أو تأخرهما وركزتها فى ، نقاء أو عدم نقاء (تلوث) البيئات الطبيعية والمادية ، الإقتصادية ، الاجتماعية ، الصحية والسياسية . ورأت الهيئة أن أى تطور موجب فى أى من هذه الأبعاد المجملة أو فيها مجتمعة إنما يمثل نمواً متقدماً ، وعلى العكس ، فإن أى إنكماش أو تقهقر فيها إنما يمثل تخلفاً ([1]) . وأرجع بعض العلماء سوء أحوال البلاد المتخلفة إلى العلاقة بين الإنسان والبيئة .

مفهوم الفقر

تعتبر ظاهرة الفقر من أهم المعضلات التى تواجه البلدان النامية التى تتردى أوضاعها يوما بعد يوم بسبب وصول أنماط التنمية الى أفقها المسدود ، وأهم مايميز الفقر كظاهرة هو تعدد تعريفاته وصعوبة قياسه بدقة إذ أكدت الأدبيات العالمية أن مفهوم الفقر يتحدد دائما فى الإطار العقدى والفكرى والقيمى للمجتمع ، وبالتالى تعتمد طرق قياس الفقر ووسائل مكافحته على تعريف مفهوم الفقر . وهو ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وربما سياسية وتاريخية ، ويختلف مفهوم الفقر بإختلاف البلدان والثقافات والأزمنة ، فالفقر هو حالة من الحرمان المادى التى تتجلى أهم مظاهرها فى إنخفاض إستهلاك الغذاء كما ونوعا وتدنى الحالة الصحية والمستوى التعليمى والوضع السكانى والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وفقدان الإحتياطى أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات . ويعرف الفقر تحت المنهجية الاقتصادية المهيمنة على التحليل الكمى لظاهرة الفقر ، بأنه حالة عدم الحصول على مستوى للمعيشة يعتبر لائقا أو كافيا ، بواسطة المجتمع الذى يعيش فيه الفرد . ويمكن القول بوجود ثلاثة أنواع أو تعريفات للفقر هى :

1- الفقر المطلق (Absolute poverty):

الفقر المطلق وهو يقصد به مستوى الحد الأدنى من الدخل اللازم لإشباع الحاجات الضرورية المادية وهى الأغذية المهمة والملابس والمأوى لضمان استمرارية الحياة ([2]) . وقد عرف رونتيرى (Rowntree) الفقر المطلق بأنه حالة الأفراد غير القادرين الذين يقدم إليهم الحد الأدنى من الإمداد للإبقاء على حياتهم ([3]). نجد أن بروكفيلد (Brookfield)

[1]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مصدر سابق ، ص 8 .
[2] - ميشيل تودارو ، مصدر سابق ، ص 93 .
[3]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، الفقر والمجتمع (الأسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة : 2007م) ، ص 24.

، يرى أن الإتجاه الشائع نحو تعريف التنمية من خلال التقدم نحو مركب من أهداف الرفاهية كالحد من الفقر والبطالة والتقدم وعدم المساواة ([1]). وينطوى هذا التعريف على فكرة التغيير البنائى ، ونجده مشبع بالقيم مادام يؤكد على النتائج الإيجابية لعملية التنمية والتى من ضمنها الحد أو التقليل من الفقر. وقد حددت الأمم المتحدة الفقر المطلق بأنه حالة الحرمان الشديد من الاحتياجات الإنسانية الأساسية ، ويشمل ذلك الطعام والتسهيلات الصحية ، الصحة ، المأوى ، التعليم والحصول على الأخبار .

2- الفقر الكلى (Overall Poverty) :

عرفت الأمم المتحدة الفقر الكلى بأنه يشمل الصحة المعتلة ، ونقص الدخول ، وقصور فى التعليم ، والخدمات الأساسية الأخرى ، ووجود المساكن غير المناسبة ، والبيئات التى تفتقر الى الأمن والخدمات الأجتماعية ([2]). فالنظرة الكلية للفقر تأخذ فى الإعتبار بالإضافة للجوانب الاقتصادية ، الجوانب الصحية والاجتماعية والبيئه ، فالفقر الكلى هو درجة الحرمان من كل تلك الجوانب الأنفة الذكر.

3- الفقر النسبى (Relative Poverty):

الفقر النسبى هو حالة يمكن تحديدها فقط بمقارنة ظروف جماعة من الناس أو اقتصاد بآخر، فقد قدر ممثل منظمة حقوق الرفاهية القومية فى الأمم المتحدة أن الأسرة المكونة من أربعة أفراد تحتاج إلى (7200 دولار) سنوياً لتغطى احتاجاتها الأساسية وهو مايعتبر حدا للفقر ومع ذلك قدرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية خط الفقر لأسرة مشابهة ب (4500 دولار) سنويا بينما قدرت فى ولاية المسسبى مبلغ (600 دولار) سنويا . ويتمثل الفقر النسبى فى التباعد القائم فى مستويات الإشباع بين فئات الدخل العليا والدنيا من السكان ، ويظهر هذا النوع بوضوح فى الدول النامية أكثر من الدول المتقدمة ويرجع ذلك للتفاوت الاجتماعى الناتج عن سوء توزيع الدخل فى الدول الأولى عن الثانية .

هنالك تنوعا كبيرا فى تحديد ظاهرة الفقر بحصرها فى عدة مؤشرات تارة يغلب عليها الطابع الكمى وتارة أخرى يغلب عليها الطابع الكيفى ، ولكن مهما تنوعت الرؤى فإن مفهوم الفقر الذى تشترك حوله كل المحاولات التعريفية ، يوحى بالعجز فى فى تحقيق الحاجات المادية والمعنوية ، وذلك بغض النظر عن محددات الفقر التى تشير إلى ربطه بنمط إنتاجى محدد أو إلى مؤشراته التى تعكس مختلف مظاهر الفقر .

[1] - نفس المصدر ، ص ص 24،25.
[2] نفس المصدر ، ص 25.

أسباب الفقر :

نجد أن أهم أسباب الفقر تتدرج تبعا لأسباب أو أبعاد رئيسية وهي أما بعد سياسي أو اجتماعي ، وتعتبر تلك الأبعاد ذات تأثير قوي على الفرد والمجتمع ككل.

1- الأسباب الاقتصادية :

وتظهر من خلال الظروف التالية :

1- بعض الأزمات الاقتصادية في بعض المجتمعات التي تؤثر على أفراد المجتمع مثل: عدم الاستفادة من الموارد التي تساعد على رفع المستوى الاقتصادي للبلد أو المجتمع مما يؤدى لإنخفاض معدل النمو السنوى فى نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى .

2- انخفاض إنتاجية العمال ، حيث تبين النظرية النيوكلاسيكية وجود علاقة نسبية بين الإنتاجية الحدية للعمال والأجور.

2- التطورات الاقتصادية الدولية مثل الـ "جات" والعولمة والخصخصة والتمويل الاقتصادي ولا يعتبر ذلك نجاحاً اقتصادياً في بعض المجتمعات وإنما سيعمق مشكلة الفقر .

3- عدم استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في المجتمع مثل (البترول – الزراعة – الأنهار) وبالتالي يكون استهلاك أفراد المجتمع أكثر من الإنتاج وزيادة الإنتاج.

4- عدم الاهتمام بإنشاء أنشطة جديدة داخل المجتمع مما تزيد وتحسن من دخل المجتمع وأفراده.

5/ عدم الاهتمام بتكوين علاقات جيدة مع العالم الخارجي للمجتمع لتبادل الأنشطة التجارية بين المجتمعات وبعضها البعض .

2- الأسباب الاجتماعية :

وتظهر من خلال الظروف التالية :

1- إرتفاع معدل أعباء الإعالة : هنالك علاقة مباشرة بين قيمة معدل عبء الإعالة فى الدولة وبين مستوى الفقر فيها بإفتراض ثبات إنتاجية العمل ، ويتأثر هذا المعدل بثلاث أسباب غير مباشرة تشمل مشاركة القوى العاملة ، البطالة ومشاركة المرأة.

2- ثقافة المجتمع والمبادئ التي يقوم عليها هل هي المساواة أم اللامساواة بين أفراد المجتمع.

3- عدم تقديم الخدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل بالنسبة لأفراد المجتمع تعتبر من أهم الأسباب المؤدية لظهور الفقر .

4- عدم المساواة فى توزيع الدخل و ظهور النظام الطبقي والتمايز بين الطبقات والذي يؤدى إلى عدم وجود مشاركة فعالة بين أفراد المجتمع .

4- عدم الاهتمام بالتنمية الثقافية بالنسبة لأفراد المجتمع قد يكون ضمن الأسباب المؤدية للفقر.

3- الأسباب السياسية :

نجد في هذا البعد أن التوزيع الجغرافي لبعض البلاد قد يؤثر على مستوى المعيشة بالنسبة لأفراد المجتمع وذلك بسبب قلة الموارد المتاحة للأفراد وبالتالي يؤثر على مستوى المعيشة نظرا لسوء التوزيع نجد أيضا الحرب قد تؤثر على مستوى معيشة الفرد وتجعله يعيش في مستوى أدنى للمعيشة وذلك لأن الحروب تؤثر على النشاط الاقتصادي وعلى الموارد الموجودة والحصار الذي يفرض على أي بلد على الأفراد أيضا لأنه يوقف أي نشاط أو استثمار وبالتالي لا يجد أفراد المجتمع أمامهم إلا الموارد المتاحة لهم وبالتالي يصلوا إلى مرحلة الفقر المطلق وهي عدم القدرة على إشباع الحاجات الأولية (كالمأكل – والملبس). ونجد أيضا أن بعض السياسة في بعض المجتمعات تكون السبب في ظهور ظاهرة الفقر والتي ترجع إلى امتلاك بعض من أفراد المجتمع الثروات وأيضا السلطة والبعض الآخر لا يستطيع أن يملك شيئاً .

ونجد من خلال طرح الأبعاد الثلاثة السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع اختلاف الأسباب الناتجة من خلال هذه الأبعاد إلا أنها تعتبر مرتبطة ببعضها وذو تأثير قوي على هذه الظاهرة وهى الفقر ، وينتج عم كل ذلك الحالات التالية :

1- البقاء في دائرة الحروب مما يؤدي بدمار أفراد المجتمع وانهياره ككل.

2- إنعدام أو تدنى فى مستويات الدخل .

3- إنتشار البطالة .

4- إنخفاض مستوى المهارة وظهور الأمية .

5- ظهور وانتشار الأمراض وإنخفاض مستوى الرعاية الصحية مما تؤدي إلى إرتفاع معدلات الوفيات .

6- نقص وسوء التغذية والتي تؤدي لانتشار الأمراض.

7- تدنى مستوى الإسكان .

8- ظهور المشكلات الاجتماعية مثل التفكك الأسري الناتج عن عدم قدرة رب الأسرة على تحمل المسؤولية لباقى أفراد الأسرة والتى تؤدى إلى :

* اللجوء إلى نزول الأطفال إلى مجال العمل وترك الدراسة للمساعدة فى سد احتياجات الأسرة من مأكل وملبس .

* انتشار الجرائم مثل القتل والسرقات والإختلاس الناتج من إنخفاض الدخل ومستوى المعيشة والرغبة في الثراء أو الحصول على المال لسد احتياجات الأسرة .

12- نقص القدرة والضعف الجزئي والكلي عن المشاركة بفاعلية في الحياة الاجتماعية والاستمتاع بثمار التطور الحضاري والتنمية.

خط الفقر :

طبقا لأدبيات التنمية ، فإن الفقر صفة لمجتمع ما ، الفرد فيه لا يحقق مستوى معين من الرفاهية و الذى عادة مايشار إليه بخط الفقر أو بحد الكفاف ، ويفترض مفهوم الفقر وجود حد أدنى من الإستهلاك والدخل يقاس عليه مستوى معيشة الفرد ، ويشار إليه بخط الفقر ، حيث يصنف أى فرد يقع دخله أو إستهلاكه أقل من هذا الحد بإعتباره فقيراً. يعرف خط الفقر بأنه : الحال أو المعيار التى يكون فيها الفرد عاجزاً عن أن يوفر لنفسه إشباع الحاجات الأساسية والأولية من غذاء وملبس ومأوى ، الضرورية للوجود ([1]). ونجد أن الاقتصاديون إتجهو لعمل تقديرات متحفظة للفقر العالمى لكى يتحاشو صعوبات المبالغة فى فى المشكلة ، ومن المنهجيات المشتركة فى هذا الصدد هو إنشاء مايسمى بخط الفقر الدولى ، وهو على سبيل المثال ثابت ويعادل (370 دولار) للفرد سنوياً (بالإعتماد على احصاءات عام 1985م) ومن ثم محاولين تقدير مكافئ القوة الشرائية لهذا المبلغ فى ضوء قيم العملات المحلية للدول النامية ([2]) وضمن هذا السياق ، نجد أن أغلب المؤسسات الدولية المهتمة بالفقر والحرمان والتهميش ، تعتمد فى تحديدها لهذه الظاهرة على معايير كمية (نقدية) معتبرة الفقير ، هو كل شخص لا يتجاوز دخله دولاراً أمريكياً واحدا فى اليوم .

مؤشر الفقر البشرى :

بالرغم من وجود العديد من المنهجيات لدراسة ظاهرة الفقر ، إلا أن المنهجية الاقتصادية الكمية كانت هى المهيمنة على الأدبيات الاقتصادية والتنموية ، فى السنوات الحالية تعتبر منهجية الإستطاعة أو المقدرة على توفير خيارات متعددة فى الحياة التى تقدم بها أمارتياسن

[1] -حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مصدر سابق ، ص ص 17،18.
[2] ميشيل تودارو ، مصدر سابق ، ص 93.

، من أهم البدائل المتوفرة لدراسة الفقر. وقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائى بمحاولة لصياغة مؤشر تجميعى ليعكس مفهوم الاستطاعة يعرف بمؤشر التنمية البشرية .

ففى تقرير التنمية البشرية للعم 1997 تم إحلال مقياس الفقر (البشرى) بفقر (الدخل) الخاص بالبنك الدولى. وهناك عدة طرق متشابهة لقياس مؤشر الفقر البشرى ، ويشير التقرير إلى أن الفقر البشرى يجب أن يقاس من خلال مقاييس للحرمان ([1]):

1- مقياس الحياة : أكثر من 30% من الأفراد فى الدول الأقل نمواً لا يعيشون أكثر من 40 سنة .

2- التعليم الأساسى : تقاس كنسبة من الشباب الأميين مع حرمان البنات من التعليم .

3- الدعم الاقتصادى : يقاس بنسبة الأفراد الذين بدون خدمة صحية ومياه نظيفة آمنة بالإضافة إلى نسبة الأطفال الذين يكونوا ناقصى الوزن .

أبعاد الفقر فى الدول النامية :

يحدد "تقرير البنك الدولى للتنمية ومكافحة الفقر" و "تقرير البنك الدولى لدراسة السياسات حول دفع التنمية" وبعض الأدبيات الأخرى أربعة أبعاد أساسية للفقر ([2]) :

1- الفرص : غياب فرص الوصول إلى أسواق العمل والحصول على عمل وفرص الوصول إلى الموارد الإنتاجية ، مع قيود على الحركة ، خاصة بالنسبة للنساء ، ونقص الوقت نتيجة لتراكم الأعباء الناتج عن عن ضرورة الجمع ما بين المهام المنزلية والأنشطة الإنتاجية وإدارة موارد المجتمعات المحلية .

2- القدرات : غياب القدرة على الحصول على بعض الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية .

3- الأمان : قابلية التعرض لبعض المخاطر الاقتصادية ، وبعض أنواع العنف المدنى أو المنزلى .

4- التمكين عدم القدرة على المشاركة على مستوى المجتمع المحلى وعلى المستوى القومى.

هنالك 15% من سكان العالم فى الدول ذات الدخل المرتفع يستهلكون 54% من مجموع الإنتاج العالمى فى حين أن 40% الفقراء فى البلدان ذات الدخل المنخفض يستهلكون 11% من الإنتاج العالمى ، وقد وصل عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر الى 1,3مليار ويعيش غالبيتهم فى المناطق الريفية ويمتد الفقر ليشمل الخدمات

[1]- ميشيل تودارو ، مصدر سابق ، ص 218.

[2] - البنك الدولى ، تقرير البنك الدولى للتنمية ومكافحة الفقر ، 2000م .

الأساسية ([1]). وفى تقرير للبنك الدولى لسنة 1994م أبرز من خلالها مجموعة مؤشرات احصائية تتجلى من خلالها معالم حالة الفقر فى الدول النامية ، من ذلك مثلا ، أن توقعات الحياة فى اليابان تقارب الثمانين سنة بينما لا تتعدى الخمسين سنة فى أفريقيا جنوب الصحراء ، وأن نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر تصل إلى 170 فى الألف فى جنوب آسيا , فإنها لا تتعدى 10 فى الألف فى السويد ، وما زال هنالك 110 مليون طفل فى الدول النامية لا يحصلون على أى نوع من التعليم ([2]). وعلى الرغم من وجود تباين وتضارب حول نسبة الفقر فى السودان إلا أن كل الدلائل تشير إلى إرتفاع النسبة خلال السنوات الأخيرة بصورة مطردة ، وأوضحت التقارير أن نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر بلغ 46,5% والتى يمكن وصفها بالمرتفعة مقارنة بالدول الأقل نمواً ([3]).

الفقر الريفى :

إن التعميم الأكثر صلاحية عن الفقراء بأنهم يتواجدون فى أماكن متفرقة فى الريف , فهم مرتبطين بالنشاط الزراعى والأنشطة المرتبطة بها ، والنساء والأطفال أكثر من الرجال البالغين. فنجد على سبيل المثال أن ثلثى الفقراء يأتى رزقهم من النشاط الزراعى ، والثلث الآخر بعضهم مستقر فى المناطق الريفية والبعض الآخر مستقر فى المناطق العشوائية فى الحضر , حيث يعملوا فى أشكال متنوعة من العمل ، وهو مايسمى بالتوظيف الذاتى ، مثل العمل فى الخدمات الزهيدة أو كباعة جائلين أو فى الأعمال الهامشية الصغيرة ([4]).

إن التركيز الريفى المطلق للفقر يرجع إلى أن معظم الإنفاق الحكومى فى الدول الأقل نمواً يتجه مباشرة إلى المناطق الحضرية ، سواء فى مجال الإستثمار الاقتصادى المباشر أو فى مجال الخدمات كالصحة والتعليم والإسكان وغيرها من الخدمات الاجتماعية الأخرى ، فميل الإنفاق نحو القطاع الحضرى وإهمال الريف أدى لزيادة أعداد الفقراء فى الريف. فلذلك يجب أن تكون إستراتيجية الدول النامية فى الحد من الفقر أن تتجه نحو تنمية الريف بصفة عامة والى القطاع الزراعى فيها بصفة خاصة .

أبعاد التنمية :

لا تقتصر التنمية على الجوانب الإقتصادية فقط كما كان ينظر إليها سابقا ، ولكنها تتضمن جوانب متصلة بالنظام الاجتماعى والسياسى والجوانب الثقافية ، وقد أصبح مفهوم

---

[1] - مريم أحمد المصطفى ، مصدر سابق ، ص ص 202 ،203.
[2] - البنك الدولى ، تقرير 1994م .
[3] - انصاف أحمد ، تقرير الفقر فى السودان .. حقائق وأرقام ، صحيفة الإنتباهة ، 2013/8/28م.
[4] - ميشيل تودارو ، مصدر سابق ، ص ص 219 ، 220.

التنمية أكثر إتساعا ومرتبطا بتغييرات هيكلية وسياسية وثقافية وإقتصادية واجتماعية . وفيما يلى نشير إلى الأبعاد المختلفة للتنمية :

1- التنمية الإقتصادية :

عند الحديث عن التخلف والتنمية تثار قضية التفرقة بين النمو الإقتصادى والتنمية الإقتصادية , فكلاهما يعنى زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد ، أى زيادة الإستثمار المنتج فى تنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقى فى المجتمع .

أ- النمو الإقتصادى :

يعرف على أنه "الزيادة المضطردة في إمكانيات الاقتصاد" على إنتاج السلع والخدمات التي يرغبها المجتمع ([1]) , ويقصد بالنمو الإقتصادى حدوث زيادة فى إجمالى الناتج المحلى أو إجمالى الدخل القومى ، بما يحقق زيادة فى فى متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى ، بمعنى أن معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكانى ([2]) . وحسب هذا التعريف فإن مفهوم النمو الاقتصادي يكون هو نفسه مفهوم الرفاهية الاقتصادية وبالتعمق في هذا المفهوم فإنه يتعين التأكيد على ما يلي:-

أ- أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي ، بل لا بد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي ، بمعنى أن معدل النمو الاقتصادي لا بد وأن يفوق معدل النمو السكاني . وهذا يعني زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية في الدولة . إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد، فعلى الرغم من زيادة إجمالي الناتج المحلي في هذا البلد إلا أنه لم يحقق نمواً اقتصاديا . ويتم حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي حسب المعادلة التالية:

متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي = إجمالي الناتج (الدخل) المحلي /عدد السكان

فالمعادلة السابقة تمثل مؤشر على مستوى النمو الاقتصادي أو الرفاهية الاقتصادية فزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي يعني زيادة مستوى النمو أو الرفاه الاجتماعي والعكس صحيح.

وفقاً لما سبق فإن:-

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني. ولذلك فإن الدول التي يزيد عدد سكانها بمعدلات كبيرة تعاني من التخلف ومعظمها من الدول

1- أسامة الدباغ وأثيل عبد الجبار الجومرد ، مقدمة في الاقتصاد الكلي (عمان : دار المنهاج للنشر و التوزيع : 2003 م) ، ص 399.

2 - حسين عبد الحميد احمد رشوان ، مصدر سابق ، ص 125 .

النامية، ولذلك يتعين على الدول النامية التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الاهتمام بمعالجة قضية تزايد السكان وإلا فإن مجهوداتها لن تسفر عن تقدم يذكر.

ب- إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد لا بد أن تكون زيادة حقيقية وليست نقدية فقط ، وتحسب الزيادة الحقيقية في الدخل عن طريق المعادلة التالية:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم

ويقاس النمو الإقتصادى تقليديا بوصفه النسبة المئوية للزيادة فى الناتج المحلى الحقيقى (Real Gross Domestic product) ، وعادة فإن النمو الإقتصادى يحسب بصيغ حقيقية وذلك من أجل إيضاح تأثير التضخم على سعر السلع والخدمات المنتجة ، وتشير نظرية النمو الإقتصادى ، لنمو الإنتاج المؤمل وهذا يعنى الإنتاج عند مستوى الإستخدام الكامل والذى يأتى بسبب النمو فى الطلب الكلى (Aggregate Demand) أو الإنتاج المشاهد ([1]) . وينظر إلى النمو فى الغالب على أنه عملية تلقائية تحدث بدون تدخل من جانب الإنسان ، وأنه يركز على الكم الذى يحصل عليه الفرد من الدخل فى المتوسط ، أى على كم السلع والخدمات التى يحصل عليها ولا يهتم بنوعية السلع والخدمات من ناحية أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى . فمثلاً إذا زاد دخل الفرد من 100 إلى 120 دولار بمعدل 20% فحتى نعرف هل هذه الزيادة حقيقية أم نقدية فقط لا بد من معرفة معدل التضخم فإذا كان معدل التضخم أكثر من 20% فهذا يعني إنخفاض الدخل الحقيقي وليس زيادته.

ج- إن الزيادة التي تتحقق في الدخل لا بد أن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقته سرعان ما تزول بزوال أسبابها ، فإذا تتبعنا متوسط نصيب الفرد من الدخل في دولة مثل الولايات المتحدة نجد إتجاهه المستمر نحو الزيادة ، حتى بعد استبعاد أثر التضخم ، وعلى ذلك فإننا لا بد أن نستبعد ما يعرف بالنمو العابر، الذي يحدث نتيجة لعوامل عرضية . فمثلاً ارتفاع أسعار النفط خلال السبعينات وأوائل الثمانينات أحدث زيادة كبيرة في إجمالي الناتج القومي للدول أعضاء منظمة الأوبك ، إلا أن هذه الأوضاع سرعان ما تغيرت ، لكل هذا فإن النمو العابر لا يمثل نمواً بالمفهوم الاقتصادي. ونخلص الى أن النمو الاقتصادي يعني:

1- تحقيق زيادة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل .

[1] - محمد صالح تركى القريشى ، علم إقتصاد التنمية (عمان : إثراء للنشر والتوزيع : الطبعة الأولى : 2010م) ، ص 71.

2- أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية .

3- أن تكون الزيادة على المستوى البعيد .

ب- **التنمية الإقتصادية :**

تتعدد تعريفات التنمية الإقتصادية ، فيعرفها البعض بأنها العملية التى بمقضاها ينتقل المجتمع من التخلف إلى حالة التقدم ، وذلك بتحسين وتنظيم وإستغلال الموارد الإنتاجية والمادية والبشرية ، بهدف زيادة الإنتاج الكلى من السلع والخدمات بمعدلات أسرع من الزيادة السكانية . و عرفها كيندل برقر (Kindle Berger) بأنها عبارة عن الزيادة التى تطرأ على الناتج القومى فى فترة معينة مع ضرورة توفر تغييرات تكنلوجية وفنية وتنظيمية فى المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التى ينتظر إنشاؤها ([1]) . وعرفها حسين زكى الخولى ، بأنها عبارة عن عملية إقتصادية اجتماعية تستهدف زيادة الناتج من السلع والخدمات عن طريق تضافر عوامل الإنتاج من موارد ورأس مال وعمل وتنظيم بحيث تسمح فى النهاية بزيادة راس المال لكل فرد فى المجتمع ([2]) . وهذا الإنتقال يقتضى إحداث تغييرات جذرية وجوهرية فى البنيان والهيكل الإقتصادى ، وذلك لتحقيق معدل مرتفع فى كل من الدخل القومى والفردى الحقيقى بما يحقق الرفاهية لأفراد هذا المجتمع خلال فترة زمنية ممتدة من الزمن .

ويعرفها أخرون بأنها العملية التى يتم بمقتضاها دخول الإقتصاد القومى مرحلة الإنطلاق نحو النمو الذاتى ([3]) . وعلى العموم فإن التنمية الإقتصادية هى العملية التى من خلالها تتحقق زيادة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى على مدار الزمن ، وتحدث من خلال تغييرات فى كل هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة ، إضافة إلى إحداث تغيير فى هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء . والعناصر التى تنطوى عليها عملية التنمية تشمل جميع ما إنطوت عليه عملية النمو إضافة لعوامل أخرى تتفرد بها عملية التنمية وتتمثل فى :

[1]- اسماعيل محمد بن قانة , اقتصاد التنمية ، نظريات – نماذج – استراتيجيات (عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع : 2012م) ، ص 8.

[2] - حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مصدر سابق ، ص 126.

[3] - محمد عبد العزيز عجيمية وآخرون ، مصدر سابق ، ص 77.

أ- تغييرات فى الهيكل والبنيان الإقتصادى :

ما زالت العديد من الدول النامية تتخصص في إنتاج المنتجات الأولية وخاصة الزراعية ، وتصدرها بحالتها أو بعد إجراء إضافات قليلة عليها ، ولا تولي الإنتاج الصناعي أهمية تذكر. لذلك فإن التنمية الاقتصادية تهدف إلى تصحيح الإختلالات الهيكلية أو القضاء عليها ، وذلك بتوسيع نطاق الطاقة الإنتاجية ، فبالإضافة إلى ضرورة الإهتمام بالزراعة يتعين أيضا الأهتمام بالصناعة ، وبذلك يزداد الناتج المحلى ويتنوع الإنتاج فى المجتمع ، وتزداد فرص العمل وتتحرر الدولة تباعاً من تبعيتها للعالم الخارجى .

ب- تحقيق عدالة أكبر فى التوزيع :

تعتبر قضية سوء توزيع الدخل من القضايا الملحة والتى تستدعى ضرورة العمل على معالجتها ، فلذلك تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة ، وهذا كثيرا ما لا يتحقق فى ظل النمو الإقتصادى ، حيث بالرغم من أن العديد من الدول قد تنجح فى تحقيق معدلات عالية للنمو فى إجمالى الناتج المحلى ، إلا أن معظم تلك الزيادة كثيرا ما تستأثر به الطبقات الغنية فى الوقت الذى لا تحصل فيه الطبقات الفقيرة إلا على زيادات متواضعة ([1]) . وبالنظر إلى توزيع الدخل ومقارنتها بين الدول المتقدمة وبعض الدول النامية كما موضح بالجدول (2) .

[1] - أنظر محمد عبد العزيز عجيمية وآخرون ، مصدر سابق ، ص 77 – 79.

جدول رقم (2) توزيع الدخل المتاح للقطاع العائلي في مجموعة من الدول وفقاً لمؤشرات التنمية في العالم في عام 2000م

الدولة	أفقر 20%	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة	المجموعة الرابعة	أغنى 20%
بوركينا فاسو	5,5	8,7	12,0	18,7	55,0
البرازيل	2,5	5,5	10,0	18,3	63,8
زامبيا	4,2	8,2	12,8	20,1	54,8
مالي	4,6	8,0	11,9	19,3	56,2
بيرو	4,4	9,1	14,1	21,3	51,2
كوريا الجنوبية	7,5	12,9	17,4	22,9	39,3
سويسرا	6,9	12,7	17,3	22,9	40,3
المملكة المتحدة	6,6	11,5	16,3	22,7	43,0
أسبانيا	7,5	12,6	17,0	22,6	40,2
الولايات المتحدة	5,2	10,5	15,6	22,4	46,4

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم لعام 2000م.

يتضح من بيانات الجدول السابق ، سوء توزيع الدخل بين شرائح السكان المختلفة في كل من الدول النامية والدول المتقدمة ، إلا أن الوضع في الدول النامية أكثر سوءً. فعلى سبيل المثال فإن حوالي 60% من السكان في سويسرا يحصلون على 52,9% من إجمالي الدخل ، ونفس الوضع في المملكة المتحدة وأسبانيا، وعلى العكس من ذلك فإننا نجد أن 60% من سكان البرازيل لا يحصلون إلا على 33,8% من إجمالي الدخل , ونفس الأمر في كل من زامبيا ومالي وبوركينا فاسو.

ج- الإهتمام بنوعية السلع والخدمات :

تهتم التنمية الإقتصادية بنوعية السلع والخدمات وإعطاء الأولوية لتلك السلع والخدمات التى تحتاجها الطبقات الفقيرة كالسلع الغذائية الضرورية والمساكن الإقتصادية , بالإضافة إلى الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية . فاتساع حجم السوق يؤدى يجذب المستثمرين إلى الإنتاج ويضمن لهم توزيع منتجاتهم وزيادة أرباحهم (1) .

تهدف التنمية الإقتصادية كذلك إلى خلق القدرة الذاتية داخل المجتمع على خلق مصادر جديد للثروة ، وترتبط التنمية الاقتصادية بشكل الملكية وحدودها وضوابطها وبالعمل والأجور ، والتصنيع والتسويق والعلاقات الإنتاجية والتوزيع . وهنالك من يربط التنمية الاقتصادية بترشيد القرارات التى تصدرها المؤسسات الإنتاجية الكبرى فى المجتمع ضمانا للإستقرار والنمو المستمر فى المستقبل للدخل القومى ، وبالتالى الفردى ، وكما يرى محى الدين صابر أن تحسين الظروف الإقتصادية هو الأساس الأول لكل المتغيرات الأخرى ، وأن مسيرة التنمية فى الدول المتخلفة مماثلة لمسيرة التنمية فى الدول الأوربية ([2]).

يتوقف نجاح التنمية الإقتصادية على مدى ملائمتها للدوافع والإتجاهات ، والقيم السائدة ، حيث أنها تعبر عن آمال خاصة بالتعليم والمهارات المتخصصة حيث يكون للهيئات دور تعليمى فى نشر إتجاهات وقيم جديدة ، ومعارف علمية مناسبة للإتجاهات السائدة ، فى التى تقوم بدور الموجه للإتجاهات خاصة الإيجابية منها والتى تدعو إلى العمل وزيادة الإنتاج . ولذلك فمن المتطلبات الأساسية لإطار الدوافع للتنمية الإقتصادية نمو الاتجاه للتبادل الإقتصادى .

2- التنمية الاجتماعية :

هى الجهود التى تبذل لإحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع , وذلك بزيادة قدرة أفراده على إستغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر ممكن من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعى ([3]) . ويعرف عبد المنعم شوقى التنمية الاجتماعية ، بأنها ذلك الكل المعقد من الإجراءات والعمليات المثالية والمستمرة التى يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما من متضمنات وإتجاهات التغير الثقافى أو الحضارى فى مجتمع من المجتمعات وكذا فى سرعته بهدف إشباع حاجاته

---

[1] - حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مصدر سابق ، ص 129.

[2] - محى الدين صابر ، التغير الحضارى وتنمية المجتمع (القاهرة : مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى : 1962م) ، ص 259.

[3] - إبراهيم حسين العسل ، التنمية فى الفكر الإسلامى ، مفاهيم – عطاءات – معوقات – أساليب (بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع : الطبعة الأولى : 2008م) ، ص 30 .

، والمقصود بالثقافة أو الحضارة هنا البيئة المادية وغير المادية التى خلقها الإنسان لنفسه وتتضمن الصورة الكاملة والمتشابكة للفنون والمعتقدات والفلسفات فى أى مجتمع وكذا إنعكاساتها المادية الاجتماعية ([1]) .

يتركز الهدف الرئيسى للتنمية الاجتماعية فى تحسين نوعية الحياة فى مختلف النشاطات البشرية من خلال إحداث التغييرات الا جتماعية التى تساهم فى تحقيق التوازن بين الجانب المادى والجانب الإنسانى بما يحقق للمجتمع بقاءه ونموه ، ويحقق هذا الهدف الرئيسى مجموعة من الأهداف الفرعية هى :

أ- إحداث تغيير فى البناء الاجتماعى للمجتمع ووظائفه ، ويشتمل هذا التغيير على أنماط العلاقات الاجتماعية والنظم والمعايير والقيم التى تؤثر فى سلوك الأفراد وتحدد أدوارهم فى مختلف التنظيمات الاجتماعية التى ينتمون إليها .

ب- معالجة المشكلات الاجتماعية الناجمة عن التغيير والمتصلة به .

ج- إشباع الإحتياجات الاجتماعية لأفراد المجتمع بمفهومها الشامل من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة كالتعليم ، الصحة ، السكن والرعاية الاجتماعية ([2]) .

التنمية الاجتماعية عبارة عن عملية إرادية مخططة هادفة وبناءة تطمح إلى تفعيل الطاقات والإمكانات والموارد المادية والبشرية واستنفار جهود الدولة والمواطنين من أجل إحداث تغييرات فى المجالات الاجتماعية كالنظم والقيم والمعتقدات دون إهمال الحاجات الأساسية والخدمات والمستوى المعيشى ، أى العمل على توفير كل ما من شأنه خدمة الإنسان ورفاهيته ورفع مستواه المادى والروحى حاضراً ومستقبلاً .

3- التنمية السياسية :

يعد مفهوم التنمية السياسية من المواضيع الحديثة نسبيا ، و برز إستخدامه فى عقد الخمسينات والستينيات من القرن الماضى ، وإقترن بدول العالم الثالث وبتطوير نظمها السياسية ، ورافق تطور هذا المفهوم العديد من المصطلحات السياسية التى تلتقى فى الكثير من جوانبها بالتنمية السياسية ، مثل الإصلاح و التحديث السياسى والتحول الديمقراطى والتعددية وغيرها .

ويرى لوسيان بأى ، ان التنمية هى عملية تغيير اجتماعى متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية . فالتنمية السياسية عند بأى هى مقدمة التنمية

[1] - عبد الرحيم تمام أبوكريشة ، دراسات فى علم اجتماع التنمية (الإسكندرية : المكتب الجامعى الحديث : 2003م) ، ص 43 .
[2] - حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مصدر سابق ، ص ص 63 ،64 .

الاقتصادية ، وهى نمط لسياسات المجتمعات الصناعية ، وهى تحديث سياسى ، وهى تنظيم للدولة القومية وهى تنمية إدارية وقانونية ، وهى تعبئة ومشاركة جماهيرية ، وهى بناء للديمقراطية ، وهى إستقرار وتغيير منتظم ، وهى جانب من الجوانب المتعددة لعملية التغير ، وهى إقامة للمؤسسات وتحقيق الأهداف العامة ([1]). وتتضمن التنمية السياسية ، الإتجاه نحو مزيداً من المساواة بين الأفراد بعلاقاتهم بالنظام السياسى ، وتزايد قدرة النظام السياسى فى علاقته بالبيئة المحيطة ، وتعزيز تمايز وتخصص المؤسسات والبنى داخل النظام السياسى ([2]) . ويرى صمويل هانتجتون ، أن النمو السياسى هدفه الإستقرار وهذا لا يتأتى إلا أثناء إزدياد تأسيس المنظمات والإجراءات السياسية ، ولقياس هذا التأسيس يعرض هانتجتون أربعة أزواج من المعايير :المرونة فى مقابل الجمود ، التعقد فى مقابل البساطة ، الإستقلال الذاتى فى مقابل التبعية ، الإئتلاف فى مقابل الفرقة ([3]) .

و تتضمن عملية التنمية التخلص من كل أنواع القصور والحرمان والحد من الحريات التالية:

- حرية التعبير .
- حرية المشاركة .
- حرية إتخاذ القرارات و حرية الإختيار .
- الحرية الاقتصادية و الاجتماعية ([4]).

فقوام التنمية هو إزالة كافة أشكال إفتقار أو تقييد الحريات التى تحد من خيارات الناس وتقلص فرص الإختيار أمامهم . فالتنمية هى إتاحة وتوسيع فرص ومجالات الإختيار أمام البشر بما يؤدى الى تحسين نوعية حياتهم , فالتنمية هى عملية تحرير إنسانى ، تشمل تحرير الفرد من الفقر والجهل والقهر و الإستغلال وتقييد الحرية ، كما تشمل تحرير المجتمع من ذل الإعتماد على الخارج وتخليصه من قيود التبعية .

4-التنمية الثقافية :

بدأ مفهوم التنمية الذى كان قاصرا على الجوانب الاقتصادية يتسع ليشمل الجوانب الاجتماعية والسياسية ليبلغ الثقافة ، والثقافة وفقا لمعناها الأصلى زراعة الأرض ، لا تعتبر عنصراً منعزلاً عن الأبعاد المختلفة للتنمية بل محوراً هاماً من محاور التنمية والتقدم وهوية

[1] - نصر محمد عارف ، نظريات التنمية السياسية المعاصرة (القاهرة : دار القارئ العربى : 1993م) ، ص 232.
[2] - المعهد العربى للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، مفهوم التنمية السياسية ، أحمد القوم www.airssfourm.com .
[3] - نصر محمد عارف ، مصدر سابق ، ص 233.
[4] - سعد طه علام ، مصدر سابق ، ص 116.

الأمة ، فبدأ إدماج التنمية الثقافية كبعد أساسى من أبعاد التنمية المتكاملة ، حيث أن الأنسان هو غاية التنمية ووسيلتها فى آن واحد ، وتشمل التنمية الثقافية على القيم وأنماط الحياة وطريقة العيش . وقد برز مفهوم التنمية الثقافية بعد حركة الإستقلال الوطنى للدول الأفريقية ، و كان مؤتمر باندونغ الذى عقد فى عام 1955م ، نقطة الإنطلاق فى موضوع التنمية الثقافية ، والذى ناقش حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، والتعايش السلمى ، واحتمالات المستقبل ، كما ناقش قضية إستعادة الثقافات الأفريقية حريتها فى تقرير مصيرها . ([1])

ويرلى ليزلى هوايت (Leslie white) والذى يمثل المدرسة التطورية ، أن التاريخ هو عبارة عن تطور الثقافة التى صنعها الإنسان ويواجه بها الظروف الطبيعية والتى تتألف من العناصر المادية التى صنعها ولا يزال يصنعها الى جانب العناصر غير المادية مثل القيم والإتجاهات والمعتقدات والنظم ويؤكد على دور التكنلوجيا فى عملية تطور الثقافة ، ذلك الدور الذى يتمثل فى تحسين وتقدم الوسائل التى يعتمد عليها الإنسان فى إستخدام الطاقة وإستغلال مصادر جديدة منها ([2]) . بينما يرى أصحاب نظرة التحديث ، أن التنمية ، ما هى إلا عملية تكييف أو إكتساب ثقافى ينتج عنها نموذج مجتمعى حديث مغاير تماما عن ذلك المجتمع ، أو المجتمعات التى استعار منه أو منها ، العناصر الثقافية والاجتماعية ، سواء كانت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، والتى خضعت لعملية تحوير وتعديل وتغيير كى تتلائم مع العناصر الثقافية والاجتماعية المحلية السائدة فى المجتمع وبخاصة القيم والمعتقدات ([3])

وقد إعتمد التقرير العربى الأول للتنمية الثقافية مفهوما عمليا فى تعريف التنمية الثقافية ، وهو كل ما من شانه أن يسهم فى كل مجال من مجالات النشاط الإنسانى فى نشر قيم مجتمع المعرفة ، وتحديد النظم والوسائل والأدوات الكفيلة باستنفار العقل العربى وتوظيف قواه الحية والارتقاء بالوجدان العربى من ناحية أخرى ، وبعبارة مختصرة تنمية العقل وتربية الوجدان ([4]). وتتضمن الثقافة عناصر عديدة ولها مكوناتها وتأثيرها ومن ضمن هذه المؤثرات التنموية ، هى النظرة إلى العمل بنوعياته المختلفة وخاصة العمل اليدوى ، وكذلك النظرة والتعامل مع الملكية العامة والمال العام ، أضف الى ذلك أنماط الإنفاق والإستهلاك

---

[1] - حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مصدر سابق ، ص 116.
[2] - علية حسن حسين ، مصدر سايق ، ص ص 53 , 54.
[3] - مصدر سبق ذكره ، ص 75.
[4] - التقرير العربى الأول للتنمية الثقافية ، 2002م www. Aljazeera.net .

والإدخار ، كل تلك العناصر نتاج ثقافة العامة للشعب ، وهى من أهم عوامل التنمية التى إما أن تدفع التنمية الى الأمام و أما أن تكون من أهم معوقاتها . إن عملية تغيير الثقافة العامة للشعب يرجع الى نظام التعليم والإعلام والمؤسسات الثقافية ، والدول التى تقدمت كاليابان والصين بالإضافة الى الدول التى تحقق تنمية متسارعة حاليا فى آسيا عمدت الى تغيير الثقافة العامة بما يخدم عملية التنمية .

5- التنمية البشرية :

شهد الفكر الاقتصادى مع نهاية الستينات من القرن الماضى إهتماما كبيرا برأس المال البشرى بإعتباره أحد العوامل الرئيسية المسئولة عن حدوث التنمية ، وقد أبرزت نظريات التنمية ان الإستثمار فى مجال التعليم والصحة يؤدى إلى زيادة القدرات البشرية وإرتفاع مستويات الإنتاجية للأفراد . وقد أسفر هذا التحول فى الفكر الاقتصادى عن الإهتمام ببعض الجوانب الاجتماعية للتنمية وبدأت تظهر المؤشرات الاجتماعية كمقاييس لمدى نجاح عمليات التنمية مثل المؤشرات التعليمية المتمثلة فى عدد الملتحقين بالمدارس أو نسبة المتعلمين وكذلك المؤشرات الصحية المتمثلة فى العمر المتوقع عند الميلاد أو نسبة الوفيات بين الأطفال . وفى منتصف الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين شهد مفهوم التنمية تحولا تجاه تنمية العنصر البشرى بإعتباره ركيزه اساسية لعملية التنمية ، ولايمكن حدوث أو تحقيق التنمية إلا من خلال تنمية العنصر البشرى فى المجتمع من كافة النواحى اقتصادية ، واجتماعية ، و صحية ، وثقافية وتعليمية وغيرها من الجوانب ، وقد ساعد على ترسيخ وتدعيم هذه التوجهات الجديدة ما أظهرته نتائج دراسات كثيرة ومتنوعة تؤكد على ان العائد من تعليم جيد ومتميز من شأنه أن يكون أعلى من العائد المتاتى من راس المال المادى ، بل مجرد أربع سنوات من الدراسة فى المرحلة الإبتدائية يمكن أن تؤدى الى زيادة إنتاجية الفلاحين بمعدلات عالية كما حدث فى بعض دول شرق آسيا وكما وجد أن معدل عائد التعليم لا يقل عن عائد الاستثمار فى أى مجالات أخرى مما يعنى أن تراكم رأس المال البشرى يعتبر شرطاً ضرورياً وهاماً لتحقيق تنمية مرتفعة ومستدامة([1]).

ونتيجة للتطور الهائل للتنمية فى جنوب شرق آسيا التى حققتها النمور الآسيوية خلال 25 سنة ، قدر فى الفترة 1965 – 1980م بمعدل زيادة بلغت 9,6% و 9,4% فى الفترة

[1] - محمد عوض جلال الدين ، ابعاد التنمية المستدامة ومناهضة الفقر (الخرطوم : مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية : 2003م) ، ص7.

ما بين 1980 – 1990م ([1]) , وهو ما لم يتحقق فى الدول المتقدمة هذا مما جعل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى يشيدان بهذه التجربة فى مقاومة التخلف وهو ما دعى الى إعادة صياغة المؤشرات الحقيقية للتنمية حيث بدأ العالم يدرك أهمية الموارد البشرية وتنميتها فى تحقيق الرفاهية ولذا تم تدشين مفهوم التنمية البشرية فى العام 1990م عندما تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، ووفقا للتعريف الصادر من برنامج الأمم المتحدة الأنمائى 1990م ، تعرف التنمية البشرية على أنها عملية توسيع نطاق الخيارات أمام الأفراد ، وأهم هذه الخيارات هى أن يحيا الأفراد حياة طويلة وخالية من الأمراض وأن يحصلوا على قدر معقول من التعليم وأن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التى تكفل لهم مستوى معيشة كريم ، بالإضافة إلى تمتعهم بالحريات السياسية وحقوق الإنسان وإحترام الإنسان لذاته ([2]).

وللاقتصادي أمارتا صن نظرته الخاصة للتنمية البشرية ، إذ يرى أن "المضمون الحقيقي للتنمية هو الحرية سواء تعلق الأمر بالحرية بمعناها السلبي كالحرية من الفقر مثلا أو الحرية بمعناها الإيجابي كحرية المرء على اختيار نوع الحياة التي يرغب فيها"([3]) .

مما سبق يتبين أن مصطلح التنمية البشرية يؤكد ما يلي :

* إن الإنسان هو أداة وغاية التنمية حيث تعتبر التنمية البشرية النمو الاقتصادي وسيلة لضمان تحقيق الرخاء لهذا الأخير.

* إن التنمية البشرية تستدعي النظر إلى الإنسان هدفا في حد ذاته حين تتضمن العمل على الوفاء بحاجته الإنسانية في النمو.

* إن الإنسان هو محرك الحياة في مجتمعه ومنظمها ومطورها ومجددها .

*إن هدف التنمية تعنى تنمية الإنسان في مجتمع ما بكل أبعاده الاقتصادية والسياسية وطبقاته الاجتماعية ، واتجاهاته الفكرية والعلمية والثقافية .

6- التنمية المستدامة :

ظهر مفهوم التنمية المستدامة نتيجة طبيعية لما يمر به العالم من تنامى الإنتاج والإستهلاك العالميين دون التفكير فى المستقبل خاصة فى ظل تنامى الرأسمالية واقتصاد السوق ، وأنه كلما نمى أو كبر حجم الاقتصاد الوطنى كلما كبر أو زاد العبء الذى تتحمله

[1] - نورة العجلان ، أبعاد ومؤشرات التنمية ، www.Thgaf.com .
[2] - محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية (الأسكندرية : الدار الجامعية : 2006م) ، ص139.
3-عبد الرزاق العاقل، قراءة في كتاب التنمية حرية لأماريتا صن ، ترجمة شوقي جلال (عمان : مجلة دراسات العدد 15 : السنة الرابعة : 2003م) ، ص. 210

البيئة ([1]) ، وعليه كان يجب مراجعة الذات والعمل على توجيه تلك المجتمعات إلى أهمية الإهتمام بالمبادئ الإنسانية والاجتماعية والأخلاقية للمحافظة على الموارد وإستغلالها بشكل يحفظ حق الأجيال الأخرى فى تلك الموارد . وقد شهدت بداية سبعينات القرن الماضى تحولات كبرى على مستوى الإهتمام والفهم والمعالجة لإدماج البعد البيئى فى التخطيط الإنمائى فى العالم ككل ، تجسدت فى العديد من الندوات والمؤتمرات على مختلف المستويات العالمية والمحلية وبخاصة مؤتمر الأمم المتحدة للإنسان والبيئة عام 1972م فى استكهولم ومؤتمر الأرض حول البيئة والتنمية فى ريودى جانيرو بالبرازيل 1992م ومؤتمر القمة العالمى للتنمية المستدامة فى جوهانسبرج 2002م . كل هذه المؤتمرات دفعت الإهتمام بمعالجة قضايا التنمية من منظور بيئى أو التصدى لمشكلات البيئة من منظور تنموى فضلا عن التأكيد الواضح على الأبعاد الاجتماعية لمشكلات التنمية ([2]) .

ركز بعض الكتاب الاقتصاديين فى تعريفهم بالتنمية المستدامة على الادارة المثلى للموارد الطبيعية وينظرون اليها على انها ، الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها ، ونظر إليها آخرون على الفكرة العريضة القائلة بأن إستخدام الموارد اليوم ينبغى أن لا يقلل من الدخل الحقيقى فى المستقبل([3])، ويرى ميشيل تودارو ، أن التنمية المستدامة أو النمو المتواصل تشير إلى مقابلة الاحتياجات للأجيال الحاضرة بدون تعريض إحتياجات الأجيال المستقبلية للخطر([4]) ، وجاء فى تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة (تقرير بورتلاند) 1978م ، أن التنمية المستدامة ، هى التنمية التى تلبى احتياجات الحاضر دون النيل من قدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتها([5]). باتت التنمية المستدامة تهتم بتحسين معيشة البشر دون إهدار للموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرات الدول على تحمله وعليه فقد إهتمت التنمية المستدامة بثلاث مجالات رئيسية وهى :

- النمو الاقتصادى .
- والمحافظة على الموارد الطبيعية و البيئة .
- التنمية الاجتماعية .

3- محمد صالح تركى القريشى , مصدر سابق , ص 345.

[2] - مريم أحمد المصطفى ، مصدر سابق ، ص 222.

[3] - حسين عبد الحميد احمد رشوان ، مصدر سابق ، ص 208.

[4] - ميشيل تودارو , مصدر سابق ، ص443

[5] - http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/brochure/index.html.

ونخلص الى ان خصائص التنمية المستدامة تشمل على :

1- طويلة المدى : إذ يعد البعد الزمنى فيها هو الأساس إضافة إلى البعد الكمى والنوعى.

2- تراعى حق الأجيال القادمة فى الموارد الطبيعية .

3- تضع تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد فى المقام الأول .

4- تراعى الحفاظ على المحيط الحيوى فى البيئة الطبيعية بكل محتوياته.

5- يعد الجانب البشرى فيها وتنميته من أول أهدافها وخاصة الإهتمام بالفقراء.

6- تراعى المحافظة على تنوع المجتمعات وخصوصيتها ثقافياً ودينياً وحضارياً.

7- تقوم على التنسيق والتكامل الدولى فى استخدام الموارد ، وتنظيم العلاقة بين الدول الغنية والدول الفقيرة .

إن تحقيق التنمية المستدامة يحتاج إلى تغيرات جوهرية فى الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية على الأخص ، ولكن مثل هذا التغيير لا يمكن أن يتم من خلال السلطات ، بل من خلال التنظيمات الشعبية والاجتماعية الذاتية والتعاون بين القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة وممارسة الديمقراطية الاقتصادية من خلال عملية تشاورية تشارك فيها كل قطاعات المجتمع .

المبحث الثانى

مفهوم تنمية المجتمع المحلى

تستأثر عملية تنمية المجتمع المحلى بإهتمام خاص من قبل جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، نظرا لما يترتب عليها من نهوض بالمجتمعات المحلية ، ورفع لمستوى الدخول والمعيشة للمواطنين المحليين. والحقيقة ، أن للمجتمعات المحلية دوراً مهماً فى عملية التنمية ، من خلال ما تقوم به من أنشطة وتنفيذ لبرامج مختلفة على المستوى المحلى تعتبر مكملة لبرامج الحكومة على المستوى القومى ، ولكن هذا الدور قد إختلف من فترة زمنية الى أخرى ، من حيث مجال وطبيعة الأنشطة التى تقوم بها هذه الوحدات .

" تبوأ " المكان " أو " المجال (space) موقعه في العلوم الاجتماعية المعاصرة بصور ودرجات متباينة. ففي علم الاقتصاد ، وفي كل من الاقتصاد الكلي والجزئي، أخذ الاهتمام لتبحث في اختيار المنشآت والأسر لموطن النشاط ، ثم ظهر فرع "الاقتصاد الإقليمي ليبحث في النمو الإقليمي والتنمية الإقليمية ، أما في علم الاجتماع ، فقد تكفلت الأبحاث ذات المنحى الأنثروبولوجي بمعالجة سوسيولوجيا المجتمعات الأولية والجماعات المعبرة عن الانتماءات الفرعية بمختلف صورها ، تكفلت الأبحاث السوسيولوجية الميدانية بدراسة خصائص السلوك الاجتماعي للمجموعات الاجتماعية ، حسب محل الإقامة ، أو حسب مستوى الدخل وطريقة المعاش وطبيعة العلاقة بالمجتمع . وإهتم علم السياسة ، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، بهيكل السلطة على المستوى المحلي، والعلاقة بجماعات المصالح وقوى الضغط المحلي والسلطة القضائية ، خاصة في ضوء التركيبة الاتحادية للدولة والنظام السياسي . كذلك تناول علم " الإدارة العامة" توزيع السلطة بين المستويات المركزية واللامركزية ، على طيف ممتد بين "الإدارة المحلية" و"الحكم المحلي " في النظم السياسية المختلفة .

يرجع ظهور مصطلح تنمية المجتمع المحلى الى القرن العشرين كمحاولة للنهوض بأحوال المناطق الريفية فى العديد من المستعمرات البريطانية والفرنسية التى حصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية ، وإنتشر بعد ذلك بمسميات متعددة مثل : التعليم الجماهيرى ، الإنعاش القروى ، الإصلاح الريفى ، الجهود الذاتية الريفية ، الإرشاد الريفى . وقد حظى المصطلح بإنتشار دولى منذ أن تبناه مؤتمر كامبردج والذى عقد عام 1948م وكان هذا المؤتمر قد نظم بواسطة المكتب الإستعمارى البريطانى لمناقشة بعض الأمور المتعلقة

بالمستعمرات الأفريقية . وقد فضل مؤتمر كامبردج استخدام تنمية المجتمع المحلى على مصطلح التعليم العام دلالة على تلك الحركة الهادفة الى النهوض بالمجتمعات بمبادأة من سكانها, وإذا لم يتخذ هؤلاء السكان تلك المبادأة يتطلب الأمر إستخدام أساليب فنية لإيقاظ وإستثارة تلك المبادأة , وتلى ذلك قيام معهد لندن للتعليم عام 1949م بتنظيم برامج دراسية عن تنمية المجتمع .

وتلى ذلك إهتمام هيئة الأمم المتحدة بمفهوم تنمية المجتمع المحلى وتكونت جمعية لتنمية المجتمع تبعت مكتب الأمم المتحدة للشئون الاجتماعية ، وكان نتيجة لذلك قيام الأمم المتحدة بإنشاء قسما لتنمية المجتمع المحلى وأعدت أول تقرير لها وأطلقت عليه التقدم الاجتماعى عن طريق برامج تنمية المجتمع المحلى .

وفى 21 فبراير عام 1957م إتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بناء على توصية المجلس الاقتصادى والاجتماعى بإعتبار تنمية المجتمع بمثابة أحد الإجراءات التى تتخذ لرفع مستوى معيشة المجتمعات الريفية والحضرية ، وبلغ إهتمام هيئة الأمم المتحدة بتنمية المجتمع أقصاه حينما تخلت هيئة اليونسكو عام 1960م عن مصطلح التعليم الأساسى وإستبدلته بمصطلح تنمية المجتمع إشارة الى جهودها للتعامل مع السكان لمساعدتهم على النهوض ببيئاتهم ، ومنذ ذلك الوقت أعتبرت تنمية المحلى وسيلة أساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية والإقتصادية فى البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء . ([1])

المجتمع (Community) :

كلمة مجتمع تعنى جمع من الناس مختلفى الأنواع والأنماط يعيشون فى بقعة واحدة لهم ولاءات ومخاوف ومعتقدات ولهم رغبات وميول ومشكلات مشتركة يحسون باحساسات متقاربة ويستجيبون استجابات متشابهة ويشعرون بأنهم جزء من بعضهم البعض ويعيش هؤلاء الناس فى جماعات بينها وفى داخلها كل أنواع العلاقات موجبة وسالبة تعاونية وتنافسية ، علاقات صداقة وعلاقات عداوة علاقات حاجة وعلاقات استغناء علاقات إرتياح وعلاقات تفوق كل أنواع العلاقات . فالمجتمع هو المكان المحدود الذى يعيش فيه الإنسان مع آخرين ويشتركون فى حياة تعاونية ولهم أهداف ومصالح واحدة .

[1] – محمود محمد محمود و أحمد عبد الفتاح ناجى ، التنمية فى ظل عالم متغير (القاهرة : دار السحاب للنشر والتوزيع : 2008م) ، ص 12

وأشار بعض العلماء الى التفرقة بين مصطلحين هما (Community) وتدل على المجتمع المحلى الصغير أو المحدود ، وكلمة (Society) وتعبر عن المجتمع القومى أو الكبير . ونجد أن مفهوم المجتمع يشير الى نمط معيشى محدود وإهتمامات وثقافات مشتركة فهو يشغل حيزا جغرافياً محدوداً وللناس فى هذا الحيز قدر كاف من الأنشطة العامة التى تكفل إشباع إحتياجاتهم اليومية .([1])

المجتمعات المحلية بهذا المعنى تتم مقاربتها في الغالب من خلال التصنيف المحدد في التقسيمات الإدارية للدولة ، بوصفها تقع على المستويات اللا مركزية ، المقابلة للمركزية السياسية والإدارية للدولة . ولذا يعبر عن واقعها التنظيمي من خلال مفردات "الإدارة المحلية" و"الحكم المحلى " . وللوقوف على المجتمع المحلى بإعتباره المجتمع الذى يراد تحقيق تنمية فيه لابد من النظر اليه من ثلاث مداخل هى :

1- المدخل الأول : كموقع محلى ويعنى وجود مستوطنة بشرية تقع فى نطاق أرض محلية معينة .

2- المدخل الثانى : كنسق اجتماعى ويتضمن مجموعة من العلاقات المتداخلة بين من يعيشون فى نفس الموقع المحلى .

3- المدخل الثالث : كنمط بين العلاقات بمعنى يمثل عنصر الهوية بين الأفراد وليس له سند جغرافى محلى على الإطلاق حيث أن الهوية قد توجدد بين أفراد متباعدين من الناحية الجغرافية .

مفهوم تنمية المجتمع :

يعتبر مفهوم تنمية المجتمع المجتمع المحلى من أبرز المفهومات التى أثير حولها العديد من الخلط ، وعدم الوضوح لدى بعض الباحثين والمهتمين بقضايا التنمية ومفهوماتها . وقد تعددت المحاولات لتحديد مفهوم تنمية المجتمع المحلى وكان أولها تلك التى صدرت عن مؤتمرات وهيئات دولية :

1- تعريف مؤتمر كامبردج عام 1948م : ويرى تنمية المجتمع المحلى بأنها حركة مصممة لرفع مستوى الحياة فى المجتمع المحلى ككل بمشاركة نشطة من جانب المجتمع المحلى وبمباداة منه إن أمكن ، وتضم تنمية المجتمع المحلى كل أشكال تحسين مستوى الحياة فى

[1] - نفس المصدر ، ص 12 .

المجتمع المحلى كما تضم كل أنواع الأنشطة التنموية فى المنطقة سواء تلك التى تقوم بها الحكومة أو الهيئات غير الحكومية .([1])

وعرفت الأمم المتحدة فى عام 1958م تنمية المجتمع المحلى بأنها : مجموعة المداخل والأساليب الفنية التى تعتمد عليها المجتمعات المحلية كوحدات للعمل ، التى تحاول أن تجمع بين المساعدات الخارجية وبين الجهود الذاتية المحلية المنفذمة بشكل يوجه محلياً لمحاولة استثارة المبادأة والقيادة فى المجتمع المحلى بإعتبارها الأداة الرئيسية لإحداث التغيير. و أعادت الأمم المتحدة فى عام 1963م تعريف مفهوم تنمية المجتمع المحلى بأنه : تلك العملية التى بواسطتها يتم توحيد جهود المواطنين أنفسهم مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وإدماج هذه المجتمعات المحلية فى حياة الأمة وتمكينها من المساهمة الكاملة فى تحقيق التقدم على المستوى القومى .([2])

وعلى ذلك فإن هذه المجموعة المركبة من العمليات تتكون من عنصرين أساسيين ، أولهما مشاركة الناس أنفسهم فى الجهود المبذولة لتحسين أحوالهم المعيشية وأكبر قدر ممكن من الإعتماد على مبادرتهم الذاتية ، وثانيهما تقديم المساعدات الفنية وغيرها من الخدمات الاخرى بطريقة تشجيع المبادأة والإعتماد على الجهود الذاتية والمساعدات المتبادلة ، وجعل هذه أكثر فعالية ، وهى تعبرة نفسها فى شكل برامج مجسمة لتحقيق أنواع كثيرة من التحسينات المحددة .

ويرى آرثر دنهام أن تنمية المجتمع (نشاط منظم لتحسين الأحول المعيشية وتحقيق التكامل الاجتماعى وذلك من خلال الجهود الذاتية لأهالى المجتمع .) ويشير الى أربعة جوانب هامة فى عملية التنمية هى :

أ- البرامج المخططة التى ترتكز على الإهتمامات المشتركة لسكان المجتمع .

ب- دعم وتطوير الجهود الذاتية .

ج- المساعدات الحكومية سواء كانت مادية أو بشرية .

د- تحقيق التكامل مابين التخصصات المختلفة التى تعمل فى مجال التنمية (المرشد الزراعى ، الإخصائى الاجتماعى ، الطبيب البيطرى ، المدرسين ، المتخصصين فى مجال

---

[1] - نفس المصدر ، ص 14

[2] - محمد عبد الفتاح محمد عبد الله ، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية (القاهرة : المكتب الجامعى الحديث : 2009م) ، ص 33 .

(الإقتصاد المنزلى) ([1]) . ويعرف روس (Ross) تنمية المجتمع المحلى بأنها (عملية يتمكن بها المجتمع المحلى من تحديد حاجاته وأهدافه ، وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفقا لأولويتها مع إذكاء الثقة والرغبة فى العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف ، والتعرف على الموارد الداخلية والخارجية المتصلة بهذه الحاجات والأهداف ، والقيام بالعمل إزائها ، ومن خلال ذلك يمكن أن تنمو وتمتد روح التعاون والتضامن فى المجتمع) . ([2])

ومن التعريفات الحديثة والبسيطة لتنمية المجتمع المحلى أنها (عملية معايشة ومشاركة وتعلم) معايشة تتفهم كل مكونات المجتمع وأهدافه ، ومشاركة تشمل كل الجهود المبذولة من كافة قطاعات المجتمع ، وتعلم تبدو أثاره فيما يحدث من تغيير أو تعديل من خلال الإنجازات الملموسة ماديا أو تدعيم العلاقات إنسانيا أو إشباع الإحتياجات الأساسية وتحسين نوعية حياة أبناء المجتمع وتمكين المؤسسات وكافة القطاعات من الإسهام فى رفع مستويات الحياة بكل صورها وأبعادها وفى الوقت والمكان المناسبين . ([3])

إن التنمية المحلية كما جاء في تقرير التنمية البشرية لسنة 2003 هى" إنجاز عمليات كمية أو نوعية هادفة إلى تحسين مستديم للظروف المعيشية لسكان مقيمين في مجال محدد على الأصعدة المؤسساتية والجغرافية أو الثقافية" ([4]) ، فهى سلسلة مشتركة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الجماعية ، يعتمد على تعبئة ومسؤولية تجمع سكاني محلي منظم ومدعم من خلال عمليات قطاعية منسقة ويندرج إنجاز التنمية المحلية ضمن منطق عمل ينطلق مما هو محلي ، مرتكز على الإمكانيات الداخلية لمجال معين ، ومدمج لفاعلين قطاعيين ومحليين في إعداد برامج ومخططات التنمية المحلية.

فالتنمية المحلية هي عملية تنويع وإغناء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على مجال محلى معين ، من خلال تعبئة وتنسيق مواردها وطاقاتها ، والمجال المحلى يقصد به أنه بناء جماعي يرتكز على تثمين الموارد المحلية والتحكم في مختلف المنظومات ذات الصلة والتنسيق بين مجموع الفاعلين مثل المؤسسات الإدارية ، والسياسية ، وغير الحكومية على مختلف المستويات أنها عملية متعددة الأبعاد تمس جميع مكونات المجتمع المحلي ، وتتم على أمد طويل ، وفضاء في طور البناء .

---

[1] - رشاد أحمد عبد اللطيف ، تنمية المجتمع المحلى (الاسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر , الطبعة الأولى : 2007م) ، ص20.

[2] - محمد عبد الفتاح محمد عبد الله ، مصدر سابق ، ص 35.

[3] - نفس المصدر ، ص 24

[4] تقرير التنمية البشرية ، 2003م .

ويعتمد مفهوم التنمية المحلية علي عدد من المعايير التي يجب توفرها مثل اشراك القطاعات الفاعلة في الوسط الجغرافي المحلي ، واستحداث نظم ومؤسسات للشراكة ، دراسة المجال المحلي وتحليله ، ووضع برامج عمل علي ذلك الأساس ، التخلص من مركزية قرارات التنمية وتمركزها في مناطق معينة . وقد أضافت الأزمة المالية العالمية إلى الأذهان مفهوم التنمية المحلية بأبعاد جديدة وأصبح موضوع اهتمام للعديد من الباحثين والعلماء في مجال البحث الاقتصادي والاجتماعي. وتتبلور عناصر المفهوم فى نقطتين هما: المشاركة الشعبية فى جهود التنمية المحلية ، وتوفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية .

من استعراضنا لهذه التعريفات يمكن استخلاص العناصر الأساسية لعملية تنمية المجتمع المحلى التالية :

* أن المجتمع المحلى الذى يمكن أن يتخذ كوحدة للتنمية هو المجتمع الريفى على مستوى القرية , وفى المجتمع الحضرى على مستوى الجيرة بالمدينة .

* تهدف تنمية المجتمع المحلى الى تغيير ظروف أوضاع المجتمعات المحلية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الى الأفضل ، على أن يتم هذا التغيير مبادرة من الأهالى ومشاركتهم مشاركة كاملة و فعالة .

* أن مشاركة المواطنين فى مشروعات التنمية العملية وخطواتها ، هى فيصل نجاح أو فشل جهود التنمية ، لذا يجب أن تتاح لها كل فرص النجاح من الجو الديمقراطى ، وتطبيق اللامركزية كل ما أمكن .

* تهتم تنمية المجتمع المحلى بتنمية قدرات الطاقات البشرية ، وذلك لتغيير أفكار المواطنين وإتجاهاتهم وقيمهم ، ومساندة مشروعاتهم الذاتية ، إذا عجزت الموارد المحلية بالمساعدات الفنية والمادية من الجانب الحكومى وذلك لربط الخطط المحلية بالخطط القومية ، وايجاد التفاعل بين المجتمع المحلى والمجتمع القومى الأكبر . ([1])

فالتنمية المحلية هي تلك المبادرات المختلفة التي يتم التحضير لها مسبقا ، وبمشاركة واسعة من المهتمين والمعنيين بتحسين شروط حياة الجماعة المحلية ، على أن يقترن الهدف الاقتصادي للتنمية بالهدف الاجتماعي . ويبقى الهدف الاسمى لنهج التنمية المحلية ورؤيتها القائمة على المشاركة هو تمكين الجماعات المحلية لاسيما الفقيرة منها والضعيفة والمهمشة وتوسيع نطاق الفرص والحياة المتاحة لها.

[1] - نفس المصدر ، ص 38

اعتماداً على ماسبق يمكن أن نقول أن تحقيق التنمية في أي مجتمع من المجتمعات وخاصة المجتمع السوداني ذو النسيج الاجتماعي المتعدد الثقافات والعرقيات والبيئات لابد أن يأخذ في الاعتبار الأوضاع الاجتماعية بكل قيمها وعاداتها وتقاليدها القائمة ، ثم إدخال المفاهيم والقيم الجديدة لإحداث التغيير والذي يبدأ بتغيير الإنسان أولا وهو بدوره يقود إلى تغيير المجتمعات المحلية والتي تساعد على استكمال التنمية الشاملة والمستدامة في الدولة . فإن التطور والتنمية المحلية في المجتمعات فيها جانب يتم بصورة طبيعية وتلقائية وهذا بطئ في حركته باعتباره تحرك هادئ يتم من غير خلخلة لتراكمات العادات والتقاليد والموروثات ، والبعض الآخر وهو المهم يحدث من خلال طرح وتبنى أفكار التغيير والتجديد وفق خطط وبرامج محددة تتبناها الدولة وتسعى لمشاركة المواطنين في تبنيها وإنجاحها ولكن هذا المنهج كثيرا ما يصطدم بالعوامل الاجتماعية التي تعوق تقدمه وتقعده عن تحقيق العمل التنموي المنشود. كما هو الحال في المجتمع السوداني المحافظ على قيمه وتقاليده وموروثاته ويأبى التخلي عنها حتى ولو كانت تقف في بعض الأحيان عكس تيار تقدمه وتطوره .

وتراعي التنمية المحلية ثلاثة جوانب أساسية:

* الجانب المؤسسي: ويتهم بطبيعة التنظيم الإداري والسياسي للبلاد: أقاليم ، جهات ، ولايات ، وجماعات .

* جانب الإمكانيات والمؤهلات: سواء منها الطبيعية أو كل ما يتعلق بالخصائص والموارد الجغرافية والاقتصادية لجماعة محلية ما. لأن هذه المؤهلات هي التي تعطي للجماعات شخصيتها ، وعلى أساسها يمكن التمييز بين جماعة قروية وجماعة حضرية.

* الجانب التاريخي: ويتعلق بالعناصر المشتركة: التقاليد، الأعراف ، الثقافة والهوية الاجتماعية لجماعة محلية ما.

وللتنمية المحلية عدة أبعاد هى: البعد الاقتصادى وذلك عن طريق النشاط الاقتصادى الذى تتميز به المنطقة، واستقطاب أصحاب رؤس الأموال للاستثمار فى المنطقة وتوفير الخدمات بها وامتصاص البطالة ، والبعد الاجتماعى الذى يركز على أن الإنسان جوهر التنمية ، وهدفها النهائى من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ، وتوفير الخدمات الاجتماعية ومشاركة أصحاب الشأن فى اتخاذ القرارات التى تخصهم ، والبعد البيئى الذى يدمج مواجهة المشكلات البيئية العالمية مثل الاحتباس الحرارى والتصحر ونقص المساحات

الخضراء . ويركز البعد البيئى للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئى حدود معينة لايمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف .

أهداف التنمية المحلية :

للتنمية المحلية أهداف متعددة منها :

1- وضع الخطط المناسبة وفق أولويات محددة لتنمية المجتمع المحلى و النهوض به اقتصادياً واجتماعياً .

2- الارتقاء بمستوى الخدمات الموجودة في المجتمع المحلى.

3- رفع وعى المواطنين بالمشاركة الفعالة في عمليات التنمية.

4- وضع حلول ناجعة للمشكلات.

5- إدخال مجموعة من التحسينات الفيزيقية على البيئة المحلية : مثل الشوارع الممهدة ، و المساكن والمياه الصالحة للشرب والمجارى وغيرها .

6- الاهتمام بالأنشطة الوظيفية التى يمكن أن تشارك فى عملية تنمية المجتمع مثل الصحة والتعليم، والترفيه .

7- العناية التى لابد وان توجه إلى تكوين جماعات تناقش وتدرس عملية تنمية المجتمع ، بل وتشارك فيها ([1]).

المبادئ الأساسية لتنمية المجتمع المحلى :

تقوم فلسفة تنمية المجتمعات المحلية على تحريك وتحرير طاقات المواطنين فى المجتمع لتحقيق الآمال فى حياة أفضل ، وعلى أساس إشباع إحتياجاتهم بإعتمادهم على أنفسهم . ومنذ أن طرحت تنمية المجتمع نفسها كطريقة تهدف الى تحقيق هذه الفلسفة والمسولون والخبراء يطبقون منهجا ، وبزيادة خبراتهم تجمع لديهم بعض المبادئ والتى تعد بمثابة ركائز أساسية لابد من تحقيقها ومراعاتها عند الأخذ بتنمية المجتمع المحلى .

وقبل أن نعرض هذه المبادئ بالتفصيل يمكننا أن نحدد المبدأ بأنه قاعدة أساسية لها صفة العمومية ، يمكن أن يصل إليها الإنسان عن طريق الخبرة والمعرفة والمنطق أو باستعمال الطرق العملية كالتجريب والقياس . ([2])

وتشمل المبادئ الأساسية لتنمية المجتمع المحلى ما يلى :

---

[1]- عادل مختار الهوارى وآخرون ، قضايا التغير والتنمية الاجتماعية (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية : 1998م) ، ص 28.

[2] - نفس المصدر ، ص 44.

1- **المشاركة :**

المشاركة هى العملية التى من خلالها يلعب الفرد دوراً فى الحياة السياسية والاجتماعية والإقتصادية وتكون لديه الفرصة لأن يشارك فى وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف . ويعد اشتراك المواطنين فى جهود التنمية قضية محورية يتوقف عليها نجاح أو فشل عمليات تنمية المجتمعات المحلية

وترجع أهمية المشاركة كمبدأ من مبادئ تنمية المجتمع المحلى لأن من خلالها تزداد خبرات المشاركين ، كما أنها تؤدى الى غرس الإتجاه لحل المشكلات وتفهم العوامل المسببة لها ودراسة وسائل حلها ، وإيجاد الموارد التى التى تساعد على إحداث تغييرات فى قيم وإتجاهات ومعارف المواطنين المشاركين فى مشروعات تنمية المجتمع المحلى . ([1])

والمشاركة الحقيقية فى التنمية لا تقوم الا فى مناخ ديمقراطى ، وهى وسيلة لدمج أو إدخال الأفراد فى العمليات والإجراءات السياسية والإقتصادية والاجتماعية التى تؤثر مباشرة على حياتهم وتجعلهم يقومون بدورهم ومسئولياتهم تجاه المشاركة فى التنمية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، وبالتالى فإن المستهدف لتحقيق ذلك هو تمكين الناس من الوصول الى صنع قراراتهم بأنفسهم .([2])

2- **التقبل :**

يعتبر التقبل من المبادئ الرئيسية التى يجب الإلمام بها وتطبيقها عند العمل فى تنمية المجتمع ، والتقبل يعنى قيام من يعمل بتنمية المجتمع بتقبل المجتمع كما هو لا كما يجب أن يكون عليه بغض النظر عن سلوك أفراده أو معتقداته أو قيمه ، وإذا شعر أفراد المجتمع بتقبل العاملين لهم تنمو الثقة ويتم التعاون وتزداد عمليات المشاركة فى تنمية المجتمع وعلى العامل فى تنمية المجتمع أن يظهر استجابة عملية واضحة للتعبير عن هذا التقبل وذلك بعدة صور مثل الإحترام ، والتسامح ، وتقدير المشاعر ، وتجنب النقد وعدم التحامل والرغبة فى المساعدة . ([3])

ويجب هنا أن نوضح أن هذا التقبل لا يعنى تسليم اخصائى التنمية بكل القيم والمعايير التى قد تعوق تقدم المجتمع وتنميته ، ولهذا فإن المواقف فى هذه الحالة لا يظهر

[1] - محمود محمد محمود ، مصدر سابق ، ص 23 .
[2] - سعد طه علام ، مصدر سابق ، ص 31 .
[3] - محمود محمد محمود مصدر سابق ، ص 27

اخصائى التنمية أى نقد للمواطنين حتى يمكنه كسب ثقتهم فى إيقاظ الرغبة فى المواطنين بعد ذلك للتغيير ، أى تغيير إتجاهاتهم وقيمهم نحو التغيرات المراد إحداثها .

3- **مبدأ حق تقرير المصير :**

تقوم فلسفة هذا المبدأ على حقيقة أساسية مؤداها أن الحرية هى أساس التنمية ومن حق أهالى المجتمع أن يحددوا نوع التغيير الذى ينشدونه و أن يختاروا البرامج والمشروعات التى تحقق هذا التغيير . فيحق للفرد أو الجماعة العمل على حل المشكلات و المساهمة فى عملية التنمية بما يتناسب مع قدرة كل فرد منهم .

ومن ثم فإن عملية التنمية إذا ما إعترفنا بأنها تعزز حرية الفرد , فلا بد أن تضمن التنمية تلك التخلص من كل أنوع القصور والحرمان والحد من الحريات التالية :

* حرية التعبير .
* حرية المشاركة .
*حرية إتخاذ القرارات وحرية الإختيار .
* الحرية الاقتصادية والاجتماعية . ([1])

وهنالك بعض المقتضيات التى يتطلبها هذا المبدأ من العاملين فى تنمية المجتمع تتمثل فى :

1- عدم فرض أى فكرة أو مشروع أو برنامج على المجتمع الذى يعمل فيه .

2- ضرورة إشراك أهالى المجتمع المحلى فى عمليات الدراسة وتحديد الأهداف ووضع الأولويات ورسم البرامج وتنفيذها وتقويمها .

3- عدم التفرقة بين الجماعات الموجوده فى المجتمع على أى أساس عرقى أو دينى .([2])

4- **مبدأ الإستعانة بالخبراء :**

تتطلب عملية التنمية إحداث تغيير فى كافة جوانب الحياة مما يستوجب تكاتف كافة جهود المسئولين فى القطاعات المختلفة . فيعتبر الرجوع الى الخبراء من الخطوات الهامة والضرورية للعاملين فى تنمية المجتمع المحلى وكل فى مجال تخصصه ومع ما يتناسب مع نوعية المشكلة المراد الوصول الى حلول بشأنها ، لهذا يستعان برجال التعليم عند مواجهة مشكلات تعليمية وبرجال الصحة والطب عند مواجهة مشكلات صحية وهكذا .

[1] - سعد طه علام ، مصدر سابق ، ص ص 11،12 .
[2] - محمود محمد محمود ، مصدر سابق ، ص 28 .

5- مبدأ التكامل :

ويعنى التكامل فى تنمية المجتمع المحلى شمول هذه العملية فى كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، كما يعنى التكامل أيضا تكامل بين المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى ، بمعنى لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية أو العكس . ويلاحظ أن هناك ترادف بين الشمول والتكامل ، فالخطة الشاملة تعنى شمولها لكافة فئات المجتمع وقطاعاته وهذا ينطبق على المشروع التنموى ، فيجب أن يستفيد منه كل فئات المجتمع فلا تفضل فئة بعضها عن أخرى أو قطاع معين عن قطاع آخر . ونعنى أيضا بالتكامل هنا تكامل عناصر المشروع الواحد مع المشروعات الأخرى فعلى سبيل المثال إذا ما تم تنفيذ مشروع للحد من المشكلة السكانية فلا بد من تكامل هذا المشروع مع المشروعات الأخرى التى تقوم بها وزارة الصحة والتربية والتعليم والأندية ومراكز الشباب بإعتبار أن المسألة السكانية تتضمن جوانب صحية وثقافية وتعليمية . ([1])

6- مبدأ المرونة :

تعرف المرونة بالقابلية للتغيير والتعديل طبقا للظروف والمتغيرات الاجتماعية والإقتصادية التى يتعرض لها مجتمع من المجتمعات ونعنى بالمرونة هنا استطاعة العاملين فى حقل تنمية المجتمع أن يغيروا خططهم ومشروعاتهم وبرامجهم من وقت لآخر أو فى أى وقت وطبقا للأحوال التى يمر بها المجتمع سواء ريفى أو حضرى ([2]) فالمرونة فى الخطط التى توضع لتنمية المجتمع تجعل عمليات التنفيذ مأمونة الجوانب بل ميسورة وممكنة .

7- مبدأ الإلتزام بحاجات الأهالى وحاجات المجتمع المحلى :

ضرورة تناسب المشروعات المنفذة أو المقترحة مع الحاجات الأساسية فى المجتمع حيث أن أساس نجاح المشروعات يتوقف على الإستجابة لرغبات الأهالى التى يعبرون عنها.

ومن خلال هذا المبدأ يمكن القيام بما يلى :

* التعرف على الحاجات التى يعبر عنها أفراد المجتمع .
* ترتيب هذه الحاجات حسب أولويتها .
* إذكاء الثقة بين الأهالى وأنهم قادرون على تغيير أحوالهم .
* إيضاح الجوانب المختلفة التى تزيد من تعاونهم . ([3])

---

[1] - نفس المصدر ، ص ص30 ، 31 .
[2] - نفس المصدر ، ص 37 .
[3] - رشاد أحمد عبد اللطيف ، مصدر سابق ، ص 37 .

8- **التقويم :**

التقويم يعنى تحديد القيمة الفعلية للجهود التى بذلت وقياس مدى قربها أو بعدها عن تحقيق الهدف أو الأهداف المقصودة .

ويجب أن يشمل التقويم على الناحيتين :

* مدى التغيير الذى طرأ على المواطنين نتيجة لإشتراكهم فى عمليات تنمية المجتمع .

* مدى التغيير الذى طرأ على المجتمع المحلى نتيجة لنفس العملية من مرافق ومشروعات وخدمات . ([1])

إن التنمية المحلية ركناً أساسياً من أركان التنمية الشاملة ، وهى مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف ، وتحقيق التوازن بين الأقاليم ، ولن تتحقق تلك التنمية إلا بتطبيق جيد للامركزية ، حيث تعمل اللامركزية على إعطاء المحليات المرونة الكافية فى توزيع استثماراتها المخصّصة لكل محافظة على الأنشطة والمشروعات الاستثمارية اللازمة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقًا لأولوياتها واحتياجاتها الفعلية وبما يتفق مع ظروف كل مجتمع .

أهداف تنمية المجتمع المحلى :

تهدف تنمية المجتمع المحلى الى إشباع الاحتياجات المتعددة و المتنوعة للأفراد ، كما تسعى الى حل المشكلات التى تواجههم ، وهذا من منطلق أن بقاء المجتمع يعتمد على قدرته على مقابلة احتياجات سكانه . وقد تغيرت أهداف تنمية المجتمع المحلى منذ نشأة هذه الطريقة وحتى اليوم طبقا للمتغيرات العالمية التى حدثت على مر الزمن فبدأت فى أواخر الأربعينات بالإهتمام الشامل بالمجتمعات المحلية والتركيز على عمليات الإصلاح الريفى والحضرى وتنمية روح المبادأة والطموح لسكان المجتمع .

كانت أهداف تنمية المجتمعات فى خمسينات القرن الماضى تنصب على التنسيق بين المؤسسات التى تقدم خدمات مباشرة بالإضافة الى التنمية ، وفى ستينات القرن العشرين ، و كنتيجة لحركة الحقوق المدنية وبرامج عمل المجتمع المحلى فقد إتجه التركيز على الإصلاح الاجتماعى وسيطرة المجتمع المحلى ، بينما كان التركيز على مشاركة المواطنين وسبل تدعيمها والإعتماد على الجهود الذاتية كأهداف تسعى تنمية المجتمع الى تحقيقها خلال العقد السابع من القرن العشرين، وفى الثمانينيات وبداية التسعينات القرن العشرين إهتمت

[1] - محمد عبد الفتاح ، مصدر سابق ، ص 47 .

تنمية المجتمع بالبرامج والمشروعات التى تعمل على الانتعاش الإقتصادى والاجتماعى فى المجتمعات المحلية بالاعتماد على منظمات المجتمع المدنى خاصة جمعيات تنمية المجتمع المحلى والقروض الخارجية التى تمنح لها من المنظمات الدولية , كما أخذت برامج تنمية المجتمع المحلى تنصب على تحديد المشكلات والاحتياجات الخاصة بالمجتمع المحلى واكتشاف الموارد المحلية واستثمارها وتدريب وتنمية القيادات ، كما إهتمت تنمية المجتمع بتحسين نوعية الحياة وتحسين القدرة الإنتاجية لأهالى المجتمع المحلى . ([1])

وتتمثل أهداف تنمية المجتمعات المحلية فى هدفان رئيسيان هما :

1- **أهداف الإنجاز :**

ويقصد بأهداف الإنجاز كل ما تحققه عملية التنمية المحلية من منجزات مادية مثل ردم البرك ، وإقامة منشآت أو توفير المرافق والخدمات , وهى تمثل العائد المادى للتنمية المحلية .

وأهداف الإنجاز لا تقتصر على ما يمكن أن يقدمه المجتمع نفسه من امكانيات مادية فحسب ، بل يقترح أن يمتد ذلك الى تسهيل حصول المجتمع على تجديدات مادية من شأنها أنها إذا تمكن من استيعابها ، تمكن بذلك من تغيير بيئته ورفع مستوى المعيشة به ، وهى بالتالى تماثل كل تغير يحدثه الإنسان فى بيئته .

2- **الأهداف المعنوية :**

وهى تتمثل فى التغيرات السلوكية والمعرفية والمهارية التى تطرأ على سكان المجتمع أثناء ممارستهم لعملية التنمية المحلية , وهذه الأهداف على الرغم من أنها غير ملموسة ، إلا أنها محسوبة مسبقا ويخطط لإحداثها ، وهى بالتالى عملية تغيير فى الإنسان نفسه ([2]) . وترتبط أهداف العملية بالعديد من الأهداف الأخرى التى تفسر حدوثها ومنها :

أ- إكساب المواطنين الإتجاه نحو المبادأة لحل المشكلات المجتمعية .

ب- تعود المواطنين على تحمل أعباء المسئولية الاجتماعية .

ج- تدريب المواطنين على القيام بالأدوار القيادية فى المواقف التى تلائم قدراتهم وإمكانياتهم.

د- تدريب المواطنين على ممارسة التقويم الموضوعى من واقع العمل الميدانى إذ أن المنافسات التى تتم فى الاجتماعات واللجان والمشاركة فى تتبع تنفيذ المشروعات وتقويمها يساعد على ممارسة المواطنين للتقويم الذاتى والموضوعى ([3]) .

وقد أجمع الباحثين على التمييز بين ثلاثة أنوع من التنمية المحلية ([1]):

---

[1] - نفس المصدر ، ص ص 42، 43 .

[2] - محمد عبد الفتاح محمد عبد الله ، مصدر سابق ، ص ص 40،41 .

[3] - محمود محمد محمود ، مصدر سابق ، ص 14

أ – التنمية المحلية الداخلية : وتهدف إلى استغلال كل الموارد الذاتية الممكنة وتعبئتها من أجل تحقيق تنمية ذاتية ومحلية .

ب – التنمية المحلية القائمة على التضامن : نظرا للتفاوت الحاصل ما بين الجماعات المحلية من حيث المؤهلات ، ينطلق هذا النوع من التنمية المحلية من تصور مفاده أن عملية التقدم الاقتصادي والاجتماعي لا يتم إلا عبر مقاربة تشاركية كمدخل ضروري للتفاعل والاندماج ما بين الجماعات المجاورة .

ج – التنمية المحلية المندمجة : تتوخى تجاوز الرؤية التقليدية للتنمية التي اختزلت العنصر البشري كوحدة إحصائية وظل هاجسها هو البعد الاقتصادي . وهذه المقاربة تعيد الاعتبار للموارد البشرية لأنه لا تنمية بدون تنمية اجتماعية .

ولكى تتحقق التنمية المحلية بمعدلات مرتفعة وبأفضل صورة ممكنة فإنها تكون بالضرورة بحاجة إلى تدفقات للموارد المالية بشكل مستمر ومتزايد في نفس الوقت ، وتعتمد التنمية المحلية بشكل كبير على التمويل المحلى ومصادر التمويل المحلي تنقسم إلى موارد مالية ذاتية منها الموارد الناتجة عن الضرائب والرسوم ، والموارد الخاصة الناتجة عن تشغيل واستثمار المرافق المحلية والإعانات والقروض ، أما الموارد المالية خارجية (تمويل خارجي) مثل إعانات الدولة والقروض المحلية .

إن التنمية المحلية ركناً أساسياً من أركان التنمية الشاملة ، وهى مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف ، وتحقيق التوازن بين الأقاليم ، ولن تتحقق تلك التنمية إلا بتطبيق جيد للامركزية ، حيث تعمل اللامركزية على إعطاء المحليات المرونة الكافية فى توزيع استثماراتها المخصّصة لكل محافظة على الأنشطة والمشروعات الاستثمارية اللازمة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقًا لأولوياتها واحتياجاتها الفعلية وبما يتفق مع ظروف كل محافظة.

[1]- رشاد أحمد عبد اللطيف ، مصدر سابق ، ص 13 .

المبحث الثالث

أهمية تنمية المجتمع الريفى المحلى

شهدت فترة السبعينيات من القرن العشرين بروز فكرة التنمية الريفية كمفهوم أساسى للتنمية وركزت على محاولة الوصول باقصر الطرق وبأسهل الوسائل لإزالة الفقر فى المناطق الريفية فى دول العالم الثالث وتعتبر التنمية الريفية جزءا لا يتجزأ من خطط التنمية الشاملة في الدولة ، نظرا لان المجتمع الريفي يحتل أهمية خاصة بسبب أن سكان المجتمعات الريفية يشكلون أكثر من نصف السكان في العالم ، وان معظم عمليات التنمية الريفية ، من حيث الأسس التي استندت إليها ، فأهدافها اقتصادية واجتماعية مثل زيادة الأراضي المزروعة والقيام بمشاريع للري والصرف ، واجتماعية مثل الاهتمام بمؤسسات التعليم والصحة وطرق النقل .

عرفت الأمم المتحدة التنمية الريفية بأنها " مجموعة من الوسائل والطرق التى تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالى مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى المجتمعات القومية والمحلية , وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيافى الحياة القومية ولتساهم فى تقدم البلاد." ([1]) ، وعرفت التنمية الريفية على مستوى الوطن العربي فقد عرفتها الاسكوا "بعملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع ، وجماعته وتوجيها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه من النواحي الاجتماعية ، والثقافية ، والاقتصادية ، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية ، والفنية والمالية المتاحة للمجتمع

نجد أن هذه التعاريف تتفق فيما بينها على عناصر وأمور أساسية وهي:

1- إن التنمية الريفية تعتمد على الجهود الشعبية .

2- اعتبار المدخل التكاملي : هو الإطار الأنسب للتنمية الريفية، لان كل جزء فيه مهم للآخر وان هذه الأجزاء تتفاعل مع بعضها لتكون الكل وهي القرية .

3- اعتبار الاستراتيجيات القطاعية استراتيجيات غير مناسبة لإصلاح الريف والتي تهتم بقطاع واحد وتمهل القطاعات الأخرى أي هناك حاجة إلى استراتجيات شاملة .

4- ليس من الضروري أن يكون المدخل المتكامل للتنمية الريفية واحد في كل الأحوال.

[1]- عبد الله التوم عبد الله ، أساسيات التنمية الريفية (الخرطوم : دار جامعة أفريقيا العالمية للطباعة : 2004م) ، ص 5 .

5- العمل على التخطيط والتنسيق والمتابعة والتقييم من اجل الخروج بأفضل النتائج .

6- أن تظهر نتائج العملية التنموية بشكل ملموس على ارض الواقع كي يقتنع بها أفراد المجتمع .

أبعاد التنمية الريفية

للتنمية الريفية أبعادا أساسية تتمثل فى :

1- بعد إقتصادى : وذلك بالعمل على زيادة الإنتاج والإنتاجية لتحقيق نمو اقتصادى قادر على الاستمرار والتطور .

2- بعد اجتماعى : وذلك بتحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر بإتاحة فرص عمل إنتاجية وتقليل عدم المساواة فى الثروة والدخل وتقليل التفاوت بين الري والحضر .

3- بعد بشرى : وذلك بالإهتمام بالتنمية البشرية من تعليم وصحة وغيرها .

تعتبر التنمية الريفية المتكاملة على أنها ذلك النوع من التنمية الذي يتعامل مع جميع مشكلات الريف مع التركيز بشكل أساسي على حاجات السكان الأكثر فقرا، وهي مجموعة من البرامج والمشاريع التي تنفذ في المنطقة الريفية بقصد إحداث تغيرات مطلوبة ومرغوبة في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويتم تخطيط التنمية الريفية عبر أساليب تخطيطية عديدة أهمها التخطيط الاقتصادي والاجتماعي وتخطيط استعمالات الأراضي وذلك وصولا ألى :

1- زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية بهدف تحسين مستويات المعيشة للسكان في الريف .

2- استخدام امثل للموارد الطبيعية والبشرية في الريف .

3- إشراك سكان الريف في تحديد احتياجاتهم ومشكلاتهم وإيجاد الحلول المناسبة له .

4- توفير وخلق فرص عمل جديدة من خلال تكثيف الاستثمارات الاقتصادية .

5- الحد من الهجرة الريفية إلى المدن والمناطق الحضرية .

6- توجيه المناهج الدراسية والإعلامية في الأرياف كذلك توفير برامج التدريب اللازمة لرفع الكفاءة الإنتاجية لأبناء الريف .

تشكل التنمية الزراعية (Agricultural development) جزءا من التنمية المتكاملة وليس رديفا حيث تركز التنمية الزراعية على كل ما يهم القطاع الزراعي فقط بينما تهتم التنمية بكل الجوانب . ويتوقف النجاح في تحقيق أهداف التنمية الريفية المتكاملة على :

1- اخذ الأقاليم الريفية في إطار مناطقها الجغرافية ، مع دراسة مشاكلها وخصائصها المتنوعة .

2- تحقيق شمولية التكامل بين كافة فعالية التنمية .

3- التعرف على حاجات وأولويات المجتمع الريف والعمل على تلبيتها .

4- تحقيق المشاركة الشعبية على مختلف المستويات .

5- تضييق الهوة بين المناطق الحضرية والريفية من حيث مستويات الدخل والخدمات .

معوقات تنمية المجتمعات الريفية :

على الرغم من أهمية قضية التنمية إلا أنه توجد من العوائق والعوامل التى تقف حجر عثرة دون تحقيق التنمية ، وبالتالى لك يمكن إحداث تنمية لا بد من إزالة هذه العقبات ، تشمل هذه المعوقات :

1- عدم التوازن فى عمليات التنمية :

عدم اتساق وتكامل برامج التنمية وإهمال بعض جوانبها أو الاتجاه بتنمية الحضر وتناسى الريف

2- معوقات قيمية :

تلعب القيم دور محورى فى توجيه السلوك والدوافع والإنجاز نحو الفعل الموجه للتنمية ، ويمكن أن نشير للقيم والمعايير التى تعيق عملية التنمية :

* الانعزالية وصور اللامبالاة والاعتماد على الغير .
* عدم تقدير قيمة العمل .
* عدم تقدير قيمة الزمن .
* إزدراء العمل اليدوى .

3- معوقات الوعى التخطيطى :

يعتبر نقص الوعى للتخطيط للتنمية معوقاً أساسياً للتنمية ويشمل :

* عدم وضوح الهدف من التخطيط للتنمية لدى القائمين عليه .
* عدم الدقة فى إختيار الوسائل التى تحقق خطة التنمية .
* عدم القدرة على التحكم فى الخطة عند التنفيذ .
* عدم التنسيق بين الجهات العاملة فى مجالات التخطيط المختلفة .
* غياب الأجهزة المسئولة عن الدراسات والبحوث والاحصاءات على مستوى القومى والمحلى

4- المعوقات الثقافية :

تعتبر المعوقات الثقافية فى المجتمعات النامية من أهم التحديات التى تواجهها عملية التنمية وذلك بمافيها من متناقضات ثقافية ، ونجد أن بعض الموروثات والأمثال الشعبية تسبط الهمم " أجرى جرى الوحوش غير رزقك ماتحوش " .

5- معوقات ادارية :

هنالك العديدمن المعوقات الادارية التى تقف حجر عثرة فى سبيل تحقيق أهداف التنمية منها :

* عدم الإلتزام بالشعارات المعلنة .
* عدم وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب .
* البطء فى إصدار القرارات وتناقض بعضها البعض .
* صعوبة التنسيق بين الوحدات الادارية المختلفة .
* العجز فى الكفاءات الادارية المؤهلة والمدربة القادرة على تحمل مسئوليات التنمية .

6- عجز الموارد المالية والإمكانات اللازمة :

تعتبر مشكلة توفير الموارد المالية هى أس المشاكل التى تواجهها معظم الدول النامية ، ونجد فى بعض الدول أن مايصرف على التسليح وإنتاج أدوات الدمار الشامل أضعاف مايوجه للجانب التنموى .

7- العوامل السياسية :

الإستقرار السياسى عنصرا هاما من عناصر تحقيق التنمية الاقتصادية والذى يساعد على زيادة المدخرات والاستثمار ات ودفع عجلة التكنلوجيا ، ولكن مع الأسف معظم دول العالم النامى غيرة مستقره سياسيا وتنتشر فى الحروب والتى تهدر الطاقات والامكانات المادية والبشرية , أضف إلى ذلك استشراء الفساد فى الأجهزة الحكومية وماينتج عنه من تبديد الأموال التى كان من الممكن أن توجه لمصلحة التنمية .

8- الهجرة من الريف إلى المدينة :

تعتبر قضية الهجرة سمة بارزة فى الدول النامية وماينتج عنه من مشاكل للمجتمع الريفى كنقص الأيدى العاملة بالزراعة ، إلى جانب هجرة القيادات المتعلمة والتى تفقد هذه المجتمعات وعناصرها الإنتاجية القدرة على الإرتقاء بمستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

9- ضعف المشاركة الشعبية :

حيث نجد أن المواطنين فى إنتظار دائم لما تقوم به الحكومة من برامج للتنمية ويتضمن ذلك عدم القيام بأى جهد من أجل التنمية .

المشاركة الشعبية :

إن النمط الرئيسى فى أدبيات تنمية المجتمعات المحلية والريفية منذ فترة مابعد الحرب العالمية الثانية حت الآن ظل فى المراوحة بين توجهيين رئيسيين هما ، المنظور "التكنلوجى الخارجى" ومنظور "الإعتماد على الذات" ، فبينما يرى الأول أن التنمية الاقتصادية يجب أن تبدأ فى المناطق الحضرية – الصناعية التى تتوافر فيها المقومات الأولية لعملية التنمية بحيث تعمل هذه المناطق كمراكز للنمو ما تلبث أن تمتد آثارها الى بقية المناطق ومنها الى المجتمعات المحلية والريفية ، أى أن عملية تنمية المجتمعات المحلية تتم من خارج تلك المجتمعات ، ركز المنظور الآخر على ضرورة قيام سكان المجتمعات المحلية بالإستخدام الأمثل لمواردهم المتاحة فى حدود مجتمعهم المحلى ، وذلك من خلال البحث عن أفضل الطرق والأساليب التى يمكن من خلالها تعظيم إمكانات كل مجتمع على حده ثم تجئ مرحلة البحث عن أطر التكامل داخل كيانات المجتمع المحلى نفسه والمجتمعات المحلية الأخرى بغرض تدعيم التنمية على المستوى المحلى والقومى .

أظهرت خبرات وتجارب الدول النامية عجز المنظوري السابقين فى إحداث التغييرات المنشودة فى تلك المجتمعات ، ولذلك أخذت أدبيات التنمية فى المجتمعات المحلية والريفية تتجه نحو التخلى عن تلك المنظوريين ، وتبحث عن إستراتيجية جديدة تقوم على التفاعل بين الجهود الذاتية والجهود الحكومية ، وذلك من خلال الجمع فى آن واحد بين الإعتماد على الذات ، والإمكانات والموارد التكنلوجية الحديثة مع خلق مجموعة من الأطر التنظيمية والادارية الملائمة التى تمكن المجتمعات المحلية من المشاركة فى صياغة وتخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية على المستوى المحلى .

فالمشاركة الشعبية هى عملية إسهام المواطنين بدرجة او أخرى فى تصميم والإشراف على تنفيذ السياسات المحلية سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع المؤسسات الحكومية المركزية والمحلية([1]) . إن مفهوم المشاركة الشعبية يعنى إسهام الأفراد تطوعا واختارا فى أعمال التنمية سواء بالرأى أو بالعمل أو بالتمويل أو غير ذلك بوعى ودون مقابل ، لأنه كلما كان الأفراد مدركون بوعى لحاجاتهم وإمكانياتهم كلما كانوا اكثر تقبلا للقرارات ولإنجاز عمليات التنمية بشكل أسرع والحفاظ على ثمارها بشرط إزالة كافة التحديات والعقبات التى تحول دون وجود هذه المشاركة .

[1] - أحمد رشيد ، التنمية المحلية (القاهرة : دار النهضة العربية : 1986م) ، ص 42.

العلاقة بين المشاركة والتنمية :

هنالك إنقساما حول تصور طبيعة العلاقة بين المشاركة الشعبية والتنمية ، حيث يظهر تياران فكريان رئيسيان :

التيار الأول :

يذهب أنصار هذا التيار إلى اعتبار المتغير الاقتصادى هو المتغير الأهم (المتغير المستقل) ، والمتغير السياسى "المشاركة" المتغير الأقل أهمية (المتغير التابع) فى العملية الإنمائية ، ومن ثم فهنالك علاقة تبادلية بين المشاركة والتنمية ، ولكنها فى الأغلب فهى فى إتجاه أن عملية التنمية الاقتصادية هى التى تفضى إلى المشاركة والديمقراطية ، ويرى لوسيان باى ، أن التنمية الاقتصادية هى الشرط الضرورى والمتطلب السابق على تحقيق التنمية السياسية ([1]) وقد عبر كل من صمويل هنتنجتون ونلسون عن تصور مماثل للعلاقة بين التنمية والتقدم الاقتصادى والاجتماعى من ناحية وبين الديمقراطية والمشاركة السياسية من ناحية ثانية ، حيث أكدا وجود علاقة سببية تربط بين التحديث والنمو الاقتصادى بمؤشراته المختلفة وبين المشاركة ، وذلك أن التنمية تعتبر المطلب السابق على المشاركة ، حيث توفر الأولى ما تتطلبه الثانية من محفزات كالتعليم والدخل والحراك الاجتماعى([2]) .

التيار الثانى :

ينطلق من تصور وجود علاقة عضوية وثيقة بين المشاركة والتنمية و أن هذه العلاقة تسير فى إتجاه تأثر التنمية إلى حد بعيد بالإطار السياسى حيث تهئ المشاركة والإنفتاح السياسى المناخ اللازم لنجاح السياسات التنموية . ويرتكز هذا الإتجاه على خبرة التنمية فى إطار النظم السياسية التسلطية فى الإتحاد السوفيتى السابق وأوربا الشرقية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، والتى أثبتت فشل تجربة التنمية ، ويرجع ذلك إلى لعدم توفر المناخ الداعم للمشاركة . ويرى أنصار هذا التيار ، أنه إذا كانت خبرة التنمية للنمور الآسيوية قد أثبتت إمكانية احداث التنمية فى إطار سياسى تسلطى ، فهى تمثل حالات إستثنائية و أن تلك الدول تتميز بثقافة سياسية مختلفة خلقت مناخاً مواتياً للتنمية وأن هذه الثقافة لا تتوفر لغيرها من دول العالم النامى ([3]).

---

[1] - محمد سلمان طايع ومجموعة ، أساليب ووسائل تحقيق التنمية الريفية : المشاركة الشعبية مدخلا (محرر) (القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الادارية : 2008م) ، ص 52.

[2] - نفس المصدر ، ص 53.

[3] - نفس المصدر ، ص 56.

أيا كان إتجاه تأثير المشاركة على التنمية ، أو تأثر المشاركة بالتنمية ، فإنه من الثابت أن هنالك علاقة تفاعلية إرتباطية بين كلا المتغيرين على المستوى الكلى ، فالمشاركة تتأثر وتؤثر على التنمية ، والتنمية تؤثر وتتأثر بالمشاركة . فالتنمية تؤدى إلى تحسين نوعية حياة البشر بما يؤدى إلى توسيع فرص ومجالات الإختيار أمام العنصر البشرى فى حرية وديمقراطية .

أنواع المشاركة :

يقسم البعض المشاركة الى :

أ- مشاركة نظامية مخططة :

وهى مشاركة المواطنين فى أنشطة الجمعيات والمؤسسات المختلفة ومجالات العمل المتعددة ويمكن قياسها عن طريق العضوية فيها والمشاركة فى أنشطتها كالمشاركة بالرأى والمال والجهد .

ب- غير منظمة :

وهى مشاركة تتم بين الأفراد وبعضهم وهى غير منظمة وغير محددة ببرنامج معين بل و تخضع لنمط العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين أفراد المجتمع .

وتعمل جهود تنمية المجتمع المحلى على تنظيم المشاركة المخططة وتشجيعها حتى تؤتى الثمار المرجوة منها ، كما أنها تبحث عن أنماط المشاركة غير النظامية أو غير الرسمية لتستثمرها لصالح تحقيق التنمية حيث يعد النمط الثانى من المشاركة إذ لم تستثمر ويوجه جهوده لصالح تحقيق التنمية ، وقد يكون أحد المعوقات الأساسية التى تحول دون جهود وبرامج التنمية المحلية ([1]). بالإضافة الى ذلك فإن ما يقدمه المجتمع المحلى فى هذه المشروعات عن طريق العمل التطوعى ، أو الإسهام المادى ، من شأنه أن يقلل من نفقاتها الأمر الذى يمكن الحكومة المركزية من مباشرة نشاط التنمية على نطاق أوسع فى مناطق أخرى ([2]) .

مشاركة المواطنين فى التنمية تؤدى الى أن تصبح الخدمة أكثر واقعية ، وأقرب الى حاجات الناس ، وأكثر تمشيا مع الثقافة المحلية ، فضلا الى أن إشتراك المواطنين فى جهود التنمية يؤدى الى مساندة الأهالى لهذه العمليات والإهتمام بها ومؤازرتها مما يجعلها أكثر ثباتاً وأعم فائدة .

---

[1] - محمود محمد محمود ، مصدر سابق ، ص 25.

[2] - محى الدين صابر ، قضايا التنمية فى الوطن العربى (تونس : الدار التونسية للنشر : 1983م) ، ص 119 .

محددات المشاركة فى التنمية المحلية :

يتأثر مستوى المشاركة الشعبية فى عملية التنمية المحلية والريفية بثلاث محددات :

1- المحددات الاجتماعية – الثقافية : إذ يعتمد نجاح المشاركة الشعبية على مدى تفهم الاطار الاجتماعى والثقافى للمجتمع المحلى الذى تتم فيه عملية المشاركة ، فكلما كانت مشروعات التنمية المحلية مصاغة بشكل يتفق ومنظومة القيم الاجتماعية والثقافية السائدة لدى المجتمع المحلى ، ساعد ذلك على فرص المشاركة المحلية ومن ثم فرص نجاح تلك المشروعات

2- المحددات التنظيمية للمشاركة المحلية : حيث يرتبط مستوى المشاركة وحركيتها بوجود إطار تنظيمى محلى محدد ، وتتبع أهمية الإطار التنظيمى من أنه يوفر الآلية لتشجيع "المبادرات المحلية" وتحفيز المواطنين على المشاركة وعملية التنسيق بين مختلف الأنشطة التنموية فى المجتمعات المحلية .

3- المحددات النفسية : ويقصد بها الإستعدادات النفسية لسكان تلك المجتمعات للتعامل والتفاعل مع برامج التنمية المحلية ومن ثم فإن معرفة الاتجاهات النفسية الجماعية السائدة لدى سكان المجتمعات المحلية نحو قضية المشاركة يساعد المخطط على معرفة العوامل التى تساعد أو تعوق مشاركة السكان المحليين فى برامج التنمية ، وأيضا تفيد فى تصميم برامج التنمية الريفية الأكثر توافقا وتماشيا مع تلك الإتجاهات ([1]) .

مزايا المشاركة الشعبية (2) :

تتزايد الدلائل على أن جهود التنمية تجد فرصا أكبر للنجاح فى المدى الطويل إذا كان الأهالى المحليين يشعرون بأن لهم مصلحة حقيقية فى عملية التنمية وتمكينهم من التأثير و المشاركة والرقابة على مبادرات التنمية والقرارات والموارد التى تمس شؤونهم ، فقد لوحظ فى دراسة الحالة التى تمت لمشروعات مولها البنك الدولى أن المشاركة تتيح مزايا تتضمن مايلى:

1- زيادة فى استيعاب خدمات المشروع : لوحظ فى مشروع القطن فى بوركينا فاسو الذى يعتمد على المشاركة ، زيادة بلغت نحو الأربعة أمثال فى عدد المزارعين الذين وصلت إليهم برامج الإرشاد الزراعى وزيادة بمقدار المثلين فى إنتاج القطن خلال ذات الفترة .

2- إنخفاض نفقات التشغيل : فى كوت دفوار أعطيت لجان المياه على مستوى القرى مسؤلية صيانة طلمبات المياه فى أحد المشاريع ، فقد إنخفضت نفقات الصيانة السنوية إلى

[1] - أحمد السيد سليم ، المشاركة المحلية فى التنمية الريفية (القليوبية : مؤتمر المحليات والتنمية الاقتصادية : 2000م) ، ص ص 3, 4.

[2] - السبتى وسيلة ، تمويل التنمية المحلية (القاهرة : إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع : 2009 م) ، ص ص63 ،64.

أقل من النصف عما كانت عليه فى ظل النظام المركزى السابق ، وبلغت معدلات الأعطال فى الطلمبات اليدوية التى تصينها لجان المياه بنسة 11% بالمقارنة بمعدل أعطال يبلغ 50% فى مراكزالمياه الأخرى ، وفى الفلبين تبين أن نفقات تشغيل وصيانة شبكات الرى التى تديرها إتحادات المزارعين أقل كثيرا عن نفقات الشبكات التى تدار مركزيا ويرجع ذلك للمشاركة فى التكلفة .

3- الزيادة فى معدل العائد : فى مشروع للتنمية البلدية فى نيكاراغو لوحظ أن مستوى جودة الأشغال المدنية المستكملة التى تحسنت كان يرجع جزئياً إلى المشاركة النشطة و التى ساهمت فى تحقيق معدل عائدد يزيد بنسبة 50% عما كان مقدرا وتم إنهاء المشروع فى فترة بأقل من سنتين للفترة المقررة له .

4- الزيادة فى دخل أصحاب المصالح الرئيسيين : فى مشروع للرى فى الفلبين أدى إنشاء المدخلات الزراعية وزيادة الدخل الصافى لهم بنسبة 50% فى المتوسط وهى أعلى نسبة أرباح حققها المزارعون .

إن كل هذه المزايا تدل على أهمية المشاركة الشعبية فى عملية التنمية ، ويمكن أن نخلص إلى أهمية المشاركة فى ما يلى ([1]) :

1- المشاركة مبدأ أساسى من مبادئ التنمية ، فالتنمية الحقيقية لا تتم بدون مشاركة شعبية .

2- من خلال المشاركة الشعبية يتعلم المواطنون كيف يحلون مشاكلهم .

3- يؤدى إشتراك الأفراد فى عمليات التنمية إلى مساندتهم لها والإهتمام بها ومؤازرتها مما يجعلها أكثر ثباتا أعم فائدة .

4- المشاركة الشعبية من خلال الهيئات المحلية تفتح فى بعض الأحيان بعض الميادين الجديدة للخدمات والأنشطة التى لم تكن متوفرة من قبل وهى بذلك بجانب مساهمتها المادية والمعنوية توجه نظر الحكومة إلى هذه الميادين الجديدة .

5- إن المشاركة الشعبية الحقيقية تعنى فى كثير من الأحيان تدعيم الفكر الحكومى بكثير من الأراء الشعبية الصالحة التى لم تتأثر بعد بتقاليد البيروقراطية وحدودها .

6- عن طريق المشاركة الشعبية يمكن توفير الجهود الحكومية لما هو أهم من المسئوليات الكبرى على المستوى القومى علاوة على تخفيف الأعباء المالية عن الحكومة .

[1] - عبد الرحيم تمام أبو كريشة ، مصدر سابق ، ص ص 334 ، 335.

7- المشاركة الشعبية تعتبر ممارسة للديمقراطية وتمثل صورة من صور التعاون بين الأفراد والحكومة .

8- تعتبر المشاركة الشعبية إستغلال الإمكانيات والطاقات المتضمنة فى بناء القوة السائدة فى المجتمع المحلى .

المبحث الرابع
تحليل مؤشرات التنمية

تتعدد مؤشرات التنمية ما بين اقتصادية واجتماعية ، ومادية ولامادية ، وكميّة ونوعيّة وذلك بتفاوت التنمية بشدة من حيث مفهومها وأهميتها ودرجة الحاجة إليها ، كذلك تتعدد معايير قياس التنمية بتعدد خصائص التنمية ومقوماتها ومعوقاتها من دولة إلى أخرى . ويشير المؤشر فى المفهوم اللغوى الى مايدل أو يوضح الشئ وهو من الناحية العملية يعكس بشكل مباشر أو غير مباشر المقداييير غير القابلة على القياس المباشر أو الملاحظة المباشرة . ومن المؤشرات ما يعكس الواقع القائم , ومنها مايعبر عن اتجاهات وقيم عامة ([1]). فالمؤشر هو متغير كمى او كيفى يتيح التحقق . وتدلنا المؤشرات على كيفية قياس النتائج المتوقعة وفيما إذا تم تحقيق هذه النتائج ، أو الى أى مدى تم تحقيقها ، فهى عبارة عن إجراءات لظروف معينة يمكن تكراراها والتأكد منها على نحو موضوعى .

تاريخ تطور مؤشرات التنمية :

المرحلة الأولى : سيادة مفهوم الدول المتقدمة والدول النامية من عام 1960 – 1973

ركزت معايير التصنيف على مقياس تقدم الصناعة فيها ، وتطورها كمؤشرات لقياس الانجازات الاقتصادية والاجتماعية وتصنيف دول العالم اقتصادياً تبعا لذلك ، وتقسيم الدول إلى دول متقدمة تتميز بالتقدم الصناعي والتكنولوجي تسودها الرفاهية الاقتصادية ، ودول متأخرة ، وذلك باقتراح عدة مقاييس ركزت على قياس الرفاهية بقياس مستوى الدخل والمعيشة وما يتبعها من مستوى الصحة ، الغذاء ، التعليم ، أحوال العمل ، العمالة ، الاستهلاك ، الادخار، النقل ، الإسكان ، الملبس ، الترفيه ، الضمان الاجتماعي ، الحريات ، وتم تقسيم دول العالم إلى دول متقدمة ودول نامية ، وكانت معظم الدول المتقدمة تقع في قارتي أوربا وأمريكا الشمالية في حين أن الدول النامية والمتخلفة في قارات آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية .

المرحلة الثانية :ظهور مفهوم دول الشمال ودول الجنوب بين عام73–1990 :

هيمنت الدول المتقدمة على الصناعة والتكنولوجيا والدول النامية على المواد الخام وتشكلت علاقة بين الطرفين تحكمها محاولة الدول النامية الاستفادة من مقدراتها ، وبدأت تفرض سياسات التحكم بالموارد الخام وعلى رأسها البترول ، ويعد عام 1973 م عاما جديدا

[1] - عبد الباسط حسن ، التنمية الاجتماعية (القاهرة : دار النهضة : 1977م) ، ص 298.

في المفاهيم الدولية عندما استخدمت المملكة العربية السعودية البترول كسلاح ضغط على القوى الغربية ، فظهر مصطلح جديد يحدد العلاقات الدولية وهو دول الشمال ودول الجنوب وحدد مستوى الدخل لتحديد الخط الفاصل بين التقدم والتخلف 1000 دولار للفرد ، وبدأت تظهر المؤشرات في إحصاءات تنشرها الأمم المتحدة في كتابها السنوي (year book) . ودفعت الحقائق التي توضحها الإحصاءات وتبين فيها الفجوة بين الدول المتقدمة والمتخلفة إلى الاهتمام بمشكلة التنمية الاقتصادية .

المرحلة الثالثة سيادة مفهوم التنمية البشرية 1990:

كانت التغيرات الملموسة على أرض الواقع تشير إلى أن الرفاهية الاقتصادية ليست قاصرة على منطقة الدول الصناعية ودول الشمال المتقدمة ، بل إن الدول النامية تحقق مستويات متقدمة في الدخل القومي مثل دولة الإمارات العربية كما وإن التنمية الاقتصادية والثروة لا تتوزع بنسب متكافئة في الدول المتقدمة وبدأ الاقتصاديون في إعادة النظر في قياس التنمية الاقتصادية ، ووضعت النماذج ومن أشهرها نموذج المركز والأطراف التنموية لجون فريدمان وقسم العالم إلى أنماط هي اقتصاد متحرك (دينامي) سريع النمو في إقليم أوسط واقتصاد بطيء الحركة أو راكد في الأطراف ويشمل نموذجه :

*منطقة النواة وتشمل المدن الكبرى ذات النشاطات والإمكانيات والتي تتركز فيها الخدمات وهى سريعة النمو .

*أقاليم النمو الصاعدة لها اتصال بمنطقة النواة .

*الإقليم المتدهور وهى الأقاليم الهامشية التي تتسم بالاقتصاد الريفي الراكد .

وقد مثل له بالمدن والمناطق المتدهورة أطرافها ، وكذلك بمنطقة النواة من الكرة الأرضية مجتمع شمال الأطلنطي المتقدم والأطراف المتدهورة باقي أنحاء العالم .

وتشمل مؤشرات التنمية مايأتى :

أولاً: المؤشرات الاقتصادية .

ثانياً: المؤشرات الاجتماعية .

أولاً: المؤشرات الاقتصادية :

تعتبر معايير الدخل أن الدخل هو المؤشر الأساس الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار ضعف الأجهزة الإحصائية في

الدول النامية وصعوبة الاتفاق على البنود التي تحسب ضمن إجمالي الناتج القومي، واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل. وتشمل معايير الدخل النقاط التالية :

1- الدخل القومي

يقترح ميد Meade قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل ، وقد تم توجيه انتقادات شديدة إلى هذا المؤشر وذلك لأن زيادة الدخل القومي لا تعني نمواً اقتصادياً عندما يزداد السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل القومي لا تعني تخلفاً اقتصادياً عندما ينخفض عدد السكان بمعدل أكبر، كذلك يتعذر الإفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة .

***الدخل القومي الكلي المتوقع:**

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي ، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية ، كما يتوافر لها الإمكانات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة ، إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني ، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل .

*** متوسط الدخل:**

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقاً عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم . إلا أن هناك عديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد ، من بين هذه المشاكل أن إحصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة ، وكذلك فإن عقد المقارنات بين الدول المتخلفة أمر مشكوك في صحته ودقته نظراً لاختلاف الأسس والطرق التي يحسب على أساسها. وقضية أخرى هي هل نقسم إجمالي الدخل القومي على جميع السكان أو نقسمه على السكان العاملين دون غيرهم . فحساب الدخل لجميع السكان يفيد من نواحي الاستهلاك وحساب الدخل لقوة العمل دون غيرهم مفيد من نواحي الإنتاج .

ويقاس النمو الاقتصادي باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط حيث يحسب عن طريق المعادلة التالية:

معدل النمو البسيط = الدخل الحقيقي في الفترة الحالية – الدخل الحقيقي في الفترة السابقة / الدخل الحقيقى فى الفترة السابقة 100X

ثانياً : المؤشرات الاجتماعية :

هناك العديد من المؤشرات الاجتماعية لقياس التنمية الاقتصادية ودرجة التقدم والنمو الاقتصادي وسوف نتاول فيما يلي أهم المؤشرات الاجتماعية :

1- مؤشرات صحية :

هناك عدة معايير تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي ومنها:

أ- عدد الوفيات لكل ألف من السكان ، عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان ، معدل الوفيات للأطفال دون سن الخامسة ، معدل الوفيات من الأطفال الرضع (أقل من سنة) ، فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية وكل هذه من صفات التخلف .

ب- معدل توقع الحياة عند الميلاد ، أي متوسط عمر الفرد ، فكلما زاد دل ذلك على درجة التقدم الاقتصادي والعكس صحيح .

ج- كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى نذكر من بينها عدد الأفراد لكل طبيب ، وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات وهكذا .

2- مؤشرات تعليمية:

يؤدي التعليم إلي زيادة المعرفة وإلى اكتساب مهارات جديدة ، وهذه الأمور تؤدي إلى زيادة الإنتاجية من ناحية وإلى ترشيد الإنفاق من ناحية أخرى ، بمعنى أن التعليم يؤدي إلى زيادة الدخل وزيادة الاستثمار والإدخار. ومن بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي:

أ- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع .

ب- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع .

ج- نسبة المنفق على التعليم لجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

3- مؤشرات التغذية:

تعاني الدول النامية من عدم قدرتها على تدبير الغذاء الأساسي لسكانها ، فعلى الرغم من أن الإنتاج العالمي للغذاء قد ازداد ، إلا أن معظم الزيادة مصدرها دول شمال أمريكا وأوروبا

، أما الوضع في الدول النامية فإن زيادة إنتاج الغذاء فيها لم يلاحق الزيادة في عدد سكانها ، وترتب على ذلك زيادة اعتماد الدول النامية على الإنتاج من دول شمال أمريكا وأوروبا . ولعلاج هذا الموضوع يتطلب الأمر زيادة الإهتمام بالقطاع الزراعي وتطويره وتقديم المنح والمعونات للمشروعات الزراعية التي سيترتب على إقامتها زيادة إنتاج الغذاء . وهناك عدة مؤشرات تستخدم للتعرف على سوء التغذية أو نقصها ومنها :

أ- متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية .

ب- نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط السعرات الضرورية للفرد .

نوعية الحياة المادية:

المعايير السابقة الصحية والتعليمية والخاصة بالتغذية ، جميعها معايير فردية تعتمد على ناحية اجتماعية بذاتها ، ولكن نحن بصدد معرفة معيار نوعية الحياة المادية ، الذي وضعه مجلس أعالي البحار بواشنطن عام 1977 فهو معيار اجتماعي مركب يتضمن أكثر من جانب من جوانب الحياة ، ولذا فإنه أكثر شمولاً مقارنة بالمعايير الفردية السابقة .

ويتكون معيار نوعية الحياة المادية من المؤشرات التالية:

أ- توقع الحياة عند الميلاد. (مؤشر صحي للكبار).

ب- معدل الوفيات بين الأطفال. (مؤشر صحي للصغار).

ج- معرفة القراءة والكتابة. (مؤشر تعليمي).

استخدام مؤشرات التنمية :

تستخدم مؤشرات التنمية فى عدد من الأغراض نوجزها فيما يلى :

1- وصف وتشخيص مواقف محددة للتنمية .

2- مقارنة الاتجاهات الموجودة فى المجتمع مع أهداف التنمية .

3- تحليل العلاقات بين المتغيرات الخاصة بالتنمية .

4- التنبؤ بالتغيرات التى قد تحدث فى المجتمع .

5- تدعيم الأهداف العامة والفرعية للتنمية ([1]).

إضافة الى ذلك تساعد المؤشرات فى تحديد الأولويات والاحتياجات فى عملية التنمية وتساهم فى عملية إتخاذ القرارات .

[1] - رشاد أحمد عبد اللطيف ، مصدر سابق ، ص 125.

لوحظ ان هناك بعض المفكرين يعتمدون على مؤشر واحد لقياس التنمية , وهناك من يعتمد على أكثر من مؤشر. ويمثل الاتجاه الاول كل من (Higgins) ويربط مابين التنمية والمساعدات الأجنبية ، و (Ellis) ويربط مابين التنمية وإشباع احتياجات الأفراد فى المجتمع ، ويرى أن المؤشرات الدالة على التنمية فى الدولة يمكن أن تستدل عليها من خلال ماتوفره الدولة لسكانها من خدمات تشبع احتياجاتهم وتزيد من رفاهيتهم ([1]). أما فيما يتعلق بالاتجاه الثانى والذى يعتمد على وجود أكثر من مؤشر يمكن الاستدلال من خلاله على التنمية فنجد ان هناك عدد كبير من الباحثين والمفكرين أشارو الى ذلك مثل (Rowk) الذى ربط بين التنمية ومؤشرات السكان ، الصحة ، التغذية ، الإسكان ، الدخل ، الإستهلاك ، العمالة ، التعليم ، الثقافة ، الملكية الزراعية . وبويرى (Bauuer)ويامى (Yamey.T) ووضعهما للمؤشرات الدالة على التنمية كمؤشرات طبيعة النشاط الزراعى ، أساليب الإنتاج , نسبة الأمية ومعدل المواليد والوفيات ([2]). ونلاحظ أن هناك مؤشرات بعضها مرتبط بالنواحى الاقتصادية ، والبعض الاخر مرتبط بالنواحى الاجتماعية ، فنجد أن تقرير الأمم المتحدة عام 1956م أشار الى ان التنمية يمكن أن تقاس من خلال بعض المؤشرات الاجتماعية مثل : مستوى المعيشة فى المجتمع ، قياس الأهداف اجتماعية والسياسية والاقتصادية المقبولة من المجتمع , والتى قررت بواسطة المؤسسات الوطنية والقومية ([3]).

كما أضاف تقرير ثان للأمم المتحده عام 1971م بعدا آخر يمكن الإعتماد عليه كمؤشر للتنمية وهو الإستراتيجية التى يتبعها المجتمع لتحقيق أهدافه ومجالات العمل المتاحة كأساس لقياس التنمية . ويرى سيزر ، أن التنمية مفهوم معيارى ضمنى أنه غالباً مايكون مرادفا للتحسن أو التقدم ، حيث تهتم التنمية بتحسن أحوال المجتمع ومواجهة الاحتياجات التى يعبر عنها أفراده والتى تشبع الاحتيجات الإنسانية .

ويرى دونالد مجران (Donald Maggrahan) أن التنمية تحتوى على تغييرات فى البناء وتغييرات فى الاتجاهات ، وهى ليست مهمة فقط بالنسبة للأفراد ، ولكنها مهمة كجزء من عملية تحقيق الأهداف ([4]) . وهو فى ذلك يركز على الأشياء المحسوسة , من خلال إنجاز المشروعات التى تواجه احتياجات المجتمع . ومن خلال ما سبق من الأراء السابقة

---

[1] - Ellis and Buchanam, Approaches to Economic Development, 20 th centurt fund, N.Y, 1965, p.3.

[2] - عبد الباسط محمد حسن ، مصدر سابق ، ص54 .

[3] - U.N. Report on International Definition and measurement of Levels of living, 1954.

[4] - Dudley Seers, Measuring Development, Social Indicators for Social Development, Great Britain Co, London1969, p.22.,

نلاحظ أن هنالك أبعادا أخرى للمؤشرات الدالة على التنمية تتعلق باتجاهات السكان ، التغير فى الأنظمة , إشباع الاحتياجات بالإضافة الى درجة المسئولية الاجتماعية .

خصائص المؤشرات :

هنالك اختلاف حول طبيعة المؤشرات وكيفية تحديدها ، فبينما إكتفى البعض فى تحديد مؤشرات التنمية على الملاحظة وقياس الظواهر ، إعتمد البعض على الخبراء المحكمين وخصوصا المؤسسات العاملة فى مجال التنمية ، بينما نجد من اعتمد على القياس الكمى ومنهم من اعتمد على التحليل الكيفى ، وخاصة فى الظواهر المعقدة مثل درجات المشاركة السياسية أو الاجتماعية . وكما نجد أن المؤشرات قد تكون غيرمترابطة أو مركبة أو ممثلة :

* ففى الحالة الأولى يمكن تحليل الظواهر من خلال مجموعة من العناصر والعوامل ثم نختار مجموعة من المؤشرات لإبراز هذه العناصر ، وهذه المؤشرات قد تكون غير مترابطة.

* أما فى الحالة الثانية : فالمؤشرات تبنى على أساس تبنى أكبر عدد من العوامل التى تشمل عدد من الظواهر ، ويتم وضع أوزان للموضوعات التى تعالجها هذه المؤشرات ، ثم تجمع ويكون لها دلالة .

* أما الحالة الثالثة : فيتم اختيار المؤشرات وأيهما أفضل لقياس التنمية ، وتعتمد على الإرتباط بين المؤشرات ، وبعضها فى قياس نفس الظاهرة ثم ترجيح أفضل المؤشرات أكثرها أهمية فى معالجة الظاهرة .

وعموما لابد من توفر عدد من الخصائص فى عملية صياغة مؤشرات التنمية والتى يمكن تلخيصها فيما يلى :

1- البساطة (Simplicity) :

ضرورة إنسجام المؤشرات ببساطتها على قدر الإمكان ، بشرط الحفاظ على جوهر المتغير الذى تقيسه ، والصلة بالظاهرة محل القياس .

2- الوضوح (Clear and Precisely Defined) :

استناد المؤشرات فى بنائها الى مصادر بيانات معرفة وموثوقة وأن تكون قابلة للتعبير الكمى ومنطقية لاتاحة القياس مع مرور الزمن .

3- الدقة (Accuracy) :

يجب مراعاة تقارب مستويات واتجاهات الدقة فى المصادر المختلفة وخاصة فى حالة المؤشرات التى تعتمد على تعدد مصادر بياناتها .

4- القابلية للقياس (Measurability) :

يجب أن تكون المؤشرات قابلة للقياس سواء من الناحية الكمية أو الكيفية ، وأن تقوم أساسا والى أقصى حد ممكن على مقاييس دولية موحده .

5- القابلية للمقارنة (Comparability) :

القدرة على مقارنة الظاهرة فى عدد من الدول وهو مايستلزم توحيد تعريفات المؤشرات المستخدمه .

6- الإتساق (Coherence) :

إتساق المؤشرات بوجه عام مع قوائم الأهداف العالمية الأخرى ([1]) , خاصة مع أهداف الإنمائية الألفية .

من الآراء التى تناولت المؤشرات الخاصة بالتنمية والأسس التى يعتمد عليها وضع هذه المؤشرات نجد أن هنالك اتجاهين لذلك هما :

* الاتجاه الأول : البدء من خلال جمع المعلومات الخاصة بالتنمية وأحداث الترابط فيما بينها بالإضافة إلى البحث فى العلاقة الاستاتيكية ما بين المتغيرات .

* التجاه الثانى : العمل على تحليل النماذج المتعلقة بالتنمية واستخلاص بعض الفروض منها ثم البدء بعد ذلك فى جمع البيانات الخاصة بها ([2]) . نلاحظ أن المدخلين مترابطين ، كما انه قد توجد النماذج قد تكون مبهمة أو غامضة من حيث بعض المعلومات والبيانات قد لا تكون ملائمة وطبيعة المجتمعات التى تسعى إلى وضع هذه المؤشرات المتعلقة بالتنمية ، فقد نجد أن الربط مابين التنمية ومستوى الدخل قد يخف من ورائه حقيقة هامة هو عدم العدالة فى توزيع الدخل القومى بين أفراد المجتمع ، أيضا نجد أن القيمة الفعلية للسلع تختلف من بلد لآخر وهنالك صعوبة فى تحويل الدخل إلى دولار أمريكى ، وهى كلها أمور يصعب تحقيقها فى كثير من المجتمعات وخاصة فى الدول النامية .

[1] - محمد رضا محمد و نهال محمود سرحان ، الاحصاءات والمؤشرات لغة تواصل جيده بين المواطنين والحكومات (القاهرة : ورقه عمل : 2008 م) .

[2] - رشاد أحمد عبد اللطيف ، مصدر سابق ، ص 126.

زاد الإهتمام فى الوقت الحالى بعملية جمع البيانات على المستوى القومى والعالمى عن طريق المنظمات الدولية والحكومية ، وتخدم هذه البيانات أغراضا مختلفة ، فنجد أن المنظمات الحكومية تهتم بالتركيز على البيانات السكانية وذلك من خلال الاحصاءات السكانية الرسمية وتزايد الاهتمام بالمعلومات التى تتصل بالقطعات العامة كالتعليم والصحة والاسكان والضمان الاجتماعى ، ونجد أن المنظمات الغير حكومية إضافة لإهتمامها بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تهتم أيضا بالنواحى السياسية لما لها من أهمية خاصة فى تدعيم عملية الاتصال بالمجتمع ، وخاصة بالبيانات المتعلقة بالموارد البشرية والحكومية ووسائل الاتصال المتبعة فى المجتمع ، الثروة والتعليم ، والأسرة ، والعلاقات الاجتماعية ، وتوزيع الدخل ، والعقائد والديانة . ولقد بدأ الإهتمام بهذه البيانات عندما تحول الاهتمام إلى النواحى التطبيقية وأهمية الربط مابين النواحى الاحصائية ومختلف صعوبات ومؤشرات التنمية ، ولهذا عند وضع المؤشرات الخاصة بالتنمية لابد أن نراعى المفاهيم المتصلة بعناصر التنمية والإطار النظرى للتنمية ، حيث أن ضعف الرابطة مابين البناء النظرى والتجريبى يؤدى إلى خلط كبير ، سواء فيما يتعلق بمفاهيم التنمية أو المؤشرات الدالة عليها([1]) .

أنواع المؤشرات :

يمكن تقسيم مؤشرات التنمية حسب جوانب العمليات الاقتصادية أو الاجتماعية التى يتم قياسها ، أو تحديداً وفق إذا كان المؤشر يتصدى لقياس الغايات أو النتائج من العملية أو لقياس الوسائل أو المدخلات فى العملية التنموية . وهناك تقسيم آخر للمؤشرات ، موضوعية و ذاتية , أى تقسيم المؤشرات الى مؤشرات وقائع ، بمعنى أن المؤشر يرصد واقعة أو حدثا ما ، ومؤشرات رأى ، بمعنى أن المؤشر يسجل رأى الناس أو تقويمهم لواقعة معينه ، أى مدى إستفادتهم ورضاهم عن تطور معين فى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، فزيادة عدد الأطباء لكل ألف من السكان ، مثلا ، يعتبر مؤشر وقائع لتطور الحالة الصحية ، بينما أن خلاصة الإجابات المستمده من سؤال الناس عن مدى شعورهم بتحسن الخدمات الصحية يمدنا بمؤشر رأى .

ومن الأفضل الأخذ فى الإعتبارات لمؤشرات الوقائع عند تحديد المؤشرات للتنمية ، نظراً لمدى مايعترض تكوين مؤشرات الرأى من مصاعب منهجية ، وماقد يكتنف تفسيرها من

[1] - نفس المصدر ، ص 128.

غموض أو إلتباس ، ولكن يمكننا اللجوء إليها عندما يتعذر التوصل الى مؤشرات وقائع لبعض الظواهر صعبة القياس ، أو عندما نلمس حاجة واضحة لإستكمال التقويم الموضوعى لبعض التطورات([1]).

أيضا يمكن تقسيم المؤشرات حسب مستوى التخطيط أو إتخاذ القرارات ، وهنا يمكن التمييز بين أنواع عديدة من المؤشرات منها :

* المؤشرات القومية : والتى تصاغ من أجل متابعة وتقويم جهود التنمية على المستوى القومى أو المركزى للدولة .

* المؤشرات القطاعية : أى التى تحاول متابعة وتقويم التقدم فى قطاع معين كالصحة أو التعليم أو الزراعة .

* المؤشرات الإقليمية : هى التى تستهدف متابعة التقدم فى شتى المجالات على مستوى إقليم معين من أقاليم الدولة .

* المؤشرات المحلية : أى التى تستخدم فى تقويم ومتابعة التقدم التنموى على مستوى الوحدات المحلية كالقرية أو الحى وما الى ذلك من التقسيمات الإدراية .

دليل التنمية البشرية

أصبح قياس مدى التقدم الذى حدث لتحقيق أهداف التنمية بتحديد مؤشرات توضح مقدار التحسن أو التدهور الذى طرأ على نوعية ومستوى حياة السكان ، وقد قام البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة عام 1990م بتقديم دليل التنمية البشرية (HDI) ، كمؤشر مركب يمكن أن يعكس بصورة أكثر شمولاً الأبعاد الأساسية للتنمية فى المجتمع بتكوين دليل البشرية من ثلاث أدلة فرعية :

(أ) دليل توقع الحياة : وهو يجمع بين مؤشرى طول الحياة والصحة .

(ب) دليل التعليم : حيث يرتبط التعليم بتحسن نوعية الحياة وسهولة الوصول إلى المعرفة , كما ان التعليم يساعد بفعالية فى تمكين الفرد من الحصول على فرص العمل .

(ج) دليل الناتج المحلى الإجمالى : وهو يجمع عديد من المؤشرات الاقتصادية المؤثرة على حياة الناس ([2]).

[1] - إبراهيم العيسوى ، مؤشرات قطرية للتنمية العربية ، التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية : الطبعة الثانية : 1985م) ، ص 227.

[2] - سعد طه علام ، مصدر سابق ، ص 249.

إن رأس المال والموارد الطبيعية هى عناصر إنتاج موثر فيها (Passive) ، بينما البشر هم العناصر الفاعلة (Active) الذين يراكمون رأس المال ويستغلون الموارد الطبيعية ويحملون التنمية القومية إلى الأمام ، ونجد أن البلد الذى لايكون قادراً على تطوير مهارات ومعرفة أبنائه وإستغلالهم على نحو فعال فى الاقتصاد القومى سيكون غير قادر ان يطور أى شئ آخر ، ويرى الاقتصادى الأمريكى شولتز ، ان عناصر الإنتاج الحاسمة فى تحسين رفاه الناس الفقراء هى ليست المكان و لا الطاقة و لا الأرض الزراعية ، أن العناصر الأساسية الحاسمة هى تحسين نوعية الناس أو السكان (population Quality) والتقدم فى المعرفة (Advances in Knowledge) ([1]) .

يعتبر مفهوم التنمية البشريّة أرحب مجالا من نظريات التنمية الاقتصادية التقليديّة ، فكثيرًا ما يضيع الهدف من التنمية في زَخم الانشغال بالمفاهيم الاقتصاديّة للنمو والتضخّم وغيرها من الموضوعات الاقتصاديّة ٠ولما كانت نماذج النمو الاقتصادي تتناول زيادة الناتج القوميّ أكثر مما تتناول تحسين حياة البشر ، فقد ظهرت ضرورة البحث عن بديل لمتوسط نصيب الفرد من الناتج القوميّ كمقياس لدرجة التقدم ومتابعته لأنه " ليس بمتوسط الدخل وحده تقاس التنمية " ٠

ولقد تزايد استخدام "دليل التنمية البشريّة" كمؤشّر مُركب لقياس مدى تلبية الاحتياجات الأساسيّة للفرد والمجتمع ، ولتحديد مراتب الدول وكذلك أقاليمها من حيث درجة التنمية ، ويتكون هذا الدليل من ثلاثة مكونات هي الصحة والتعليم والدخل ، ويقاس التقدم في هذه المكونات بالمؤشّرات والتى تشمل توّقع الحياة عند الميلاد ، مُعدّل القراءة والكتابة بين البالغين ، اُلمعدّل اُلمركب لنسب القيد في مراحل التعليم ، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجمالي ورغم الإدراك العام بأن دليل التنمية البشريّة يلخص وضع هذه التنمية في الدولة ومن ثم في أقاليمها إذا ما طبّق على مستوى هذه الأقاليم إلا أنه لا يعتبر مقياسًا شاملا لكل جوانب الرفاه البشرى ، لأنه دليل محدود في حاجة إلى توسيع مجالاته ، وينبغى تعزيزه بمؤشّرات مهمة في دلالتها على حالة التنمية البشريّة ، حتى يمكن باستخدامه تقديم صورة كاملة لما تم إنجازه في مجال هذه التنمية ٠

وغالبا ما يوصف دليل التنمية البشريّة بطريقة خاطئة بأنه مقياس لمستوى المعيشة أو لنوعيّة الحياة ، بينما هو مجرد مؤشّر مشتق من مصادر عدة يهدف إلى قياس ورصد

[1] - محمد صالح تركى القريشى ، مصدر سابق ، ص 376.

مستوى التنمية البشريّة عند نقطة معينة من الزمن ويستخدم لهذا القياس مؤشّرات هدفها قياس النتائج وليس تحقيقها ، ومن ثم فهو محكوم بالاعتبارات الخاصة بالبيانات اُلمعتَمد عليها في وضع مؤشّراته ٠

ومن أوجه ضعف هذا الدليل كذلك أنه بعد تحديد مؤشّراته فإنه قد جمعها جمعًا بسيطًا للوصول إلى مؤشّرٍ كلىّ يفيد في عملية ترتيب الدول أو أقاليمها في هذا الصدد ، وليس هناك من منطق مقبول يسمح بإضافة توّقع الحياة إلى معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ، فالتفاوتات الإقليميّة في حالة التنمية تُفسر أساسًا بالاختلافات في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ، وفى مستوى التحصيل العلمي ، في حين أن اختلافات توّقع الحياة أقل في تأثيرها على هذه التفاوتات ٠ لذلك لم يوجد اتفاق عام على دليل التنمية البشرية يناظر في الإجماع عليه الاتفاق "مثلا" على مقياس الناتج المحليّ الإجمالي ، وبما أنه يكاد يكون من المستحيل الاتفاق على أوزان ترجيح للمؤشّرات المكونة لدليل التنمية البشريّة فإن حساب المتوسط البسيط لها هو أفضل اختيار ٠ ونظرا لتنوّع مقاييس هذه التنمية وتفاوتها من حيث مفهومها وأهميتها ودرجة الحاجة إليها من مجتمع إلى آخر ، ولأن لكل مقياس من مقاييس التنمية منظوراته التي يتفرّد بها ، ولأن مؤشر دليل التنمية المعتمد من قبل هيئة الأمم المتحدة لا يعتبر مقياسا شاملا لكل جوانب الرفاه البشرى نظرا لمحدوديته ووجوب توسيع مجالاته وتعزيزه بمؤشرات أخرى مهمة في دلالتها على حالة التنمية البشرية ، فإن لكل باحث الحرية في اختيار الوسيلة التي يراها مناسبة لقياس حالة التنمية .

قام تقرير التنمية البشرية الدولى بحساب مؤشرات التنمية البشرية لمعظم الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ، وعلى أساس تلك المؤشرات تم ترتيب تلك الدول وفقا لإنجازات كل دولة وماحققته من تنمية ، وقد تم تعديل وتطوير طريقة حساب مؤشر التنمية البشرية ، كما استخدم لقياس إتجاهات التنمية على المستوى القومى ، وأصبحت مؤشرات التنمية البشرية على المستويات المحلية تعتبر مؤشرات رئيسية لتحديد المستويات العليا والدنيا للتنمية فى نطاق كل دولة ، وقد اوضحت تلك المؤشرات التباينات بين الأقاليم المختلفة ، كما وفرت أساساً لوضع إستراتيجيات التنمية الإقليمية وقد أصبح ممكنا أن يتم حساب مؤشر التنمية البشرية لأقل مستوى من الوحدات الإدارية ، والذى لا يقتصر فقط على إمداد متخذى القرار بصورة تفصيلية عن اتجاهات التنمية فى المجتمعات المحلية بل إنه يأتى أيضا بالموضوعات وثيقة الصلة بالتنمية .

المبحث الأول

تحليل النظريات التقليدية للتنمية

يتناول هذا الجزء من الدراسة النظريات المختلفة للنمو والتنمية ، بهدف تمهيد الطريق لوضع السياسات المعالجة والأساليب المتبعة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة. هذا مع الأخذ في الاعتبار بأنه لا يمكن اليوم تطبيق تلك النظريات مباشرة على الدول النامية، إنما يتطلب الأمر استيعاب تلك النظريات وتطويعها بما يخدم صالح هذه الدول . ورغم أن المشكلة الاقتصادية وجدت منذ بدء الخليقة إلا أن النظريات العلمية الاقتصادية لم تبدأ بالظهور سوى مع خروج كتاب آدم سميث "ثروة الأمم" إلى النور عام ١٧٧٦م ، ولكن في نفس الوقت نجد أن التجاريين أكدوا على أهمية الدور الاستراتيجي للتجارة والصناعة ، وعلى ضرورة التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية، بينما أكد الطبيعيون (الفيزيوقراط) على دور القطاع الزراعي في خلق الناتج الصافي. هذا ليأتي الكلاسيك مؤكدين لدور التراكم الرأسمالي في النمو الاقتصادي.

شهدت دول غرب أوروبا الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وعاصر الاقتصاديون الكلاسيك تلك الفترة ليبنوا على أساسها أفكارهم وآرائهم في النمو الاقتصادي وأسبابه وكيفية تحقيقه. ولعل من أهم تلك الأفكار كانت في كتابات كل من آدم سميث، ريكاردو، ومالتس .

١- آدم سميث

يرى آدم سميث أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيًا ، وعليه لابد من الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الحكومة بأي شكل في النشاط الاقتصادي لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد القومي، حيث يرى أن القوانين الطبيعية هي التي تنظم مسار الحياة الاقتصادية من خلال ما أطلق عليه مفهوم "اليد الخفية (Invisible Hand) ([1])، كما نادى بالتخصص وتقسيم العمل بما يكفل زيادة الإنتاج والإنتاجية ، وبما يؤدي إلى زيادة الدخل والادخار، فزيادة معدلات التكوين الرأسمالي .

ساهم آدم سميث مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة والدخل في كتابه الشهير "ثروة الأمم (Welth of Nations)

[1]- جورج نايهانز ، ترجمة صقر أحمد صقر ، تاريخ النظرية الاقتصادية ، الإسهامات الكلاسيكية 1720-1980م (القاهرة : المكتبة الأكاديمية : 1997م) ، ص 113.

والذي نشر عام ١٧٧٦ م ، يوضح سميث أن التخصص وتقسيم العمل لابد أن يسبق بتراكم رأسمالي والذي يتأتى أساسا من الادخار([1]) ، وعليه يكون الادخار هو أساس النمو الاقتصادي. ويقول بأنه بوجود التراكم الرأسمالي ، تصبح عملية النمو عملية متجددة ذاتيا (Self Sustaining) حيث يؤدى تقسيم العمل الى زيادة مستوى الإنتاجية فتزيد الدخول والأرباح ، فتخصص أجزاء إضافية أكبر منها للادخار والاستثمار(تراكم رأسمالي أكبر) ، فمزيد من تقسيم العمل مع تكنولوجيا أحدث ليزيد الإنتاج ومزيد من الأرباح.. وهكذا. ولكنه في الوقت نفسه يشير إلى أن هذه العملية التراكمية للنمو لها حدود ، حيث يؤدي وصول الاقتصاد إلى مرحلة حدة التراكم الرأسمالي (حين يتكالب الرأسماليين على الاستثمار في مجالات معينة) إلى هبوط الأرباح وتقل المدخرات ومعدلات التكوين الرأسمالي ، لينتهي الأمر بحالة ركود (Stationary State).

2- ديفيد ريكاردو

بنى ريكاردو أفكاره وتحليله على دعامتين أساسيتين هما ، نظرية مالتس للسكان و قانون تناقص الغلة . يقرر ريكاردو أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي ، والذي يخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية و السكان من ناحية أخرى . وقد جعل ريكاردو رغم تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالي من عنصر الأرض عاملاً محددًا للنمو الاقتصادي ، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلاً بالنسبة للموارد الطبيعية ، تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي ، مما يؤدى إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي ، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل ، فترتفع الأجور، فيزيد النمو السكاني ، وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة . وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة (أساس نشأة الريع)، مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة ، وارتفاع أسعار الغذاء. هنا يطالب العمال برفع أجورهم ، فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار، فينخفض الطلب على العمل، وتتجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف وتظهر هنا حالة من الركود الاقتصادي الذي يصعب معه استمرار عملية النمو([2]).

[1]- محمد صالح تركى القريشى ، مصدر سابق ، ص 76.
[2]- جورج نايهانز ، مصدر سابق ، ص 152.

يقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث فئات، فئة الرأسماليين، فئة العمال وفئة ملاك الأراضي الزراعية . ويرى أن عبء قيادة النمو الاقتصادي يقع على كاهل الرأسماليين من خلال قيامهم بتشييد المصانع وتشغيل العمال واستثمار الأرباح وأن أجور العمال لابد وأن يتم تحديدها عند مستوى أجر الكفاف ، إذ أن رفع الأجور عن ذلك المستوى يعمل على زيادة عرض العمل. هذا وتقوم فئة ملاك الأراضي الزراعية بإمداد المجتمع بالغذاء والطعام الذي تنتجه أراضيهم. ويلاحظ مبالغة ريكاردو في تشاؤمه فيما يخص قانون تناقص الغلة شأنه شأن غيره من الاقتصاديين التقليديين ، متجاهلاً ما قد يحدثه التقدم التكنولوجي من تأثير، أو إمكانية إحلال عنصري رأس المال والعمل محل الأرض.

توماس مالتس :

كان لمالتس آرائه المشهورة في النمو السكاني باعتباره زعيم المدرسة التشاؤمية ، الذي وضع نظريته السكانية المعروفة باسمه "نظرية مالتس للسكان"، والتي تنص على: "إن عدد السكان– إذا لم يضبط– فإنه سيتزايد بمتوالية هندسية كل ربع قرن (٢٥ سنة) في حين لا يتزايد إنتاج الطعام وفق أحسن الظروف إلا بمتوالية حسابية خلال نفس الفترة"، وبالتالى يتجه متوسط نصيب الفرد من الدخل نحو الإنخفاض ، ويرى مالتس أن السبيل الوحيد لتجنب هذا الوضع الذى يعكس الإنخفاض المزمن فى مستويات المعيشة أو الفقر المدقع ، هو القيد المعنوى الذى يدفع الناس إلى تقليل عدد الذرية ([1]) وتتمثل النظرية المالتسية للتنمية في ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الزراعي والصناعي ، مقترحًا اتباع أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج ، وتوجيه جزء أكبر من الاستثمارات لزراعة جميع الأراضي الصالحة للزراعة ، مما يوفر فرص ربحية الاستثمارات فيه ، هذا ويتم توجيه الباقي من رأس المال للقطاع الصناعي والذي تتضح فيه الغلة المتزايدة والتقدم التكنولوجي ، لتزيد أهمية هذا القطاع مع دوران عجلة النمو. ويرى مالتس بأهمية تقدم القطاعين معًا ، وعدم التركيز على أحدهما دون الآخر.

ونخلص مما سبق إلى أن فكر الكلاسيك في النمو الاقتصادي يتركز في أن تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي يعد سباقًا بين التقدم التكنولوجي والنمو السكاني، فإذا سبق التقدم نمو السكان تظهر موجة من النمو، وذلك لكون زيادة التقدم الفني تعمل على زيادة التشغيل والإنتاج والأجور، أي تسود حالة من الانتعاش الاقتصادي. وتؤدي هذه الأخيرة إلى زيادة

[1]- ميشيل تودارو ، مصدر سابق ، ص 277.

السكان فظهور موجة جديدة من الركود ثم النمو والانتعاش.. وهكذا. وتبين النظرية أن التقدم الفني يعتمد على التراكم الرأسمالي والذي يعتمد بدوره على مستوى الأرباح واتجاهاتها.

نظرية ميل

ينظر جون ستيوارت ميل للتنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض و العمل و رأس المال حيث يمثل العمل و الأرض عنصرين أصيلين للانتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق و يتوقف معدل التراكم الرأسمالي علي مدي توظيف قوة العمل بشكل منتج فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل ([1]) و من سمات هذة النظرية :

1- التحكم في النمو السكاني : يرى ميل بصحة نظرية مالتوس في السكان و قصد بالسكان الذين يؤدون أعمالا إنتاجية فحسب و أعتقد أن التحكم في السكان يعد أمرا ضروريا للتنمية الاقتصادية .

2- معدل التراكم الرأسمالي : يري ميل أن الارباح تعتمد علي تكلفة عنصر العمل و من ثم فإن معدل الأرباح يمثل النسبة ما بين الأرباح و الأجور فعندما ترتفع الأرباح تنخفض الأجور و يزيد معدل الارباح و التي تؤدي بدورها إلي زيادة التكوين الرأسمالي و بالمثل فأن الرغبة في الإدخار هي التي تؤدي إلي زيادة معدل التكوين الرأسمالي .

3- معدل الربح : يري ميل أن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة و زيادة عدد السكان وفق معدل مالتوس و في حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة و إرتفاع معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي فإن معدل الربح يصبح عند حده الأدني و تحدث حالة من الركود .

4- حالة السكون : إعتقد ميل أن حالة السكون متوقعة الحدوث في الأجل القريب و يتوقع أنها ستقود إلي تحسين نمط توزيع الدخل و تحسين أحوال العمال و لكن ذلك يمكن أن يكون ممكنا من خلال التحكم في معدل الزيادة في عدد طبقة العمال بالتعليم و تغيير العادات .

5- دور الدولة : يعتبر ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية التي يجب أن تكون القاعدة العامة ، لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حدة الأدني و في حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الانتاج .

[1]- جورج نايهانز ، مصدر سابق ، ص 207.

النظرية الكينزية

لم تتعرض نظرية كينز لتحليل مشاكل الدول النامية و لكنها إهتمت بالدول المتقدمة فقط ويري كينز أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوي التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي و الأدوات الكينزية و الاقتصاديات النامية هي ([1])

1- الطلب الفعال : وفقا لكينز فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعالي و للتخلص منها يقترح كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.

2- الكفاية الحدية لرأس المال : يرى كينز أن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسية لنعدل الإستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار و الكفاية الحدية لرأس المال .

3- سعر الفائدة : يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للإستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي. ويتحدد سعر الفائدة بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود .

4.المضاعف : فالمضاغف الكينزي يقوم على أربعة فروض كما يلي:

أ- وجود بطالة لا إرادية .

ب- اقتصاد صناعى .

ج- وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية .

د- يتسم العرض بدرجة مرونة مناسبة و توفير سلع رأس المال اللازمة للزيادة في الانتاج .

5- السياسات الاقتصادية: هناك مجالات أخرى لا تتوافق فيها الظروف السائدة بالدول النامية مع متطلبات عمل السياسات الكينزية .

ماكس فيبر

ركز فيبر من خلال دراسته إهتمامه على العوامل النفسية والدوافع السيكلوجية وأثرها فى احداث التنمية وذلك من خلال دراسته للعلاقة بين الأفكار الدينية من ناحية ، والاتجاهات نحو النشاط والتنظيم الاقتصادى من ناحية أخرى ، وقد توصل إلى أن هنالك تاثيرا متبادلا بين الظواهر الدينية والظواهر الاقتصادية ، ويرى فيبر أن التنمية الاقتصادية فى أوربا الغربية بالذات قد حدثت بالفعل فى وقت قد أصبح فيه المجتمع الأوربى قادرا نفسيا على تقبلها تحت تأثير الأخلاق البروتستانتية التى عملت على تكوين النضج النفسى ،

[1]- جورج نايهانز ، مصدر سابق ، ص 511 .

وتهيئة الجو الملائم لقبول القيم والأفكار المرتبطة بالرأسمالية ، وتعتبر هذه القيم شرطا ضروريا لظهور الرأسمالية الحديثة ([1])

يرى فيبر أن الرأسمالية الحديثة و ما تضمنته من نمو ملحوظ في القدرة التنظيمية المضبوطة و التنظيم الرشيد الذي تمت إدارته وفقا للمبادئ العلمية و الثروات ، والإنتاج من أجل السوق، والإنتاج للجماهير و من خلال الجماهير الذي وازاه حماس متزايد و روح معنوية عالية و كفاءة في العمل تتطلب تفرغا كاملا للفرد من أجل مزاولة العمل على الوجه الأصح ، كما تستند الرأسمالية إلى عناصر ضرورية و هي العمل الشاق و الاقتصاد في الإنفاق وضبط النفس و تجميع الثروات و الأموال ، وهي قيم الديانة البروتستانتية التي أقيمت عليها الرأسمالية الغربية ، وتختلف عن باقي أشكال الرأسمالية التي ظهرت في مجتمعات غير غربية و في مراحل تاريخية سابقة ، وهذه الظاهرة الرأسمالية إن صح التعبيركانت تعتمد على أفراد يتميزون بخصائص سيكولوجية معينة ، وظروف اجتماعية كذلك، فحسب فيبر لا يمكن أن تتحقق الرأسمالية في مجتمع يتسم أفراده بالكسل وتنعدم فيهم الكفاءة .

لقد سعى فيبر إلى تأكيد النتائج التي توصل إليها من خلال تحليله لتاريخ بعض الدول البروتستانتية حيث نجده يستهل مؤلفه"الأخلاق البروتستانتية و روح الرأسمالية" بتسجيل حقيقة إحصائية و ذلك أ ن أغلب كبار رجال الأعمال و العمال المهرة و أصحاب المهن التجارية و الفنية الهامة في أوروبا بالخصوص هم من البروتستانت ، وهذه حقيقة صادقة تاريخيا حسب فيبر، وأن كل الدول التي عرفت ازدهارا اقتصاديا في أوروبا كانت تسود فيها الديانات البروتستانتية ، بينما ظلت الدول الكاثوليكية متخلفة نسبيا لكونها تخلت عن العمل الشاق و تفرغت إلى الأمور الدينية الروحانية أو إلى الكسل و الخمول على حد تعبير فيبر .
يبدو واضحا أن الموضوع الرئيسي الذي استأثر باهتمام فيبر هو مشكلة نشأة الرأسمالية ، ففي إطار الدين القيم يرى فيبر أن البروتستانتية وخاصة أفكارها الكالفينية المولد الأساسي و مصدر الإلهام الحقيقي لنشأة النظام الرأسمالي ، إذ يؤكد أنها–البروتستانتية– قد شكلت نسقا ثيولوجيا إحتوى العديد من القضايا التي شكلت في مجموعها نسقا قيميا يحكم أو يضبط حركة التفاعل في النسق الرأسمالي دون أن ننسى المجال الاجتماعي الذي شهد هو الآخر عوامل ذات صلة بنشأة النظام الرأسمالي ، ومن هذه العوامل أيضا سيادة النزعة التقشفية

[1]- عبد الرحيم تمام أبوكريشة ، علم اجتماع التنمية (الإسكندرية : المكتب الجامعى الحديث : 2003) ، ص 64.

التي توجه الطاقات الدينية نحو الاتجاه الإيجابي التقشفي بدلا من الاتجاه الصوفي السلبي ، لأن الله لا يمكن الاقتراب منه كلية وإنما يمكن خدمته فقط ، لا عن طريق الاستغراق الكامل في المسائل الحسية ، وإنما بالسيطرة على ما هو حي و في الخضوع للنظام من أجل مجد الله، وهذا ما يصفه فيبر بالنزعة إلى التقشف التي تقوم على العمل و التقشف و الادخار وجمع المال كقيمة كالفينية وعدم إنفاقه فيما هو دنيوي الشيء الذي يؤدي إلى التراكم الرأسمالى العقلانى لرأس المال .

لقد تعرضت وجهات نظر فيبر لإنتقادات عدة بل و ذلك أن نشأة الرأسمالية كانت قبل ظهور البروتستانتية في القرن لذا فإن النشاط الاقتصادي الواحد له أسس أخرى غير العقيدة البروتستانتية بل إن ظهور البروتستانتية نفسها كان بمثابة رد فعل للمسيحية التي ظهرت قبلها ، و عرفت فيما بعد بالكاثوليكية ، و كلاهما لا يؤثران كثيرا في الحياة الاقتصادية لكون هذه الأخيرة تخضع لظروف معينة ، حيث أن البروتستانتية قد نشأت لكشف الزيف الديني و إثبات حرية الإيمان و هي دعوة إلى التحرر الديني و الاجتماعي على السواء و في نفس الوقت رفض الاستغلال و السيطرة دون أن ننسى أنها دعوة إلى سيطرة جديدة من خلال رأس المال و النشاط الحر للأفراد كما يضاف في هذا الصدد أن هناك دول اشتراكية إستطاعت أن تحرز تقدما اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا دون أن تتبنى نزعة دينية معينة ، وهنا يبدو لنا واضحا كل الوضوح كيف أن تأكيد فيبر لدور الدين قد جعله يغفل عوامل عديدة مثل: الاستعمار، التجارة و الثورة التكنولوجية ، وهذه أمور يجب وضعها في الإعتبار إذا ما أردنا إقامة تفسير شامل لظهور الرأسمالية ووصفها نمطا واضحا للتنمية في المجتمع الغربي لأنها إستطاعت نقل المجتمع الأوروبي من حالة اجتماعية يمكن القول عنها تقليدية إلى أخرى حديثة.

و في إطار الإنتقادات التي وجهت لفيبر إنطلق بعضها من دلائل تشير إلى أن الكنفوشية مثلا لا تختلف كثيرا عن كل من المسيحية و اليهودية ، فهي تدعو إلى النزعة العملية في الحياة ، كما أن تعاليم كنفوشس تضمن نظرية منظمة عقليا في تنشئة الفرد و هنا يمكن الإستعانة باليابان كخير نموذج يضحد وجهة نظر فيبر، فعلى الرغم من أن الديانة السائدة في اليابان ليست هي الديانة المسيحية أو اليهودية ، فرغم ذلك إستطاعت اليابان أن تحرز تقدما كبيرا و هائلا على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و الثقافي بمعنى أنها حققت نظاما رأسماليا بإمتياز هذا بالإضافة إلى إعتبار فيبر لم يعالج الجوانب المختلفة

للدين و إنما اكتفى بدراسة الأخلاقيات الاقتصادية للدين المتعلقة بديانات عالمية وهي الكنفوشية والهندوسية و البوذية واليهودية والمسيحية و الإسلام ، وأثر هذه الأخلاقيات الاقتصادية على التنظيم الاقتصادي و الحياة الاجتماعية للشعوب التي تضم هذه الديانات .

نظرية ماكليلاند :

يوضح" ماكليلاند" في دراسة له عن المجتمع المنجز إن الحاجة أو الدوافع للإنجاز تعد الأساس الأول للتنمية الاقتصادية ([1]) فقد حاول في هذه الدراسة إثبات فرض محدد وهو أن الدافع إلى الإنجاز يعد جزئيا مسئولا عن النمو الاقتصادي داخل أى مجتمع ويوضح العمليات الدينامية الداخلية التي صاحبت النمو الاقتصادي في الغرب فقد حاول أن يفسر الإرتباط بين حركة البروتستانت وبين ظهور الرأسمالية في ضوء الثورة التي حدثت في المجال الأسرى حيث صارت الأسر تنشئي الأبناء على أساس التمثيل الداخلي القوى لقيم الإنجاز والعمل والجهد الشخصي من أجل الإنتاج .

ويرى أن المجتمعات التي تتميز بدوافع أكبر للإنجاز تنتج رجال أعمال أكثر طاقة ونشاطا وأن هؤلاء الرجال بدورهم يحققون نموا اقتصاديا أسرع. مثل هؤلاء لا بد أن يتحملوا أخطار المجازفة والإستعداد لتحمل درجات متوسطة من المخاطرة تتصل بإرتفاع مستوى الحاجة إلى الإنجاز ، ووجه إهتماماً بارزاً إلى دور القيادات فى تنمية وتطوير الدافعية للإنجاز ، حيث يقع عليها عبء تنمية وتطوير هذا الدافع باستخدام كافة الوسائل الممكنة([2])

وفي الحقيقة أن هؤلاء الذين لديهم دوافع أكبر للانجاز يتزايد إحتمال نحاجهم ويفوق نظيرة عند من ليسوا كذلك كما أنهم عادة يكونون أكثر نشاطا وإبتكارا وقدرة على العمل وبذل الجهد وأخيرا فان هؤلاء الناس يستمدون إحساسا بالرضا من عملهم بأنهم ناجحون يفوق مايأتيهم من الشهرة والثناء .

وجهت إنتقادات عديدة إلى نظرية ماكليلاند خاصة وأنه لم يميز بين الجوانب السيكلوجية من ناحية والجوانب الثقافية والاجتماعية للإنجاز من ناحية أخرى ، وأن الدافع للإنجاز يزدهر فى مجتمعات يتوافر فيها الظروف الملائمة للإنجاز ، هذا وقد أغفل ماكليلاند فى دراسته العوامل الاقتصادييية والسياسية المؤثرة بالإضافة إلى الخصوصية التاريخية للمجتمع وأثرها على خلق مواقف إيجابية أو سلبية للإنجاز .

[1]- عبد الرحيم تمام أبوكريشة ، مصدر سابق ص 71.
[2]- مريم أحمد المصطفى ، مصدر سابق ، ص 117.

المبحث الثانى

تحليل نظريات التنمية المعاصرة

1- نظرية روستو (W.W.Rostow):

استنتادا لنظرية روستو فإن التحول من التخلف الى التنمية يمكن أن يوصف بصيغ سلاسل من الخطوات أو المراحل التى تمر عبرها الدول وتتقدم . وإن الفكرة الأساسية فى نظرية روستو هى الإنطلاق (Take-off) أو التخلص من فخ توازن المستوى المنخفض ([1]) . تتلخص النظرية في تحديد روستو لمراحل معينة لعملية النمو الاقتصادية عند الدول المختلفة ، تتسم كل منها بخصائص معينة تعكس الإنجازات التي حققتها المجتمعات في مسيرة تقدمها . يرى روستو عن هذه المراحل ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث ، وتتلخص هذه المراحل في التالى :

المرحلة الأولى : مرحلة المجتمع التقليدي والتي تكون فيها الدولة شديدة التخلف يسود اقتصادها الزراعة التقليدية منخفضة الإنتاجية ، والتي توجه لغرض الإستهلاك العائلي وليس للسوق . يهيمن على هذه المرحلة النظام الإقطاعي لتركز ملكية الأراضي الزراعية لدى عدد محدود من كبار الملاك ، غياب السلطة المركزية في المناطق الريفية ، والتمسك بالعادات والتقاليد .

المرحلة الثانية : مرحلة التهيؤ للإقلاع أو الإنطلاق و تمثل مرحلة إنتقالية يتم خلالها ترشيد اقتصاديات الدولة المتخلفة وزيادة الاستثمارات في البنى التحتية ، وخاصة في مجال التعليم والخدمات والنقل ، وتنامي دور البنوك والمؤسسات المالية ، وبزوغ دور الإنتاج الصناعي لتوفير السلع محليا بدل الاستيراد ، مع تداخل القطاعين الصناعي والزراعي ، لتتسم المرحلة بانخفاض عمالة الزراعة والإنتقال التدريجي للعمالة من المناطق الريفية إلى مراكز المدن للاستفادة من فرص العمل الجديدة .

المرحلة الثالثة : مرحلة الانطلاق وهى مرحلة حاسمة في عملية النمو والتي توصف فيها الدولة بأنها دولة ناهضة تسعى للقضاء على أسباب تخلفها وتخطي العوائق التي وقفت في الماضي أمام مسيرتها التنموية لتنطلق نحو التقدم عن طريق تنمية مواردها الاقتصادية وأحداث ثورة في أساليبها الإنتاجية والنهوض بالزراعة والتجارة والصناعات الثقيلة ووسائل النقل والمواصلات . كما تتسم هذه المرحلة بإعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المحدود

[1] - محمد صالح تركى القريشى ، مصدر سابق ، ص 125 .

وتحقيق العدالة الاجتماعية ضمانا لاستمرارية عملية التنمية . هذا ويشير روستو أن هذه المرحلة غالبا ما يصاحبها نمو سريع في أحد القطاعات الصناعية الرائدة والتي تتميز بالآتي:

١ –زيادة مفاجئة وكبيرة في الطلب الفعال على منتجاتها .

٢ –التوسع في رأس المال المستثمر في هذا القطاع وازدهار ونمو إنتاجيته .

٣ –اتجاه الأرباح المحققة في هذا القطاع إلى إعادة الاستثمار في نفس القطاع .

٤ –قدرة القطاع الرائد على حث الاستثمار في القطاعات الأخرى (فكرة الدفع للأمام وإلى الخلف).

المرحلة الرابعة : مرحلة النضج مرحلة تعد فيها الدولة متقدمة اقتصاديًا، حيث تكون قد إستكملت نمو جميع قطاعات اقتصادها القومي وتمكنت من رفع مستوى إنتاجها ، وترتفع القدرات التقنية للاقتصاد المحلي ، وتقام العديد من الصناعات الأساسية وصناعات أكثر طموحا من ذي قبل ، وصناعات قائدة للتنمية ، كصناعة الآلات الصناعية والزراعية والإلكترونية والكيميائية ، مع زيادة الصادرات الصناعية . ويرى روستو أنه عندما يقترب النضج من نهايته تحدث فى المجتمع تغييرات ثلاثة هى :

1– تغير القوى العاملة من حيث تكوينها ومن حيث مستوى الأجر . فنسبة العاملين بالزراعة تنخفض الى 20% حيث كانت 75% قبل الإنطلاق و40% عند مقاربة الإنطلاق ، وترتفع نسبة مستويات الأجور ولاسيما أجور العمال الفنيين.

2– تغير طبيعة القيادة ، حيث تنتقل القيادة من أيدى الذين كونوا ثروات عن طريق ملكيتهم للمصانع الى أيدى المديرين الأكفاء .

3– تغير أفكار الأفراد وتطلعاتهم ونظرتهم الى الأمور ([1])

المرحلة الخامسة : مرحلة الإستهلاك الوفير المتسمة بانتشار ظاهرة الاستهلاك على نطاق واسع وتحول الصناعات نحو إنتاج السلع الاستهلاكية والخدمية ، ليتخطى المجتمع فيها مشكلة المأكل والملبس والمسكن أي حصوله على الحاجات الأساسية ، ليتجه ويتحول إهتمام المجتمع نحو تحسين نوعية الحياة من خلال تحقيق الرفاهية الاجتماعية ، وإنتاج وإستهلاك السيارات الفخمة والسلع المعمرة وسلع الرفاهية بكميات كبيرة. هذا فضلا عن الإهتمام بالمحافظة على البيئة من التلوث بدلا من التركيز على الرفاهية المادية التي غالبا ما تؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي . ويذهب روستو الى أن الولايات المتحدة قد دخلت

[1] - عبد الرحيم تمام أبو كريشة ، مصدر سابق ، ص 85.

هذه المرحلة فى الثلاثينيات من القرن الماضى وأوربا فى أوربا فى أوائل النصف الثانى من القرن العشرين ([1]) .

ومما سبق يمكن القول أن روستو قد ربط التنمية الإقتصادية بعدد من الأمور منها ظهور البنوك و المؤسسات التى تتولى تعبئة رووس الأموال وتوظيفها وزيادة الإستثمارات ثم ظهور فئة من الناس تتصف بروح التقدم . ورغم ما حظيت به هذه النظرية من إعجاب وتقدير إلا أن هنالك جملة من الإنتقادات وجهت إليها ، إلا أن أهم ما وجه إليها من نقد يتمثل في إجماع الاقتصاديين على فشل هذه النظرية في أمرين ، أولهما يتمثل في إثبات صحة هذه المراحل تاريخيا ، وثانيهما في إمكانية إنطباقها على دول العالم الثالث اليوم . فقد وضع روستو نظريته نتيجة استقرائه لما حدث في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مستنتجا أن الدول كلها تمر بتلك المراحل الخمسة ، إلا أن الظروف التي سادت من قبل ليس بالضرورة أن تسود في الوقت الحاضر وفي كل دولة ، فضلا عن تفاؤل روستو حول حتمية الإنتقال من مرحلة إلى أخرى .

2- نظرية التحولات الهيكلية لآرثر لويس :

تعتبر نظرية التحولات الهيكلية من أشهر نظريات التنمية التي ظهرت في الخمسينات ، والتي تركز على الكيفية التي يتم بواسطتها تحويل اقتصاديات الدول الفقيرة من الإعتماد على الزراعة إلى الصناعة والخدمات لتصبح اقتصادياتها أكثر مرونة وقدرة على مواجهة تقلبات وتغيرات الطلب . قدم آرثر لويس (Arthur Lewis) نموذجا للتنمية أساسه التحول من الريف إلى الحضر أو من الزراعة إلى الصناعة بشكل مقصود ومنطقي. وقد نالت النظرية قبولا عاما لدى مخططي سياسات التنمية في العالم الثالث في أوائل الخمسينات وحتى أواخر الستينات الماضى .

تعامل لويس مع اقتصاد مكون من قطاعين ، أولهما قطاع زراعي تقليدي أطلق عليه إسم قطاع الكفاف يتميز بهبوط إنتاجية العمل فيه إلى الصفر أو أعلى بقليل ، وثانيهما قطاع صناعي حديث ترتفع فيه الإنتاجية وتتحول إليه العمالة الرخيصة في القطاع التقليدي بشكل تدريجي منتظم . هذا الموقف سمح للويس أن يصنف ذلك كفائض عمالة فى القطاع الزراعى ويمكن سحب هذا الفائض بدون أى خسائر فى الناتج مع تحقيق إنتاجية عالية وتحويل هذه العمالة تدريجيا الى القطاع الصناعى الحديث ([2]).

[1] - نفس المصدر ، ص ص 85 ، 86 .
[2] - ميشيل تودارو ، مصدر ستبق ، ص 131.

شكل رقم (1) يوضح فائض العمالة

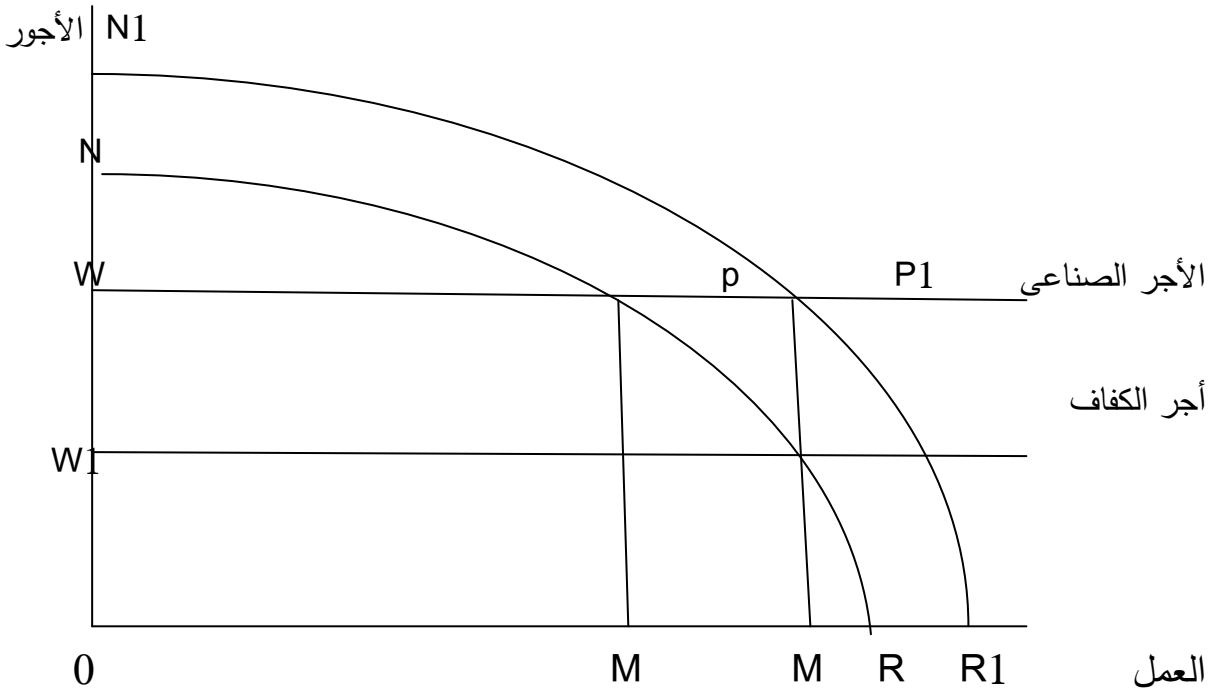

المصدر : محمد تركى صالح القريشى ، علم إقتصاد التنمية (عمان : إثراء للنشر والتوزيع : الطبعة الأولى : 2010م) ،.ص 137

عند تحويل الفائض العمالى من القطاع الزراعى الى قطاع الصناعة , فإن القطاع الرأسمالى عليه أن يدفع مدفوعات تعويضية تتقرر من خلال معدل الأجر الذى يمكن أن يحصل عليه العمال خارج قطاعهم الحالى زائدا كلفة المعيشة فى القطاع الجديد وذلك ما يقارب من 30% فوق معدل أجر الكفاف (ww1) . وإن الإيراد الحدى لإنتاج العمل فى قطاع الكفاف (NR) ، (OW) هو الأجر فى القطاع الصناعى ، فإن الإنتاج الكلى للعمل هو (ONPM) وهو مقسم بين جزئين ، الأول هو المدفوعات للعمل بصيغة أجور ، والثانى هو فائض الرأسمالى (NPW) ، وعندما يعاد الفائض الراسمالى فإن الإنتاج الكلى للعمل يرتفع ومنحنى الإنتاج الحدى ينتقل الى الأعلى والى اليمين (N1R1) ، وبإفتراض أن الأجور ثابتة فإن القطاع الصناعى الأن يوفر فرص عمل أكثر ولذلك فإن الإستخدام يرتفع بمقدار (MM) ، كما أن كمية فائض الرأسمالى ترتفع من (WNP) الى (WN1P) .

وإن الزيادة فى حصة الأرباح فى القطاع الرأسمالى هى التى تضمن أن العمل الفائض يستغل على نحو مستمر وثم يستنزف . وإن الأجور الحقيقية ، سوف تميل إلى الإرتفاع مع

الزيادة فى الإنتاجية وان الاقتصاد الوطنى سوف يدخل فى مرحلة النمو الذى يديم نفسه بنفسه ([1]) .

لقد إفترضت النظرية أن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تساوى صفراً ، وأن جميع العمال فى القطاع الزراعى يشاركون بالتساوى فى الناتج ، وأنه إفترض زيادة رأس المال فى القطاع الصناعى والخدمى نتيجة إعادة المستثمرين إستثمار أرباحهم ، وهذا يخدم الى حد ما عملية التنمية التى تتطلب أن يكون النمو متوازنا بين مختلف القطاعات لإعتماد القطاع الصناعى المتوسع الى الناتج الزراعى خاصة فى الدول النامية التى يتوسع فيها القطاع الزراعى ، فإنه بإمكاننا أن ننمى القطاع الزراعى من القطاع التقليدى الى القطاع الزراعى الحديث الذى يعتمد على التكنلوجيا المتطورة لزيادة الإنتاج واستثمار العمالة فى الصناعات التى تعتمد على الإنتاج الزراعى وسحب العمالة الفائضة الى قطاع الصناعة بالحد الذى يسد الحاجة الأولية للإنتاج الصناعى وخلق عمالة متعلمة ومتدربة لتحقيق التوازن الاجتماعى والاقتصادى فى آن واحد .

3- نظرية الدفعة القوية :

صاغ روزنشتين رودان (Rosenstein Rodan) نظريته والتى يؤكد فيها على القيود المفروضة على التنمية فى البلدان المتخلفة ، فإن التقدم خطوة فى نظر رودان لن يكون له تأثير فاعل فى توسيع السوق وكسر الحواجز والقيود وكسر الحلقة المفرغة للفقر التى تعيشها البلدان المتخلفة ، بل يتطلب الأمر حداً أدنى من الجهد الإنسانى ليتسنى للاقتصاد الإنطلاق من حالة الركود الى مرحلة النمو الذاتى ، وهذا يعنى حد أدنى من الإستثمار والتى يسميها رودان بالدفعة القوية فى التغلب على حالة الجمود .

بعد أن يرفض رودان الأسلوب التدريجى للتنمية ، ينطلق من فرض أساسى أن التصنيع هو السبيل الوحيد لتنمية البلاد المتخلفة و المجال الممكن والفعال لاستيعاب فائض القوة المتعطلة جزئياً وكلياً فى قطاعها الزراعى ، و على أن تبدأ عملية التصنيع فى شكل دفعة قوية من خلال توظيف حجم ضخم من الإستثمارات فى بناء مرافق رأس المال الاجتماعى من طرق ومواصلات ووسائل نقل وقوى محركة وتدريب القوى العاملة ، وهذه مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزأة من شأنها أن تخلق وفورات اقتصادية خارجية تتمثل فى توفير

[1] - نفس المصدر ، ص ص 138، 139 .

خدمات إنتاجية بكلفة منخفضة ضرورية لقيام مشروعات صناعية ما كانت تنشأ دون توفير هذه الخدمات ([1]) .

ويرى رودان أن الحد الأدنى اللازم من الإستثمارات المادية لتحقيق الدفعة القوية والذى أطلق عليه (الجهد الأدنى الإنمائى) يقدر بحوالى 13% من الدخل القومى وذلك من خلال الخمسة سنوات الأولى من برنامج التنمية ويرتفع تدريجيا إلى أن يصل إلى حوالى 15% من الدخل القومى بعد ذلك ([2]) .

4- الحلقات المفرغة :

تمثل أحد خصائص التخلف ، وتعتبر أحد عقبات التنمية المحلية ، لأن إنخفاض مستوى الإدخار ، وتأخر فنون الإنتاج تتدافع مع بعضها البعض فى شكل دائرى ، يتخذ كل منها فى إطاره دور سبب ونتيجة فى ذات الوقت ، من خلال تفاعلها يتمخض عنها بقاء البلد فى حالة من الفقر والتخلف . ويشير نيركسه ، إلى نوعين من من هذه الحلقات المفرغة ، إحداها فى جانب الطلب على رأس المال والأخرى فى جانب عرض رأس المال تتضافران معا فى الإبقاء على التراكم الرأسمالى ضئيلاً واستمرار حالة التخلف الركودى .

وتصور الحلقة المفرغة على جانب الطلب فى الدول النامية ، كيف يؤدى إنخفاض مستوى الدخل إلى إنخفاض القوة الشرائية لدى الأفراد وبالتالى ، إنخفاض الطلب الكلى على السلع والخدمات ، مما يؤدى إلى إنخفاض حجم رأس المال والتراكم الرأسمالى ، وبالتالى , إنخفاض عنصر العمل ، ويسفر فى النهاية عن إنخفاض مستوى الدخل حتى تكتمل الحلقة([3]).

وفى جانب عرض رأس المال توجد حلقة مفرغة أيضاً و فعرض رأس المال يتحدد بالموارد المدخرة المتاحة ، ولكن المقدرة على الإدخار والرغبة أيضا ضعيفة وذلك لإنخفاض الدخول الفردية التى ترجع لإنخفاض الإنتاجية والتى تعود بدورها إلى إنخفاض حجم رأس المال القائم .. وهكذا فحجم رأس المال صغير لإنخفاض معدل تكوينه الذى يرجع إلى إنخفاض الميل إلى الإستثمار وضعف القدرة على الإدخار اللذان يرجعان إلى إنخفاض الدخول وهكذا يظل البلد متخلفاً لأنه متخلف ([4]) .

---

[1] - محمد عبد العزيز عجيمية وآخرون ، مصدر سابق ، ص ص 164 , 165.
[2] - هشام محمود الأقداحى ، مصدر سابق ، ص 159.
[3] - محمد عبد العزيز عجيمية وآخرون ، مصدر سابق ، ص 54 .
[4] - هشام محمود الأقداحى ، مصدر سابق ، ص 80 .

إن التخلف برأى أصحاب هذه النظرية ، هو نظام خاص من العلاقات المتبادلة بين عوامل معرقلة ، أى نمط خاص من الحركة يعود بإنتظام إلى نقطة إنطلاقه مما يمنع إحراز أى تقدم او تنمية فعلية . وتحليل ظاهرة التخلف بالتخلف يعنى التملص من التحليل التاريخى لهذه الظاهرة وإلغاء المسئولية عن الوضع السيئ فى بلدان العالم الثالث على شعوب هذه الدول ، وبالتالى إبعاد المسئولية التاريخية عن هذا الوضع عن كاهل الدول المستعمرة .

5- نظرية النمو المتوازن :

لقد صاغ رودان (Rodin) فكرة الدفعة القوية ، والذى قدمها فيما بعد نيركسه (Nurkse) فى صيغة حديثة أخذت تسمية نظرية أو إستراتيجية النمو المتوازن ويركز نيركسه على مشكلة الحلقة المفرغة للفقر والناجمة عن تدنى مستوى الدخل ، و بالتالى ضيق حجم السوق ، مؤكداً أن كسر الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق ، الذى يتحقق من خلال جبهة عريضة من الاستثمارات فى الصناعات الإستهلاكية وتطوير حجم القطاعات فى آن واحد بحيث تنمو جميع القطاعات فى نفس الوقت مع التأكيد على تحقيق التوازن بين القطاع الصناعى والزراعى حتى لا يمثل تخلف الزراعة عقبة أمام تقدم الصناعة ([1]) .

تعتمد هذه النظرية على برنامجا ضخما من الاستثمارات التى توجه نحو إنتاج السلع الإستهلاكية لإشباع حاجة السوق المحلية وليس لغرض التصدير ، على الأقل فى المراحل الأولية ، وذلك لضعف المنافسة فى السوق المحلية . تتطلب نظرية النمو المتوازن تحقيق التوازن بين مختلف القطاعات الإستهلاكية ، وبينها وبين الصناعات الرأسمالية ، وكذلك التوازن بين القطاع المحلى والقطاع الخارجى وفى النهاية تحقيق التوازن بين جهة العرض وجهة الطلب ، فجهه العرض تعمل على التأكيد على تطوير جميع القطاعات المرتبطة ببعضها فى آن واحد مما يساعد على زيادة عرض السلع ، أما جهه الطلب فتدفع بإتجاه توفير فرص العمل الواسعة وزيادة الدخول بحيث يزداد الطلب على السلع والخدمات.

6- نظرية النمو غير المتوازن (Unbalanced Growth) :

إرتبطت هذه النظرية بالاقتصادى ألبرت هيرشمان (Albert Hirschman) وإن كان قد سبقه الى هذه الفكرة الفرنسى فرانسوا بيرو (F.Perrox) فى تقديمها تحت إسم نظرية مراكز

[1] - نفس المصدر ، ص 170.

أو أقطاب النمو والتى تمثلت فى أن البلاد المتخلفة أن تبدأ فى تركيز جهودها الإنمائية على مناطق تتمتع بمزايا نسبية من حيث الموارد الطبيعية أو الموقع الجغرافى ، وأن تنمية هذه المناطق سوف تجذب ورائها المناطق الأخرى ، ومع مرور الزمن تنتشر عملية النمو الى سائر المناطق الأخرى فى البلاد .

إنطلق هيرشمان من انتقاد سينجر لإستراتيجية النمو المتوازن على أساس عدم واقعيتها ، ودعا الى إستراتيجية النمو غير المتوازن لكونها واقعية تتوافق والموارد المتاحة ولفاعليتها فى التغلب على العجز فى إتخاذ قرار الاستثمار ، الذى تفتقر اليه هذه البلاد وأنه إذا أريد للاقتصاد القومى أن يشق طريقه باستمرار إلى الأمام فإن مهمة السياسة الإنمائية فى هذه البلاد يجب أن تبقى على الضغوط وعدم التناسب واختلال التوازن ([1]) .

7- نظرية الحاجات الأساسية (نظريات العالم الثالث) :

يقصد بالحاجات الأساسية تحقيق هدف التنمية بزيادة مقدرة الفقراء على كسب دخولهم عن طريق زيادة الدخل القومي وأيضا زيادة الموجه إليهم من الخدمات الأساسية . ولد مذهب الاحتياجات الأساسية على يد مجموعة من الاقتصاديين العاملين في الهيئات الدولية للتمويل والتنمية ، ثم تبناه عدد متزايد من مفكري واقتصاديي دول العالم الثالث . وعلى العكس من نماذج النمو من الأعلى الى الأسفل (مثل سولو ونموذج روستو ونموذج لويس) إن توجه مدخل الحاجات الأساسية من الأسفل الى الأعلى فى التنمية والمقدمة الأساسية فى هذا المدخل هى ان الطريق الأكثر مباشرة لمعالجة الفقر فى الدول النامية هى توفير الحاجات الأساسية للسكان , ومن أهم أهداف هذا المدخل ما يلى :

1- الحصول على نوعية حياة أفضل لكل الناس فى مجتمع معين وذلك من خلال تلبية حاجاتهم الأساسية .

2- إدارة التنمية الاجتماعية المتأسسة على مشاركة الناس والتشارك والتعاون بين القطاعات المختلفة وبين القطاع الحكومى .

3- ضمان إعتماد المجتمع على ذاته فى تلبية حاجاته التنموية ([2]) .

على الرغم من أن البعض يرى أن توزيع الدخل الأكثر عدالة أو مساواة سوف ينتج عنه زيادة فى الإستهلاك على حساب الإدخار والاستثمار والمعدل العالى للنمو الاقتصادى فإن آخرين يشيرون إلى أنه فى الدول النامية زيادة فى الإستهلاك ربما تقود فعلياً الى رفع أو

[1] - محمد عبد العزيز عجيمية وآ خرون ، مصدر سابق ، ص 174.
[2] - محمد صالح تركى القريشى ، مصدر سابق ، ص 194.

زيادة النمو الاقتصادى وذلك من خلال زيادة مستوى التغذية والكفاءة وإنتاجية العمل فى البداية فإن الإستهلاك ربما يضيف قليلاً فقط الى نمو الإنتاج , ولكن مع تحسن تدريجى فى صحة وكفاءة قوة العمل فإن الإنتاجية يجب أن ترتفع على نحو مهم جدا , فإن تأثير زيادات إضافية فى الإستهلاك على الإنتاج سوف تظهر عليه علامات تناقص العوائد . ولذلك هناك حاجة ملحة وضرورية للإهتمام بتحقيق أو إنجاز الحاجات الأساسية للسكان الريفيين بتوفير السلع والخدمات الأساسية من مأكل وملبس ومسكن وتعليم وصحة وتمكين الفقراء من الحصول على الحد الأدنى منها . يعتبر مدخل الحاجات الأساسية لتنمية مفهوم يهدف الى تحقيق نوعية حياة أفضل , فهو تنمية ذات وجه إنسانى ([1]). وهى عملية مشاركة حركية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المتكاملة المتأسسة على الإعتماد الذاتى والإدارة الذاتية من قبل مجتمعات منظمة مدعومة بالفعل أو النشاط المنسق بين القطاعات المختلفة.

لاقى مدخل الحاجات الأساسية قبولاً متزايداً ، لأن تزويد المجتمع بهذه السلع والخدمات التى تشكل الحاجات الأساسية لابد وأن يخفف ويحد من الفقر المطلق ، ويفضل البعض هذا المدخل على الإستراتيجيات البديلة التى تسعى إلى تعجيل النمو أو التى تعمل على زيادة الدخل وإنتاجية الفقراء . وعلى الرغم من ذلك نجد أن بعض الدول النامية لا تتحمس لهذا المدخل ، فهم يرون أن المساندة الدولية التى توجه مساعداتها من منح وقروض وخبرات فنية نحو إستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية ، وبذلك تحد من المساعدات فى المشروعات التى تعمل على تحول الهيكل والبنيان الاقتصادى ، أى تجعل عملية التحول الصناعى صعبة . ويضيفون الى ذلك أن توفير الحاجات الأساسية هو من صور التمويل الإستهلاكى وعلى ذلك فإن عملية النمو الاقتصادى بدورها ستتأخر ، مما يعرض قضية توفير الحاجات الأساسية نفسها مستقبلاً الى التوقف ([2]) .

ولكن يمكن القول أن الإنفاق على الحاجات الأساسية لفئة عريضة من السكان الأكثر فقراً فى المجتمعات المتخلفة هو من قبل الإستثمار المباشر فى الموارد البشرية ، والذى يترتب عليها حتما زيادة القدرة الإنتاجية . وعليه تبرز أهمية التحول من فكرة التعارض بين النمو الاقتصادى من جهه وإعادة توزيع الدخل بعدالة وتلبية الحاجات الأساسية من جهه أخرى الى فكرة التوفيق بين هذه الأمور والعمل على تحقيقها فى آن واحد . أى ضرورة الوعى بأنه لن يتحقق النمو الاقتصادى ما لم تتم تلبية الحاجات الإنسانية للمواطنين والتى

[1] - نفس المصدر ، ص 194.
[2] - محمد عبد العزيز عجيمية وآخرون ، مصدر سابق ، ص 179.

تمكنهم من العطاء والإنتاج ، كما أنه من المستحيل إشباع حاجات المواطنين الأساسية دون تحقيق معدلات عالية نسبيا من التنمية الاقتصادية لتوفير متطلبات ذلك الإشباع.

تشكل عملية التنمية على المستوى الوطني العام والمستوى المحلي منظومة دائرية ومتفاعلة مع المحيط من حولها . ولذلك تراوحت نظريات النمو والتنمية بين طرفين: الطرف الأول إعتبر أن قوة الدفع المحركة للعملية التنموية تتدفق من حواف المحيط (خارج النظام) ، بصفة أساسية ، بينما إعتبر الطرف الثاني أن التنمية تتلقى قوة دفعها من داخلها بالذات . ظهر الإتجاه المعبر عن الطرف الأول منذ وقت مبكر من خلال المفهوم النيوكلاسيكي لدالة الإنتاج ، حيث يمثل كل من السكان والتقدم التكنولوجي عاملين محددين لأداء الدالة . وبدا التوجه نفسه من خلال المفهوم الكينزي المدفوع بعامل الطلب الفعلى ، والذي كان أوضح تمثيل للعامل الخارجي كمحرك للعملية التنموية ، نظرية سولو في التنمية ، في نسختها المبكرة (١٩٥٦) التي اعتبرت أن التقدم التكنولوجي – غير القابل للتملك الخاص– يمارس دوره بصفة تلقائية ، قادماً من الخارج : خارج النظام العملي والنموذج النظري، وذلك دون تحمل تكلفة على المشروع .

باختصار، هذا هو الاتجاه النظري الذي يعامل النمو– والتنمية– كعملية تتلقى قوة الدفع من الخارج بأنها التنمية المدفوعة من الخارج أما الاتجاه النظري المعبر عن الطرف الثاني ، المشار إليه آنفاً ، فقد تبلور في عقد الثمانينيات من القرن المنصرم ، معتبراً أن التنمية منظومة متمحورة أساساً حول مركزها ، أو هي مدفوعة من ذاتها وأن التقدم التكنولوجي هنا ليس قادماً من الخارج ، وإنما من الداخل هو قوة تبنى على مهل في المنظومة ، معبراً عنها بمتغير أساسي داخل "النموذج " ، وهي جزء لا يتجزأ من النمو والتنمية . القدرة التكنولوجية هنا عبارة عن عملية تراكمية ، ناتجة من التعلم والممارسة من جانب أول ، ومن البحث العلمي المنظم والتطوير التكنولوجي من جهة ثانية. التكنولوجيا بهذا المعنى تصير إلى الإبتكار (Innovation) ، ثم إنها تكون قابلة للتملك (Appropriation) ، هذه إذن هي نظرية النمو– والتنمية– المدفوعة من الداخل وقام ببلورة هذه النظرية العالم الأمريكي رومر.

سادت مفاهيم النمو والتنمية (من الخارج) ساحة الفكر الاقتصادي الرأسمالي لثلاثة عقود تقريباً ، حتى أخذت مفاهيم النمو والتنمية (من الداخل) تتغلغل في أعقابها على تلك الساحة عبر ثمانينيات القرن الفائت. وقد انعكس تزاحم التيارين الفكريين السابقين على مفاهيم

التنمية المحلية والمناطقية خلال العقدين الأخيرين بالذات ، وتبلورت الاتجاهات الفكرية حول التنمية من"الخارج" ومن "الداخل " بصورة تجعلهما متكاملين أكثر من كونهما متنافرين .

8- تنمية المناطق المحلية ونظريات "الدفع الخارجي " ([1])

أ - نظرية أقطاب النمو:

قام فرانسوا بيرو عام ١٩٥٦ بصياغة نظرية أقطاب النمو في صورتها الأولى ، متجاوزاً المفهوم التقليدي للمكان . فهو يرى أن التنمية لا تظهر في كل مكان في الوقت نفسه . إنها تتجسد فوق نقاط أو أقطاب معينة للتنمية ، بكثافات متباينة ، وتكون لها آثار متفاوتة على الاقتصاد ككل ([2]). وقد إعتمد فرانسوا بيرو على المنشأة أو الشركة الكبيرة الرائدة كمحفز للنمو على مستوى "المنطقة- القطب " من خلال علاقات المدخلات/ المخرجات . ومع ذلك ، فهو لم يبرز بالقدر الكافي دور الموطن أو الموقع المحلي المحدد من خلال علاقة القرب الجغرافي والاقتصادى في العملية التفاعلية والتراكمية لتكوين "قطب النمو".

وقد قام بودفي (Boudeville) في ما بعد ببلورة العلاقة التفاعلية بين المجالين في إطار الاستقطاب المحلي للعملية الإنمائية ، وذلك من خلال توضيح الحدود والقيود الجغرافية المؤثرة في الحركية الاقتصادية المحلية لأقطاب النمو.

ب- نظرية الانتشار الجغرافي (أو الحيزي) للا بتكار:

قام الاقتصادي السويدي هاغرشتاند (Hagerstand) بوضع نموذج يقوم على أن الابتكارات تنبع من خارج المناطق المحلية لتصب في داخلها ، عبر مسالك أو قنوات للانتقال والانتشار بين المناطق ويرجع ذلك إلى تفاوت الأقاليم والمناطق من حيث القدرة على النمو ، والإختلاف بينها في مستوى الابتكار، ولذلك تنتقل الابتكارات من المناطق ذات القدرة الأعلى إلى المناطق ذات القدرة الأدنى .

مرة أخرى ، يتم هنا تجاوز المفهوم النيوكلاسيكي للابتكار بوصفه "هبة من السماء" ، وإنتقاله وإنتشاره حراً وتلقائياً بين الفروع والمناطق . وقد كان للاتجاه الكينزي دور في هذا التحول من حيث تبيان دور "الطابع التراكمي " لعملية جذب الموارد في مناطق بعينها ، إلى نشوء وتعاظم التباينات في ما بينها، وهو ما يسمى بعملية "التفارق " أو "التباعد" .

---

[1] - Robert Capello, Regional Economics, Rutledge, New York, 2007, p 159 .

[2] - سمير محمد على حسن الرديسى ، المدخل للتخطيط الإقليمى (الخرطوم : مؤسسة التربية للطباعة والنشر : 1998م) ، ص 77.

ج- نظرية "دورة حياة المنتج " أو"دورة حياة الأقاليم ":

كما أن الا نتشار " الحيزي " للابتكار هو عملية مستمرة في المكان ، فإنه عملية مستمرة في الزمان أيضاً ، وهذا ما أبرزته نظرية "دورة حياة الإقليم " عند نورتون وريس (Rees) المستمدة من النظرية الأصلية لدورة حياة المنتج عند ريموند فيرنون . وعند نورتون وريس، فإن الاختلاف بين الأقاليم والمناطق ينبع من اختلاف المرحلة التي يمر بها كل إقليم على مسار التطور التكنولوجي للمنتجات، الذي يتكون من ثلاث مراحل : إطلاق منتج جديد، ونضوج المنتج ، ثم الدخول أخيراً في مرحلة الإنتاج النمطي . وينتقل الابتكار من المناطق القوية إلى المناطق الضعيفة على السلم السابق .

د- دور (البنية الأساسية) :

تتفق نظريات النمو والتنمية على الدور الخاص للبنية الأساسية في تمهيد الطريق إلى التنمية . لذلك قامت اجتهادات ومحاولات نظرية متعددة تعالج دور هياكل البنية الأساسية في سياق التنمية المحلية من زاوية الدفع الخارجي. والأمر المهم هنا أن قوة عملية الجذب المحلي لمنطقة دون أخرى تتوقف ، من بين عوامل أساسية ، على مدى توفر وكفاءة شبكة البنية الأساسية في الأقاليم المختلفة ، وهو ما تبرهن عليه المشاهدات العملية في كل حال .

8- التنمية المحلية وقوة الدفع الداخلي

شهد مفهوم المكان تغيراً جوهرياً ، فأصبح المكان في نظرية التنمية المحلية الجديدة بمثابة عامل إنتاجي مستقل ، أو مورد إنتاجي . إن المكان (الجديد) متنوع ولا تتوزع الأنشطة فيه بالتساوي ، بل تتوزع بصورة متباينة من منطقة إلى أخرى ، إنطلاقاً من تطوير المفهوم الكلاسيكي في نظرية التوطن ، فإن مفهوم "التجمع " الذي يخلق " الوفورات " المحلية ذات الطابع الإيجابي ، فترتفع النشاطات الثانوية كالزراعة والخدمات مما يؤدى إلى النمو المكانى ([1]). المكان يصنع هويته الاقتصادية الخاصة بفعل آليات نموه الذاتي . فالمنطقة تتراكم فيها عوامل قوتها أو ضعفها ، وعوامل القوة والضعف بالأساس عوامل "غير ملموسة" وخاصة المعرفة والتعلم وخبرة العمل الجماعي بقدراته التنظيمية والمؤسساتية .

نخلص إلى أن "التنمية المحلية" ، هى جزء من عملية أكثر شمولاً هي عملية التنمية، التنمية الاقتصادية – الاجتماعية . فالتنمية بهذا المعنى عملية "جذرية" . ويتمثل الطابع الجذري للتنمية في كونها تحطم وتبني في الوقت نفسه ، تحطم بناء قديماً ، وتقيم بناء

[1]- نفس المصدر ، ص 125.

جديداً. فأما البناء القديم الذي ينقض ، فهو أقرب إلى المفهوم المتداول في الفكر التنموي المبكر، لما يسمى بالدائرة المفرغة للتخلف الاقتصادي ، أو الحلقة الخبيثة أو الشريرة (Vicious Circle). وأما البناء الجديد الذي يقام ، فهو بناء لاقتصاد جديد قابل للنمو الذاتي , وبناء لمجتمع جديد قادر على التطور الارتقائي المستمر.

التنمية إذن أقرب إلى السير بعكس منطق الاتجاه السائد أو " الوضع القائم " (Status Quo) ومنطقها هو التغيير الجذري من خلال "كسر" الدائرة من أضعف نقاطها. إن هذا هو المفهوم الكامن، على الأغلب ، وراء التحليلات السابقة للتنمية المحلية. فهذه تعني من حيث المفهوم، شمول العملية التنموية لكافة "مناطق " الحيز المعمور للدولة ، انطلاقاً من "منطقة" أو مناطق بعينها، يتم اختيارها دون غيرها ، أو قبل غيرها ، وفقاً لاستراتيجية طويلة الأمد.

وهي من حيث المضمون ، تنمية ذات بعدين : بعد "خارجي " متصل بمحيطها المكاني ، عبر نشاط "أقطاب النمو"، والشركات الرائدة، وتكنولوجيا الاتصال، وشبكات البنية الأساسية ، وبعد آخر " داخلي " يقوم على بعث الطاقة الابتكارية– المعرفية ، وعلى رفع القدرة في ميدان العمل المشترك من خلال تعبئة الموارد و رفع مستوى الإنتاجية والتنافسية ، ومستوى المعيشة للسكان في كل "مكان " من الحيز الاقتصادي للدولة .

المبحث الثالث

تحليل نظريات التنمية فى الإسلام

يعتمد مفهوم التنمية فى الإسلام على مجمل الأسس الفلسفية والخصائص التى يتميز بها الاقتصاد الإسلامى من حيث ان النشاط الاقتصادى هو نشاط تعبدى مع الإهتمام بتنمية طاقات الإنسان الروحية والتعبدية التى تجعله قادرا على الاستمتاع بصورة أفضل مهما كان قدرة الإشباع الذى يحققه ، فقضية التنمية فى التصور الإسلامى ليست قضية رفاه مادى فحسب بعيدا عن المعايير والقيم الأخلاقية والضوابط والأطر والاهتمامات الاجتماعية والروحية ، إنما تتواكب وتتوازن العناية بالقيم الخلقية والعدالة الاجتماعية ، والعناية بالمصالح الخاصة والمصالح العامة بنسق متوازن يحترم الحقوق الفردية ويصونها ومن ثم فان مفهوم التنمية في الإسلام له جوانب نفسية واجتماعية وأهداف حضارية بعيدة المدى0 والهدف الاساسى للتنمية في الإسلام هو تحقيق التوازن بين مصلحة الجماعة ومصلحة الفرد بقصد تحقيق السعادة للإنسان في الدنيا وتمكينه من أداء الهدف الاساسى الذي خلق من اجله وهو عبادة الله سبحانه وتعالى . وعليه فان الوسائل التي توصل لتحقيق هذه الغاية يجب أن تكون وسائل مشروعة وهذه هي الميزة الحقيقية للتنمية الاسلامية ، أى التأكيد على أهمية دور الفرد في عملية التنمية ولكن مع الالتزام بالقيم الإسلامية والتي تنقسم إلى([1])

قيم محققة للتنمية : مثل قيمة العمل وقيمة زيادة الانتاج .

قيم دافعة للتنمية : كالتعليم والبحث العلمى .

قيم ممهدة للتنمية : كالعدل الاجتماعي والشورى " المشاركة في اتخاذ القرار".

لم ينقطع إسهام المفكرين المسلمين فى إثراء الفكر بعامة والتنموى منه بخاصة منذ عصر صدر الإسلام حتى اليوم ، وإن اتصف بالغزارة أحيانا والقلة أخرى ، طبقا لما عليه حال الدولة الإسلامية من نهضة وتخلف ، فكان نشاة الفكر التنموى الإسلامى فى أحضان علوم القرآن والفقه ، استجابة ضرورية لفهم الإسلام ، والوقوف على هديه فى كل مجالات الحياة والتى منها المجال التنموى ، فعلماء التفسير عندما يتناولون القرآن الكريم بالبحث والدراسة فإنهم يوضحون الجانب المتعلق بالتنمية وهم فى معرض شرحهم للآيات القرانية ، كما لايخلو مؤلف فقهى من تناول الجوانب التنموية للمجتمع الإسلامى متمثلة فى دراسة الزكاة ، وهى الركن الاجتماعى الاقتصادى من أركان الإسلام ، فهنالك عددا كبيرا من كتب

[1]- يوسف إبراهيم ، القيم الإسلامية وعلاقتها بالتنمية (بيروت : مجلة البيئة والتنمية : 1997م) ، ص 45.

الفقه والتفسير والتى تحتوى على نظريات تنموية ثاقبة مثل "شرح بدايع الصنايع فى ترتيب الشرائع" للإمام علاء الدين الكاسانى ، و "المغنى" لعبد الرحمن بن أحمد بن قدامة ، هذا إلى جانب مؤلفات مستقلة تناولت الفكر التنموى من ضمنها "نهج البلاغة" للإمام على بن أبى طالب ، "كتاب الخراج" للإمام أبى يوسف يعقوب بن إبراهيم ، و كتاب "الاكتساب فى الرزق المستطاب" للإمام محمد بن حسن الشيبانى ، وكتاب "المقدمة" لابن خلدون ([1])

1- الفكر التنموى عند الإمام على بن أبى طالب

يرى على بن أبى طالب كرم الله وجهه أن العمارة (التنمية) ليست مجرد زيادة الإنتاج أو رفع مستوى الدخل القومى أو مضاعفة متوسط الدخل ، وإنما تتطلب إلى جانب ذلك عدالة توزيع الدخل ورفع مستوى الإستهلاك لجميع أفراد المجتمع ، وتتحق عوامل التنمية عند تنفيذها والتى أهمها ([2])

1- توفير التماسك الاجتماعى وتحقيق المشاركة الشعبية .

2- إقرار الأمن والنظام .

3- القيام بالنشاطات الحياتية .

إن مفهوم الدولة فى نظر الإمام على كرم الله وجهه ، هى خلافة عن صاحب الشرع فى سياسة الدنيا والدين ، وحدد وظائف الدولة بأربعة : جباية خراجها وجهاد عدوها واستصلاح أهلها وعمارة بلادها ، فوظيفة عمارة البلاد وإن جاءت فى المرتبة الأخيرة ، لكنها فى نظره أهم وأبلغ من وظيفة جباية الخراج التى جاءت فى المرتبة الأولى حيث قال : "وليكن نظرك فى عمارة الأرض أبلغ من نظرك فى استجلاب الخراج لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد ، ولم يستقم أمره إلا قليلا" ([3]) . فإنه عقد مفاضلة بين وظيفتين من وظائف الدولة يُفضل منها العمارة ويوليها أهمية تفوق الجباية ، ولكن دون إهمال للوظيفة الأخرى ، وبذلك تتحقق الوظيفتان فى الأمد البعيد ، كما أنه أمر بتخفيف الجباية عن الناس قدر الإمكان بحيث لا يجبى منهم إلا القدر الضرورى اللازم لتسيير إدارة الدولة ، وماتتركه الدولة من جباية يتحول فى أيدى المواطنين إلى مدخرات تساهم فى إستغلال القدرات وتعمل على تحسين نطاق الملكية الخاصة ومن ثم عمارة البلاد.

---

[1]- ابراهيم حسين العسل ، التنمية فى الفكر الإسلامى ، مفاهيم ، عطاءات ، معوقات ، أساليب (بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع : 2006م) ، ص 112.

[2]- نفسه ص 122.

[3]- عبد الرحيم تمام أبو كريشة ، مصدر سابق ، ص 177.

2- أبى يوسف يعقوب بن إبراهيم :

إن أهم القضايا التى تناولها أبو يوسف فى "كتاب الخراج" والتى ترشدنا إلى فكره التنموى هى :

أولا : الإصلاح الاقتصادى والإدراى :

فى زمن هارون الرشيد لحق بأراضى المسلمين كثير من الإهمال والخراب ، وترتب عليه نقصا فى الخراج ، فكان كتاب الخراج الذى وضعه أشبه بخطة إنمائية تلبى حاجة الناس ، هدفها زيادة الإيرادات العامة ليتم عن طريقها تحقيق التنمية الاقتصادية وعمارة البلاد ، وقد تمثلت هذه الخطة فى ([1]) :

1- استبدال خراج الوظيفة بخراج المقاسمة .

2- تطبيق نظام العشر على أرض القطائع .

3- إجراء تغييرات جوهرية فى نظم الجباية والعمالة .

ثانيا : الأسس التى تقوم عليها التنمية :

عرض أبو يوسف المبادئ التى تقوم عليهاعمارة البلاد ، فوضع خطة من ثلاثة مبادئ هدفها تحقيق الأمان والإزدهار :

1- سيادة العدل وتحقيق الانصاف .

2- المحافظة على الملكية الخاصة وتدعيمها .

3- تدخل الدولة وقيامها بالدور الايجابى فى التنمية .

ثالثا : إجراءات تحقيق التنمية :

حدد أبو يوسف ثلاثة إجراءات تمثل جوهر التنمية فى زمانه وتعمل على تحقيقها وهى :

1- إقامة شبكات طرق :

رأى أبويوسف أن أولى إجراءات تحقيق التنمية الشاملة تتمثل فى تمهيد الطرق وإقامة شبكة مواصلات جيدة تربط بين أطراف البلاد فتساهم فى نهضة قطاعات الإنتاج الزراعية والصناعية والتجارية ، فأعطى أهمية لتمهيد الطرق وإصلاحها ، فتفرد بإشراكها فى أصناف الزكاة وجعل لها سهمين مفروضين فى صنف "أبناء السبيل" ، وهما سهم ينفق على شق الطرق وبنائها ، وآخر ينفق على توفير المؤن والراحة عليها ([2]).

[1]- ابراهيم حسين العسل ، مصدر سابق ، ص 137.

[2]- نفسه ، ص 147 .

2- إقامة منشآت للرى :

إن واجب الدولة أن تعمل على كل مافيه منفعة ومصلحة الناس من تنظيف مجارى الأنهار وحفر الآبار وبناء الجسور وإقامة السدود ، فيرى أبو يوسف أن إقامة منشآت الرى ومشروعاته توفر المياه للشرب أولا ، وهو حاجة أساسية للإنسان والحيوان ، وهو متقدم على سقاية الأرض والزرع ، فعن طريق هذه المتشآت يعم الإرتواء ، ويزداد الخصب فى الأرض المروية وتحيا الأراضى القاحلة فتنهض بدورها المنشآت السكنية والتجمعات البشرية ويتحقق العمران .

3- إدخال الموارد فى نطاق الإنتاج :

إن الإحياء فى نظر أبى يوسف ليس مقصورا على الأرض الموات فقط بل يشمل أيضا كل مورد أو قطاع ليس فى حالة إنتاج ، كما أن عملية زراعة الأرض لا يعنى عملية زراعتها فحسب بل يتضمن إلى جانب ذلك عمارتها وتحقيق النفع منها بشتى وسائل التنمية ومختلف استخدامات الأراضى كإنشاء المبانى السكنية وإقامة المشاريع الصناعية وغيرها ، ومن أهم القطاعات التى يؤكد على إحيائها وإدخالها فى دائرة الإنتاج والتنمية هو قطاع العمل لذلك طلب من كل فرد كل فى حقل تخصصه أن يبذل قصارى جهده .

إن المفكرين المحدثين فى مجال التنمية يعتمدون بعض المؤشرات لتصنيف الدول ومن هذه المؤشرات شبكات المواصلات ونسبة القوى العاملة فى قطاعات الزراعة والصناعات والخدمات وغيرها وهذا ما أشار إليه أبى يوسف فى كتابه الخراج .

3- بن خلدون :

تحتل مسألة التنمية بمفهومها المعاصر حيزًا مهمًا من "المقدمة" أوضحها ابن خلدون بجلاء عبر ربط المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في التاريخ ، وأرساها كعلم باسم العمران ويعتمد ابن خلدون في نظريته التنموية على نوع النشاط الإنتاجي للناس ، وعلى أن الباعث على التطور يرد إلى المجتمع نفسه ، وأن التنمية لا يمكن أن تدرك إلا بالجانب المادي للمجتمع ، ويعتمد في طور تنميته على شرط تعاون الجماعات وتكاملها في إنجاز التقدم المطلوب في المجتمع ، وقسم العمل إلى أنواع " المعاش: إمارة وتجارة ، وفلاحة وصناعة ، اعتمد بن خلدون على صور من النشاط التي من خلالها تتحول أعمال السكان إلى قيم ومنتجات وعمران وتقدم ، وجعل من الزراعة والتجارة والصناعة قاعدة للتنمية ، وأضاف في مقدمته عددًا كبيرًا من المهن التي يمكن أن تصنف في قطاع

الخدمات مثل: التعليم والصحة والبنى التحتية وغيرها . كما اعتمد ابن خلدون السياسة المركزية للنهوض في عملية التنمية من خلال تجميع السكان والإمكانيات الاقتصادية الصناعية والتجارية كقوة محركة لعملية التنمية ، والسياسة الأمنية التي توفر الاستقرار للمجتمع ، ويضيف إليها شرط اكتساب العلوم تعلمًا وتحصيلا . ويشير ابن خلدون إلى أن عملية التنمية هي حركة دوال مستمرة ، يقدر العمر المتوقع للنوبة الواحدة بمئة وعشرين سنة ، ويحدد أسباب التخلف وانهيار عمليات التنمية إلى متعلقات اجتماعية وسياسية على شكل فجوات من الفساد تصيب المجتمع ويصعب إصلاحها إلا من خلال طور جديد من أطوار عملية التنمية

مراحل التطور عند ابن خلدون:

قدم ابن خلدون وصفًا دقيقًا لتغيرات المجتمعات التي حدثت في الحقبة القديمة من خلال دراسة موضوعية متعمقة للمجتمعات التي سبقت عهده ، خصوصًا الدول الإسلامية المتعاقبة ، ويمكن استنباط تفسير الدورات السكانية والحضرية ومدى علاقاتها بالمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ودرس مراحل التطور الاجتماعي ، معتمدًا على إنتقال المجتمع من حالة معيشية محددة من أسلوب إنتاج ، إلى حالة معيشية أكثر تقدمًا ، فهو يرى أن الإختلاف في أسلوب المعاش بين الناس يرجع إلى الاختلاف بينهم في طرائق تحصيل الرزق ، وأن الناس يجتمعون فقط من أجل التعاون على تحصيل الرزق ، ويبدؤون في ذلك "مما هو ضروري منه" فإذا ما أشبعوا حاجاتهم الضرورية ، انتقلوا إلى "الحاجي والكمالي" ، وانطلاقًا من ذلك قسم الحياة الاجتماعية إلى مرحلتين:

١. المرحلة الزراعية والرعوية في الجبال والسهول والصحراء.

٢. مرحلة المدينة التي تنتشر فيها الصنائع والعلوم والفنون في المدن الكبيرة والصغيرة.

وبذلك رسم ابن خلدون طريق التطور الصاعد من المراحل الدنيا إلى العليا، وإعتبر أن العمل والإنتاج المادي هو القوة المحركة الدافعة للمجتمع إلى الأمام: "واعلم أنه إذا فقدت الأعمال أو قلَّت بانتقاص العمران؛ تأذَّن الله برفع الكسب. ألا ترى إلى الأمصار القليلة الساكن كيف يقل الرزق والكسب فيها لقلة الأعمال الإنسانية" ([1]) . كما تحدث ابن خلدون في مقدمته عن العلاقة بين حجم السكان والوضع الاقتصادي ، وبرأيه أن عملية المد والجزر التي تمر بها الدول في عدد السكان ، تؤدي إلى تعاقب ظاهرتي الإزدهار والإنحطاط

[1]- ابن خلدون ولى الدين عبد الرحمن بن محمد ، تحقيق ، الدرويش عبد الله ، مقدمة بن خلدون ، الجزء الأول (دمشق : دار يعقوب : 2004م) ، ص

الاقتصادي ، كما بين أن الزيادة السكانية تمكن من الاستعمال الأكفأ للموارد الاقتصادية وزيادة الإنتاج وتقسيم العمل والتخصص فيه ، ومن ثَم رفع مستوى المعيشة ، وربط ابن خلدون إزدهار العلوم والفنون والصناعة بعلاقة طردية توافقية مع حجم السكان.

ويؤكد ابن خلدون أن كثرة السكان تؤدي إلى مزيد من التطور والازدهار في إحدى مراحل تطور المجتمع كما أن النقص في حجم السكان يشكل أحد أسباب تدهور المجتمع في مراحل أخرى. والشكل يوضح المسار الخاص بمستوى التنمية للدولة في نظرية ابن خلدون.

شكل رقم (2) يوضح المسار الخاص بمستوى التنمية للدولة في نظرية ابن خلدون

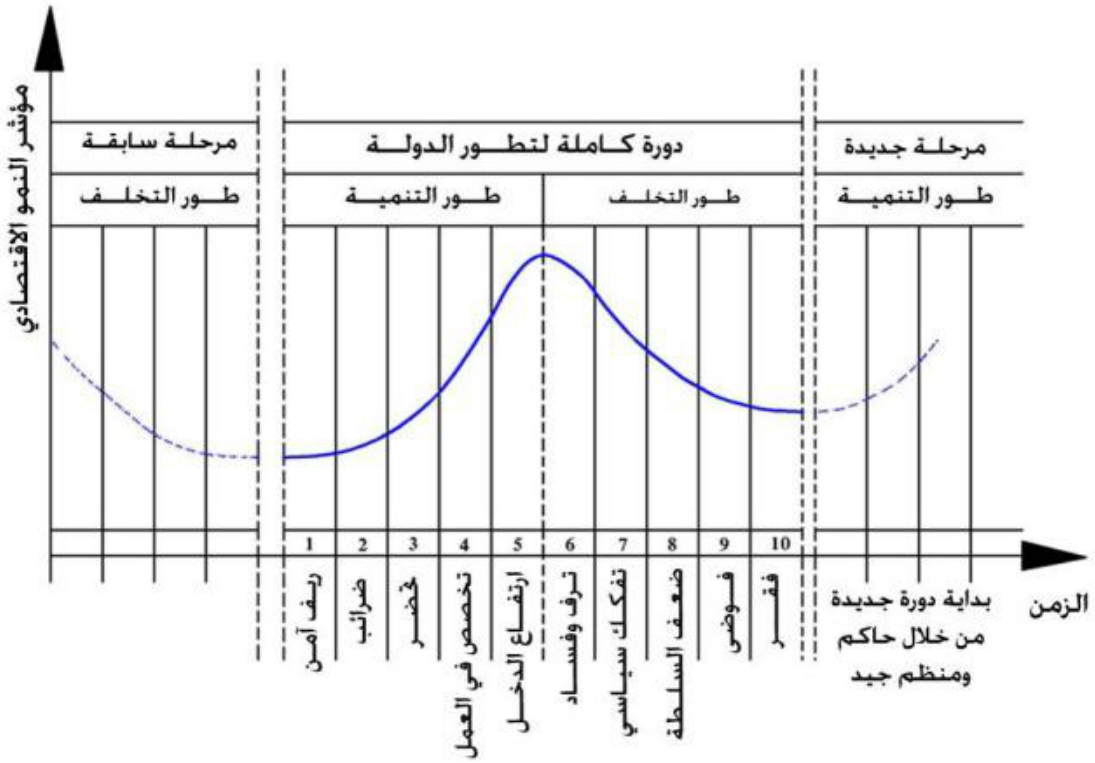

المصدر: محمد يسار عابدين وعماد المصرى ، الفكر التنموى فى مقدمة بن خلدون ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، المجلد الخامس والعشرون ، العدد الأول ، 2009م

ويعد ابن خلدون البداوة طورًا طبيعيًا سابقًا على الحضارة ويتم الإنتقال من طور البداوة إلى طور الحضارة عن طريق النمو الاقتصادي ، فالانتقال من طور البداوة إلى الحضارة يكثر الصناعات بسبب زيادة السكان وتزايد السكان يؤدي إلى تقسيم العمل ويزيد الإنتاج في المجتمع ومن ثَم زيادة مداخيل الأفراد ، ويزيد حجم الطلب نتيجة الإقبال على الإستهلاك للسلع فتنشأ بذلك صناعات جديدة مما يشجع على زيادة السكان وهكذا. وجعل ابن خلدون مفهوم تقسيم العمل والتخصص فيه ، من أهم استراتيجيات التنمية ، فبرأيه أن تقسيم العمل يؤدي إلى زيادة الإنتاج ، وزيادة الإنتاج تؤدي إلى زيادة السكان ، بحيث يحدث تقسيم العمل

من جديد ، يعقبه زيادة في الإنتاج ، وهكذا يكثر العمران وتتحقق التنمية . كما أن ابن خلدون يعد أن رسوخ الصنائع في أي مجتمع يكون برسوخ الحضارة .

من جانب آخر ، يعد ابن خلدون مؤسس اقتصاد المجتمع عندما حدد البشر كقوة أساسية في بناء المجتمع وكشف عن أسرار مضمون القيمة في العمل ، فقد حدد مبدئيًا درجتين متفاوتتين للحاجات: حاجات ضرورية، وحاجات كمالية. فإذا أدت الأولى إلى تأسيس المجتمع ، فإنه بقدر إشباعها تنشأ الحاجة الثانية: "لأن الضروري أصل والكمال فرع ناشئ عنه"، وانطلاقًا من هذا المنطق لتطور الحاجات يبدع ابن خلدون نظرية التنمية "ولهذا نجد التَّمدن غاية للبدوي يجري إليها.. والحضري لا يتشوف إلى أحوال البادية إلا لضرورة تدعو إليها، أو لتقصير عن أحوال مدينته" ([1]).

وفي إثبات شمولية مقدمة ابن خلدون لعدد من المفاهيم والمؤشرات التنموية المهمة التي تستخدمها الدراسات الحديثة والمعاصرة ، يمكن عرض النتائج الآتية:

* كانت مفاهيم ابن خلدون عن العمران والعمارة والمدينة والبيئة والدولة ، من الوضوح والملاءمة لدرجة أنها لا تزال تتناسب إلى الآن مع واقع الدول المتخلفة وتفسر النتائج بدقة أكثر من النظريات والمفاهيم التي تعتمدها الأمم المتحدة والمؤسسات والمنظمات التنموية العالمية.

* الإنسان كان محور عملية التنمية في فكر ابن خلدون ، وأن الاجتماع الإنساني هو عمران العالم ، وما ينشأ عن ذلك من دول واشترط صلاح الإدارة وتوافر الأمن والأمان لحصول أي تنمية.

* تبدأ عملية التنمية عند ابن خلدون من أدنى مستوى في تأمين الكفاية ، لتنتهي بأعلى مستوى لها بالكماليات والرفاهية ، وفق شروط من النشاط الاقتصادي ، ونظريات القيمة ، وتوزع السكان وتكافلهم ، وتوفر مقومات العمران ، في ظل سياسات تنموية حكيمة وإدارة عادلة تحفظ للمواطنين حقوقهم .

* ربط ابن خلدون التنمية بقيام المدن من خلال علاقة طردية توافقية ، وجعل من المدينة مكانًا تنمويًا متميزًا عن غيره من أماكن الدولة إستنادًا إلى حجم المدينة السكاني .

* إعتمد ابن خلدون على صور من النشاط التي من خلالها تتحول أعمال السكان إلى قيم ومنتجات وعمران وتقدم ، وجعل من الزراعة والتجارة والصناعة قاعدة للتنمية ، وأضاف في

[1]- ابن خلدون ولى الدين عبد الرحمن بن محمد ، مصدر سابق ، ص 247.

مقدمته عددًا كبيرًا من المهن التي يمكن أن تصنف في قطاع الخدمات مثل: التعليم والصحة والبنى التحتية وغيره .

* جعل ابن خلدون مفهوم تقسيم العمل والتخصص فيه ، من أهم استراتيجيات التنمية، فبرأيه أن تقسيم العمل يؤدي إلى زيادة الإنتاج ، وزيادة الإنتاج تؤدي إلى زيادة السكان ، بحيث يحدث تقسيم العمل من جديد ويعقبه زيادة في الإنتاج ، وهكذا يكثر العمران وتتحقق التنمية .

* جعل ابن خلدون من الصناعة ركيزًة أساسية للنهوض والإقلاع بعملية التنمية واعتبرها من عناصر زيادة دخل الفرد وسببًا مهمًا في دورة رأس المال وقسمها إلى بسيط يختص بضروريات المعيشة ، ومركب يختص بالكماليات .

المبحث الأول

تطور التنمية فى السودان

التطور التاريخى لمسيرة التنمية فى السودان

يعتبر السودان من الدول النامية التى تواجه مشكلات فى التنمية ، وتقدر مساحته بنحو (1882000) كيلو متر مربع ، منها 59% صالحة للزراعة ومراعى طبيعية ويمر به أطول أنهار العالم ، وعدد سكانه حسب تعداد 2008م (33419625) نسمة ، ويمتد بين دائرتى عرض (9) درجة و (23) درجة شمالاً وخطى طول (22) درجة و (38) درجة شرقا ، مما أكسبه تنوع فى المناخ والموارد . والسودان من أوائل الدول العربية التى أخذت بمبدأ التنمية المبرمجة ، فشهد عددا من الخطط للتنمية .

1- برامج التنمية فى الفترة (46 – 1960م) :

المحاولات الأولى كانت بالبرنامج الاستثمارى الأول فى الفترة (46 – 1951م) , والذى كان يهدف لإنشاء هياكل أساسية وتوفير الخدمات العامة ، إعتمدت 13,75 مليون جنيه للصرف على 193 مشروعا ، وإن كانت معظم هذه المشروعات غير إنتاجية . وأعتمد لبرنامج السنوات الخمسة الثانية (51 – 1956م) مبلغ (34) مليون جنيه ، وزعت على على (250) مشروعا ، شملت النقل والمواصلات والصحة والتعليم . وباءت محاولات وضع خطط للتنمية بالفشل وتم الاعتماد على البرامج التنموية السنوية ([1]).

2- الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية (61 – 1971م) :

تعتبر أول خطة شاملة ومن ضمن الأهداف التى سعت لتحقيقها :

1- العمل على زيادة مستوى دخل الفرد الحقيقى عن طريق زيادة الإنتاج القومى .

2- توسيع هيكل الاقتصاد السودانى بزيادة وتنويع وتحسين الإنتاج .

3- تحسين الأحوال الاجتماعية والخدمات العامة .

تم رصد مبلغ (565,4) مليون جنيه سودانى ، وشملت مساهمة القطاع الخاص نسبة (40,4%) من جملة الإعتمادات ، وجهت لتنفيذ مشاريع خزان الرصيرص وخزان خشم القربة ولصناعة السكر ورفع كفاءة السكك الحديدية وبعض الخدمات الاجتماعية .

3- الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (71 – 1975م) :

[1] - عثمان إبراهيم السيد ، الاقتصاد السودانى (الخرطوم : الطبعة الثانية : 1998م) ، ص 343.

تعتبر خطة مركزية شاملة وفق المنهج الإشتراكى ، حيث كانت من ضمن أهدافها ([1]):

1- زيادة الناتج القومى الإجمالى بمعدل سنوى يبلغ فى المتوسط (7,6%) مقارنة بـ (4,9%) للسنوات الخمسة التى سبقت الخطة .

2- زيادة نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى إلى (46,6%) سنويا ، أى بزيادة تبلغ (31%) عما كانت عليه عام 1970/69م .

3- التوسع فى شبكة الكهرباء فى المدن والأقاليم .

4- إشراك رأس المال الخاص الوطنى بحجم يوازى (170) مليون جنيه للاستثمار فى المشاريع ذات الأهمية الوطنية .

تم إعتماد تنمية القطاع الزراعى باعتباره الركيزة الرئيسية فى الاقتصاد السودانى ، وركزت الخطة على :

* استصلاح أراضى زراعية مطرية وزراعتها .
* زيادة الدورات الزراعية .
* تكثيف الإنتاج لأقصى حد ممكن .
* إستخدام الالات الزراعية
* مكافحة الآفات الزراعية . ([2])

4- الخطة الستية (1978/77 – 1983/82م) :

سعت من خلال برنامج الاستثمار الثلاثى الأول (78- 1981م) لتحقيق زيادة محسوسة فى متوسط دخل الفرد الحقيقى بتنمية كلا القطاعين الحديث والتقليدى بمعدل نمو سنوى (7,5) بالأسعار الثابتة ، مع قيادة القطاع الزراعى للتنمية من خلال تطوير وتحديث القطاع التقليدى وتوسيع فرص العمالة المنتجة والحد من البطالة كخطوة أولى للقضاء عليها . وقد تم رصد مبلغ (2670) مليون جنيه ، (48%) كانت من مصادر محلية مقابل (52%) من مصادر خارجية .

وجاء برنامج الاستثمار الثلاثى الثانى (81-1983م) لتنفيذ المرحلة الأخيرة من الخطة لتحقيق الأهداف التالية ([3])

---

[1]- نفس المصدر , ص 354.
[2] - نفس المصدر , ص 359.
[3]- عمران عباس يوسف عبد الله ، العولمة واقتصاد السودان (الخرطوم : دار عزة للنشر والتوزيع : 2008م) , ص 154.

1- إستكمال مشروعات التنمية التى بدأ تنفيذها .

2- التركيز على التنمية الرأسمالية وتشغيل الطاقات المعطلة .

3- التركيز على تنمية القطاع الزراعى بشقيه الحديث والتقليدى .

4- الإستمرار فى تدعيم مشروعات البنية الأساسية .

5- الإهتمام بالتنمية المحلية والإقليمية .

نتيجة لإرتفاع الدين الخارجى وأزمة الديون فى عام 1982م ، دخلت الدول النامية المدينة ومنها السودان فى برامج التركيز الاقتصادى والإصلاح المالى فى إطار برامج استثمار ثلاثية متوالية ، هدفت أساسا إلى معالجة الديون الخارجية وتحسين ميزان المدفوعات ، كما حدث تغير من خلال برنامج الاستثمار الثلاثى الثالث (83-1985م) ، إذ تغيرت الأهمية النسبية للقطاعات بما فيها الزراعى إذ جاء قطاع النقل والمواصلات فى المرتبة الأولى يليه القطاع الزراعى فى المرتبة الثانية بنسبة (28%) ، ثم التنمية الإقليمية المحلية بنسبة (13,1%) فالخدمات الاجتماعية بنسبة (9,9%) , والطاقة بنسبة (9%) ثم الصناعة بنسبة (6%) ، وقد جاء الإهتمام بالتنمية الإقليمية والمحلية بصورة واضحة تعكس الإهتمام بتنمية الريف ([1]) . وقد إستمر هذا الوضع حتى عام 1987م ، حيث تم إعداد البرنامج الرباعى 89/88 – 1992/91م والذى لم يحظ بالتنفيذ ويرجع ذلك لعدم الإستقرار السياسى والكوارث الطبيعية فى تلك الفترة وتدهور القطاعات الإنتاجية بسبب التشوهات الاقتصادية ، تدنى وتدهور أداء الإيرادات من (17,5%) من الناتج المحلى الإجمالى فى عام 1976م إلى (8,6%) فى عام 1989م ([2]) .

5- الفترة بعد 1990م :

تم إعداد البرنامج الثلاثى للانقاذ (90 – 1992م) والذى هدف إلى تحريك الجمود وتوجيهه نحو الإنتاج ، حشد الطاقات المتاحة لتحقيق التوازن الاجتماعى ، لكن لم يساهم البرنامج فى تحقيق المقاصد التى قام من أجلها مما عجل إلى تبنى استراتيجية جديدة سميت بالإسترتيجية القومية الشاملة (92 -2002م) ، والتى قامت على هدى التخطيط التأشيرى ، الذى اعتمد على السياسات الاقتصادية الكلية لإدارة النشاط الاقتصادى وإتساق السياسات

[1]- نفس المصدر ، ص 156.

[2] - عبد الوهاب عثمان شيخ ، منهجية الاصلاح الاقتصادى فى السودان (الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة : 2001م) ، ص 52.

مع الأهداف المعلنة ، إتبعت الدولة أداة التنمية المباشرة وهو الصرف الإنمائى فى موازنة التنمية الإتحادية والولائية ([1]) ، التى تصبح الاداة الرئيسية التى تستطيع الحكومة الإتحادية والولائية التحكم فى حركة التنمية وتحديد وتنفيذ أولوياتها ، فأدى ذلك إلى هيكلة الدولة بإقامة الحكم الإتحادى بهدف توسيع مكتسبات التنمية وزيادة الإهتمام بالريف . ولكن لم تحقق الإستراتيجية القومية الشاملة أهدافها وإن لم تكن قد سجلت تراجعا كبيرا فى القطاع الزراعى ، وقد سارت فى نفس نهج التخطيط الاقتصادى التى تتسم به الخطط فى السودان وهو التركيز على المركز و إهمال الولايات ، وقد كانت نسبة الصرف فى التنمية على المركز كبيرة جدا بلغت (70%) ([2])

تم وضع الإستراتيجية القومية ربع القرنية (2007 – 2032م) ، والتى تعتبر إمتداد للإستراتيجية القومية الشاملة وتكاد تكون متشابهة فى المحاور والأهداف والمرتكزات ، ومن جاءت من ضمن مرتكزاتها محور التنمية المستدامة ومحور تخفيف حدة الفقر وتحقيق أهداف الألفية .

الانفاق على التنمية فى السودان :

إستطاع السودان ، رغم تراجع المساعدات الخارجية ورغم العقوبات الاقتصادية واستمرار الحرب فى أطرافه واستنزافها للموارد البشرية والمالية ، أن يرفع قدراته فى الإعتماد على الذات , فإرتفع معدل النمو من (5%) فى الفترة الثمانينات إلى معدلات عالية وصل متوسطها إلى (6%) خلال الفترة 90 –2004م ، وتشير التقارير الدولية إلى أنه قد وصل إلى (8%) خلال التسعينات ، بل أن عام 1995م شهد قفزة كبرى فى معدلات النمو قدرت بـ (23,6%) ([3]) . جدول رقم (3) يوضح الإنفاق على التنمية .

[1]- طه محمد بامكار ، التخطيط والتنمية الاقتصادية فى السودان (الخرطوم : دار عزة للنشر والتوزيع : 2012م) ، ص 163 .
4- انظر تقرير الدول الأقل نموا ، الاونكتاد ، 1999م.
1- تقرير التنمية البشرية ، الأمم المتحدة، 2000م.

جدول رقم (3) يوضح الصرف الفعلى والمصدق على التنمية ونسب التنفيذ فى السودان فى الفترة (2000-2014م)

السنة	تقدير الموازنة (مليون جنيه)	الأداء الفعلى بملايين الجنيهات	نسبة الأداء
2000	1,340,2	1,285,6	%96
2001	1,456.3	1,387,2	%95,2
2002	1,591,0	1,408,0	%88,4
2003	1,860,0	1,729,0	%92,9
2004	2,907,0	3,103,0	%106,75
2005	3,224,0	3,412,0	%105,8
2006	3,652,0	3,540,0	%96,9
2007	3,941,0	3,606,0	%91,5
2008	3,983,1	3,260,8	%81,9
2009	4,960,0	3,569,0	%72
2010	3,810.0	2,622,0	%68,8
2011	3,337,0	2,843,0	%85,2
2012	2,512,3	3,332,5	%132,6
2013	4,481,7	3,927,5	%87,6
2014	4,953,0	4,831,2	%94.6

المصدر : تقارير بنك السودان المركزى (2005-2014)

شكل رقم (3) يوضح الصرف المصدق والفعلى على التنمية فى السودان (2014-2000)

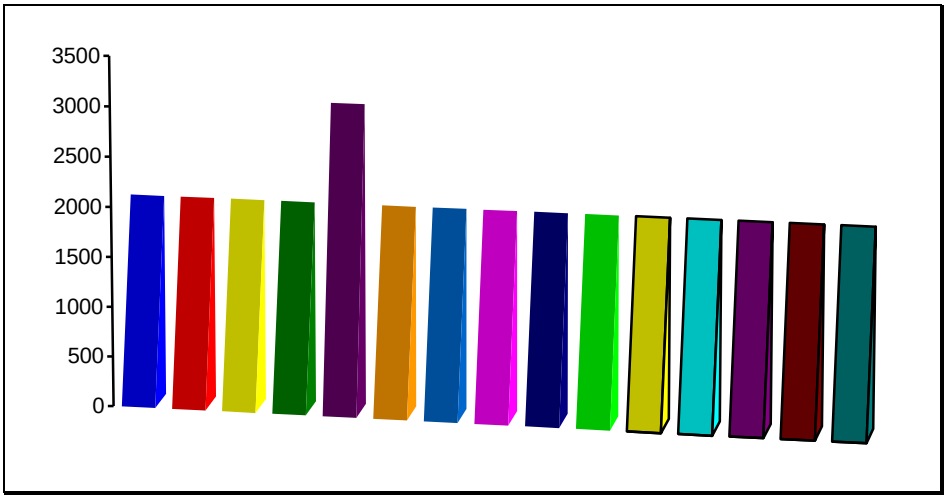

المصدر : إعداد الباحث بالإعتماد على تقارير بنك السودان المركزى

جملة الإنفاق على مشروعات التنمية فى الفترة (2007 – 2009) :

من الجدول (3) والشكل (3) يتضح أن هنالك زيادة سنوية فى معدلات الإنفاق على التنمية ، فقد سجل الإنفاق على التنمية إرتفاعا بنسبة 79,5% وبنسبة تنفيذ بلغت 106,7% من المقدر لعام 2004م وكما بلغت نسبة التنفيذ 105,8% لعام 2005م , وفى العام 2008م بلغت مصروفات التنمية 3,260,8 مليون جنيه وبمعدل تنفيذ 81,9% من التقديرات وبإنخفاض بلغ 9,6% عن العام 2007م ، نجد أن نسبة الأداء فى العام 2007م كانت 76,4% ، لذلك تم تخفيض الاعتماد للتنمية فى العام 2008م وجاءت نسبة الصرف معقولة ، وفى العام 2009م قفزت النسبة إلى 241,2% ويرجع سبب ذلك لإرتفاع اسعار النفط .

على الرغم من أن التركيز كان لإمتصاص الآثار السالبة لفقدان البترول والمحافظة على الإستقرار الاقتصادى ، إلا أن هنالك إهتماما بزيادة الصرف المخصص للتنمية ، وتم التركيز على المكون المحلى بنسبة 72,3% و69% للعامين 2012م و2014م على التوالى .

جدول رقم (4) يوضح الناتج المحلى الإجمالى ومعدل النمو فى الفترة (2000-2104م)

السنة	الناتج المحلى	معدل النمو
2000	33,345,4	7
2001	40,658,9	10,8
2002	47,756,1	6
2003	55,733,8	6,3
2004	68,721,4	5,1
2005	83,298,0	5,6
2006	96,611,5	9,9
2007	106,527,0	10,9
2008	124,609,1	6,4
2009	135,659,0	5,9
2010	162,203,9	5,2
2011	186,689,9	1,9
2012	243,412,8	1,4
2013	342,803,3	4,4
2014	471,295,4	2,7

المصدر : تقارير بنك السودان المركزى 2014م .

شكل رقم (4) يوضح نمو الناتج المحلى بالأسعار الجارية فى السودان (2000-2014م)

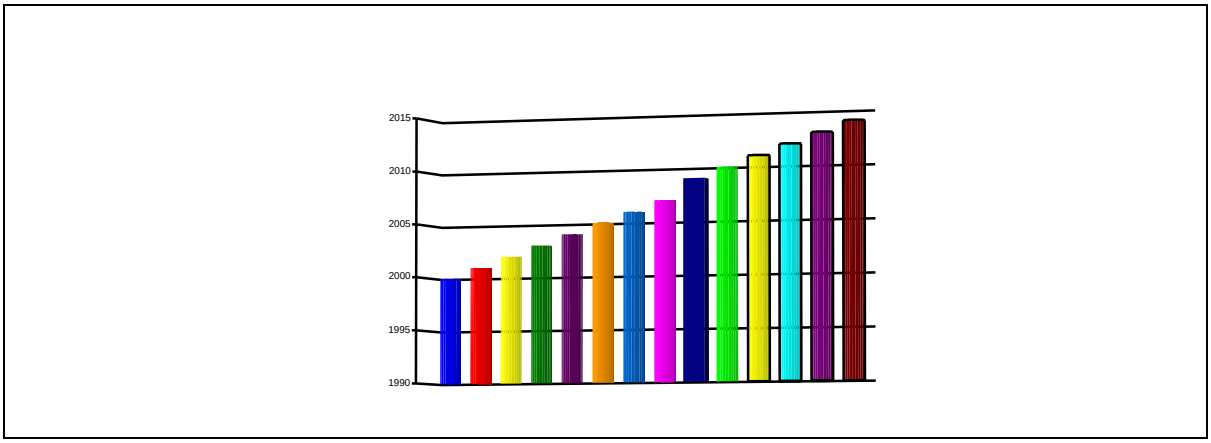

المصدر : إعداد الباحث بالإعتماد على تقارير بنك السودان المركزى

من الجدول (4) والشكل (4) نجد أن هنالك إرتفاعا فى معدل الناتج المحلى الإجمالى بمعدل 10,8% فى 2001م وذلك نتيجة لتصدير البترول ومن ثم بدأ فى الإنخفاض بمعدل 6% فى عام 2002م مواصلا فى الإنخفاض حتى العام 2005م بمعدل 5,6% ليرتفع إلى 9,9 فى العام 2006م ، وأن هنالك إنخفاض فى العامين 2008 – 2009م ، ويعزى ذلك إلى الإنخفاض فى أسعار النفط وتدنى إنتاج القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة .وانخفض إلى 5,2% فى العام 2010 م وذلك نتيجة لتأثير العوامل والتطورات الاقتصادية الخارجية المتمثلة فى إرتفاع أسعار العديد من السلع المستوردة وعدم اليقينية وتوقعات المرحلة التى صاحبت عملية إستفتاء جنوب السودان .

إنخفض معدل نمو الناتج المحلى من 5,2 فى العام 2010م إلى 2,7% و 1,4% فى عامى 2011 و 2012م على التوالى نتيجة لإنفصال دولة جنوب السودان وخروج معظم حقول النفط من دائرة الإنتاج .وفى العام 2013م إرتفع إلى 3,6% وذلك لإرتفاع معدل نمو قطاع النفط وذلك بدخول بعض المربعات فى الإنتاج وزيادة إنتاج بعض الشركات .

متوسط دخل الفرد

وهو مؤشر اقتصادي يقيس درجة التنمية الاقتصادية في بلد ما و أثرها الاجتماعي سجل الاقتصاد السوداني نموا موجبا مطردا من سنة لآخري . فلقد ظل السودان ولمدة طويلة ضمن مجموعة الدول الأقل نمواً و خاصة في الثمانينات من القرن الماضي ، و بعد تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي في عام 1992 م ، نجحت تلك البرامج في تحريك جمود الاقتصاد السوداني من حالة الركود التي كان عليها إلى حالة النمو المقدر ، الجدول ادناه يوضح متوسط دخل الفرد فى السودان .

جدول رقم (5) يوضح متوسط دخل الفرد فى السودان فى الفترة (1999 –2014م)

السنة	متوسط دخل الفرد بالجنيه السودانى	متوسط دخل الفرد بالدولار
1999	892,3	345,9
2000	1083,1	431,8
2001	1274	492,5
2002	1457,4	553,4

السنة	متوسط دخل الفرد بالجنيه السودانى	متوسط دخل الفرد بالدولار
2003	1656,4	6535
2004	1991,2	771,1
2005	2421,2	994
2006	2719	1252,5
2007	3059,2	1518,9
2008	3262,6	1599,5
2009	3685,7	1806,7
2010	3865	1786
2011	3727	1518
2012	4573,5	2700
2013	3673,6	1130
2014	4858	2600

المصدر : وزارة المالية ، جمهورية السودان 2012 ، صندوق النقد العربى ، 2010م.

شكل رقم (5) يوضح نمو متوسط دخل الفرد فى السودان (2000-2014م)

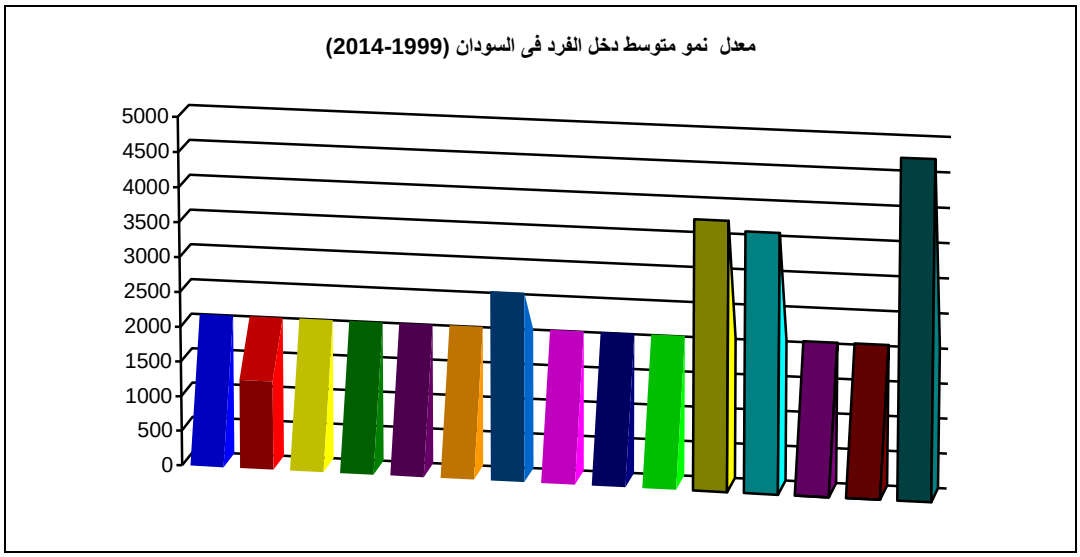

المصدر : إعداد الباحث بالإعتماد على تقارير بنك السودان المركزى

يتضح من الجدول (5) والشكل (5) أن هنالك نمو مستمر لمتوسط دخل الفرد فقد ارتفع من 47,7 جنيه عام 1990م إلي 1083,1 جنيه عام 2000م ، أي انه قد تضاعف

حوالي 227 مره عما كان عليه عام 1990م ، ثم أخذ في الإرتفاع كما هو موضح في الجدول من 1274 جنيه (492دولار) عام 2001م ، إلي 2421.2 جنيه (994 دولار) عام 2005 ، إلي 3685.7 جنيه (1806.7 دولار) عام 2009 ، 1990م أي حوالي 5 دولار في اليوم . وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي لدخل الفرد في السودان عام1970م 0,1 % من الناتج المحلي الإجمالي([1])

يلاحظ عندما نقارن متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السودان بمتوسط دخل الفرد في الوطن العربي للعام 2008م البالغ 5676 دولار([2]) نجده قليل جدا ، كما نجد متوسط دخل الفرد في دولة الإمارات العربية المتحدة بلغ (52519.3) دولار كأعلى متوسط دخل في الدول العربية ، فهو يشكل حوالي 33 مرة متوسط دخل الفرد في عام 2008 السودان لنفس العام ، كما نجد جميع الدول العربية يفوق متوسط دخل الفرد فيها متوسط دخل الفرد في السودان ما عدا ثلاثة دول هي اليمن (1180.9) ، وجيبوتي (1131.4) وموريتانيا (1129.7) .

ثانيا: العمر المتوقع عند الولادة :

العمر المتوقع عند الولادة يدل على عدد السنين المتوقع أن يعيشها الشخص بعد ولادته مباشرة ، ويعرف بأنه متوسط السنوات التي يتوقع أن يعيشها الفرد بناء علي معدلات الوفاة العمرية لسنة معينة ([3]) .

قد حدث تحسن واضح في العمر المتوقع للحياة في السودان رغم ضعفه من تعداد لآخر فقد بلغ حسب تعدادات 1956 م ، و 1973 م ، و 1983 م ، (38.2) سنة ، (42.6) (47.6) سنة(13) . وواصل ارتفاعه عام 1990 م ليبلغ (58) سنة ثم انخفض عام 2000 م إلي (57) سنة ، ليعود في عام (2007م) إلي (58) سنة ، ولا توجد فوارق تذكر بين الذكور والإناث لنفس الفترة . وإذا قارنا متوسط العمر المتوقع في السودان ببعض الدول لعام 2007 ، نجد فارق كبير جدا بين السودان واليابان والتي تعتبر أفضل دول العالم في هذا المؤشر ، فبلغ متوسط العمر في اليابان (83) سنة ، بفارق (25) سنة ، وهذا يوضح الفارق بين دول العالم المتقدم والدول النامية ، كما هو واضح في الجدول مثل ايطاليا واستراليا ، أما مقارنة العمر المتوسط بين السودان وبعض الدول العربية ، نجد أيضا الفارق

[1] - جمهورية السودان ، الجهاز المركزى للاحصاء ، الرصد الاحصائى ، ديسمبر 2010م ، ص 54.
[2]- صندوق النقد العربى ، 2010
[3] - المجلس القومى للسكان , البرمامج التنفيذى للسياسة القومية للسكان (الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة : ديسمبر 2010م) , ص62.

كبير ، فقد بلغ متوسط العمر في الكويت لعام 2007م (78) سنة ، وقطر (76) سنة ، أما مقارنة ببعض الدول الأفريقية ، فنجد متوسط العمر في السودان لأعوام 1990م ، 2000م و 2007م ، هو أفضل من متوسط العمر في زامبيا (53) ، (42) و(46) سنة لنفس الأعوام ، وكذلك هو أفضل من متوسط العمر في زمبابوي لأعوام 2000م و2007م والتي بلغ فيها (44) ، و(45) سنة لنفس الأعوام . أما مؤشر العمر المتوقع للحياة مع التمتع بالصحة عند الميلاد نجده قد بلغ (57) سنة في السودان ([1]) ، وهذا يعود لضعف الخدمات الصحية في السودان .

اللامركزية ودورها فى التنمية المحلية :

تنظر الدول النامية إلى أجهزة الحكم اللامركزى على أنها تلعب دورا هاما فى عملية التنمية التى تحتاجها تلك الدول ، وينظر لأجهزة الحكم اللامركزى فى إعداد مواطن متعلم وبصحة جيدة تجعل منه كادرا بشريا قادرا على تحمل الدور التنموى الذى ينظم محليته ، وفوق ذلك إعداد البنية التحتية من طرق وكبارى وشبكات المياه والطاقة الكهربائية وما إلى ذلك .

وبالنظر فى تجربة الحكم المحلى فى السودان نجد أن سلطات الحكم المحلى أصبحت تطلع بمهامها وأدوار تنموية لم تكن تؤديها فى السابق ، ففى قانون الحكم المحلى عام 1951م ، نجد أن من واجبات وحدات الحكم المحلى التعليم الإبتدائى ، خدمات المياه ، الزراعة ، الغابات ، الصحة ، الرعاية الاجتماعية ، الطرق ، تخطيط المدن ، الإشراف على المبانى . أما فلسفة وأهداف قانون الحكم المحلى لعام 1971م كانت فى جعل مؤسسات الحكم الشعبى المحلى مصادرا للتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من تغيير اجتماعى وسياسى ويفرض هذا الدور الجديد على مجالس الحكم الشعبى المحلى أن تتجاوز دورها التقليدى فى تقديم الخدمات لتصبح أجهزة للتخطيط الإقليمى تسهم بإيجابية فى النهوض بأعباء التنمية المحلية تخطيطا وتمويلا وتنفيذا على أساس عدم مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ ([2]) .

وإذا نظرنا فى المادة الثامنة من قانون الحكم الشعبى المحلى لسنة 1981م ، نجد أن سلطات وإختصاصات مجالس المناطق شملت ما يلى :

1- التعليم الإبتدائى والمتوسط .

2- صحة البيئة وإنشاء نقاط الغيار والشفخانات

---

[1] - تقرير التنمية البشرية ، الامم المتحدة ، 2008.

[2] - شيخ الدين يوسف من الله , الحكم المحلى وتنمية المجتمع (الخرطوم : طبعة يوسف بابكر أبو عبيده : 2008م) , ص 23.

3- التنمية الاقتصادية المحلية .

4- الأشغال العامة .

5- الزراعة .

6- الثروة الحيوانية .

7- الثقافة العامة .

8- الشئون الاجتماعية .

9- التنمية الاقتصادية .

10- العمل .

11- التجارة والتموين .

12- النظام العام .

13- مجالات أخرى متنوعة ([1])

ثم جاء قانون الحكم المحلى 2003م وركز على الدور التنموى للحكم المحلى ، فقد جاء فى القسم الاول من جدول إختصاصات المحليات وسلطاتها المرفق بقانون الحكم المحلى لسنة 2003م فى المادة (6) القسم الأول والذى يختص بالمالية والتنمية الاقتصادية مايلى : ([2])

1- إعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمحلية وفقا للموجهات الولائية .

2- إعداد وحفظ وتنظيم سجل احصائى لجميع مناشط المحلية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية والخدمية .

3- تشجيع الاستثمار وأعمال المستثمرين وفق القوانين السارية .

4- تشجيع مشاريع العون الذاتى وأعمال الجمعيات الخيرية والطوعية .

5- تنظيم الأسواق واماكن البيع وفق الموجهات الولائية

6- نشر التوعية بين المواطنين ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المجازة .

7- تنظيم النشاط التجارى بمنح الرخص اللازمة لجميع أنواع النشاط التجارى بالمحلية .

8- إجراء الدراسات والبحوث التى تهدف إلى تطوير وترقية المحلية وزيادة مواردها .

---

[1] - نفس المصدر , ص 24.

[2] - جمهورية السودان , قانون الحكم الحلى فى السودان لسنة 2003م .

وكما هو واضح بجلاء الإهتمام البالغ بالدور التنموى للمحليات ، والذى أفرد له قسما خاصا ، والذى ورد فى أول أقسام واختصاصات المحلية وسلطاتها فى قانون الحكم المحلى لسنة 2003م .

قسمة الإيرادات المالية بين مستويات الحكم :

ظلت قسمة الإيرادات المالية بين مستويات الحكم تشكل هاجسا سياسي او اداريا لجميع الأنظمة التي تعاقبت على السودان ذلك لان السودان بمكوناته المتنوعة تتنوع أيضا حاجاته الاقتصادية والخدمية والتنموية. فنجد أن قانون 1951م نص على أن تتم بموجب اتفاقية مالية بين المركز ومجالس الحكم المحلى التنازل عن إيرادات ضريبية بجانب العوائد المحلية التي تجبى بموجب قانون الضرائب للمجلس المحلى . كما إعتمد قانون الضرائب لسنة 1954 والذي تم بموجبه تنازل الحكومة المركزية عن الضرائب المباشرة . و تم بموجب قانون الحكم الشعبى المحلى لسنة 1971م تقسيم الموارد بين المركز والمديرات حيث تم تخصيص موارد حصرية للمديرية التي تقوم بتخصيص موارد لمجالس الحكم المحلى. وفى عام 1980م قسم قانون الحكم الإقليمى السودان إلى ستة أقاليم ، فقسمت الإيرادات على ثلاثة مستويات هي المركزي والإقليمى والمحلى.

وفى عام 1993م وبصدور المرسوم الدستورى الرابع والخاص بتأسيس الحكم الفدرالى فى السودان ، جاءت القسمة متطورة عن سابقتها لأنها طورت القسمة من المستوى الولائى لتشمل المستوى المحلى ومددت لكل مستوى موارد مالية تستهدف المسئوليات الإدارية والسياسية والخدمية.

وفى عام 1995م وبقيام الصندوق القومى لدعم الولايات الأقل نموا ، حدث تطور فى قسمة الموارد المالية و كان من أهم أهدافه :

1- إعانة الولايات التي لاتزال تتلقى دعماً جاريا من الحكومة الاتحادية للخروج من هذه المظلة تدريجياً و فق برنامج متوسط الأجل .

2- إرساء دعائم العدالة بتحقيق التوازن التنموي بين الولايات المختلفة وتحويل الموارد التي تتحصل إلى دعم للصرف الجاري والى الصرف على التنمية .

3- وضع أسس لمنهج العمل الولائى المستند على التخطيط ودراسات الجدوى لزيادة كفاءة الموارد المستخدمة في التنمية .

4- إنتهاج مبدأ التخطيط العلمي المبنى على توجيهات البرامج الاقتصادية القومية والشفافية في التعامل وتوظيف الموارد وفق قاعدة من المعلومات .

5- تدعيم دور الصندوق لأداء وظيفته كآلية مستقبلية لترسيخ دعائم الحكم الاتحادي .

فى إطار المزيد من الدقة فى تنفيذ السياسات الكلية للدولة تم تحويل الدعم التنموى من وزارة المالية والاقتصاد الوطنى للصندوق القومى لدعم الولايات بيقوم بتوزيعه بين الولايات ، ووضع الصندوق معيارا لتوزيع الدعم ، يقوم على العناصر التالية ([1]) :

1- الأهمية الإستراتيجية من ناحية آثاره على التنمية الاقتصادية وتحقيقه للإستقرار الاقتصادى وإسهامه فى تنمية المجتمع وزيادته لمساهمة الولاية فى الناتج القومى للإنسان

2- أثر المشروع على الإنسان والحيوان ، وذلك مثل تأمينه للإحتياجات الأساسية للإنسان فى مجالى الماء والغذاء ، ومساعدته فى إستقرار الثروة الحيوانية وتقليله للهجرة ومساهمته فى التنمية الزراعية مع المحافظة على البيئة بالإضافة لإسهامه فى حركة التنمية الاجتماية.

3- درجة الحاجة إلى المشروع : ويقصد به الأهمية التى تعود من تنفيذه من تنمية ووقف الهجرة وإذا كان سيساهم فى إخراج الولاية من الدعم الإتحادى ، بالإضافة إلى أهمية المشروع الاستراتيجية والأمنية .

4- توافق المشروع مع البعد التنموى : ينظر إلى مدى توافق العمل التنموى الولائى والمحلى مع الخطة القومية للتنمية ، و إن تنفيذه يساعد على تحريك التنمية فى القطاعات الولائية الأخرى ويحرك الموارد فى العديد من المحليات بما يمكنه من مقابلة إلتزاماتها المالية .

5- المردود الاقتصادى للمشروع ، من ناحية تنميته لموارد وإيرادات الولايية للخروج من مظلة الدعم الإتحادى .

6- البعد الاجتماعى ، مدى مساهمته فى تنمية المجتمع وترقينه لتحقيق التحول الاجتماعى المنشود ومساهمته فى معالجة الفقر عن طريق توسيع فرص الإنتاج وتنشيطه لبرامج الأسر المنتجة .

7- حجم التكلفة ومقدرة الولاية على تنفيذ المشروع وحجم مساهمة الجهد الشعبى فيه أو الجهد الولائى .

8-التوازن الجغرافى , فتعطى الولايات التى عاشت التهميش فى الفترات السابقة .

[1] - أحمد مجذوب أحمد على , إدارة إستخدام الموارد المالية , المعهد العالى لعلوم الزكاة , الخرطوم , 2000م , ص ص 62, 63 .

وفى عام 1999م أنشأ المجلس الأعلى للموارد ،ومن اختصاصاته :

1- تسمية المشروعات القومية وتحديد نسب الولايات بما لا يقل عن 10 % من عائد أرباح المشروعات القومية .

2 – وضع الأسس لتوزيع أرباح المشروعات القومية بين الولايات .

3 – تحديد نسبة صندوق دعم الولايات من عائد إيرادات الموازنة المالية الاتحادية .

4 – رفع تقارير أداء دورية عن أعماله للمجلس الوطني.

الدور التنموى للتعاون :

التعاون كظاهرة اجتماعية ، قديم قدم البشرية ، وشمل العديد من أنماط النشاط الجماعي بين الأفراد المتمثل في العون والتضامن والمساعدة المتبادلة وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية لا يمكن أن تتحقق بالمجهود الفردي ، وموروس التعاون بالفطره في كافة المجتمعات منذ الأزل وبدى ذلك جلياً من خلال تعاون افراد المجتمع الواحد في اقامة المساكن او جني المحاصيل الزراعية كالقمح والذرة وفي مناسبات الافراح والاتراح ومعالجة اثار الكوارث الطبيعية والحروب حيث كان الناس يندفعون فطرياً لتقديم العون والمساعدة لصاحب الحاجة ويتوقعون المعاملة بالمثل عند حاجتهم لهذا العون ايضاً . وعليه نستطيع القول ان كلمة التعاون تعني المشاركة والمساعدة المتبادلة والعمل معاً وانه طريقة مثلى لتأدية وانجاز الاعمال بشكل افضل واسرع والتعاون ليس هدفاً بحد ذاته ولكنه وسيله فضلى لبلوغ الهدف .

نشأة وتطورالحركة التعاونية السودان :

شهدت أواخر العشرينات من القرن الماضي المحاولات الأولى لإقامة شكل تعاوني منظم، وذلك بتشجيع من حكومة المستعمر، ولا جدال في أن البدايات الأولى للحركة التعاونية السودانية كانت زراعية بظهور جمعيات التسليف الزراعي بدلتا طوكر، وبتشجيع من الحكومة لحماية المزارعين من استغلال التجار والمرابين الذين يقدمون سلفيات مجحفة لزراعة القطن الذي توسعت فيه الحكومة ، والغرض الأساسي ليس حماية المزارعين ومصالحهم بل ضمان تحقيق إنتاجية عالية مع إمكانية تسويق هذا الإنتاج بما يعود بالمصلحة والدفع للحكومة ، ولقد أدى ذلك إلى فشل التجربة واتجاه الحكومة إلى زراعة وإنتاج القطن طويل التيلة بمشروع الجزيرة بالتعامل مع المزارعين مباشرة دون تنظيمهم في

شكل جمعيات تعاونية . في عام 1937م تكونت أول جمعية تعاونية بمبادرة شعبية سميت بالشركة التعاونية توالت بعدها التعاونيات في المديرية الشمالية ثم ظهرت أول جمعية تعاونية بمشروع الجزيرة بقرية ودسلفاب لطحن الغلال واستجلاب الجرارات والمحاريث وكان ذلك في عام 1944م ، وفي العام 1948م اتخذت الحركة التعاونية شكلها القانوني بصدور أول قانون للتعاون بالبلاد ، والذي اكتمل في العام 1952م . لقد ركز هذا القانون على الجانب الاقتصادي أكثر من الجانب الاجتماعي ، لذلك ولعدة أسباب أخرى لم ينل هذا القانون ثقة الحركة التعاونية الوطنية ، فعلى الرغم من أنه في العام 1948م نفسه قد شهد تسجيل أول جمعية تعاونية وهي جمعية ودرملي التعاونية الزراعية ، إلا أن ما تم تكوينه من جمعيات تحت هذا القانون قليل ، بالإضافة لقلة وضعف العضوية ومن ثم ضعف أثر التعاونيات اقتصادياً واجتماعياً ([1]).

في المجال الزراعي بلغت نسبة التعاونيات الزراعية 59% في العام 52-1953م من إجمالي العدد الكلي والتعاونيات الاستهلاكية 3% فقط ، ولكن منذ العام 55-1956م أصبحت النسبة 34% للتعاونيات الإستهلاكية وتقلصت نسبة التعاونيات الزراعية إلى 48%. على أن القفزة الكبرى فيما يتعلق بالكم دون الكيف ، كانت في منتصف السبعينات حيث تضاعفت في العام 1975م عدد التعاونيات إلى 9 مرات عما كانت عليه في العام 54-1955م وتضاعفت العضوية 14 مرة ثم توالى التضاعف في العام 79-1980م ليصل عدد التعاونيات إلى 4868 جمعية تعاونية بعد ما كان 2135 عام 1975م ، ثم قفز العدد إلى 8332 عام 1993 ثم إلى أكثر من 9000 جمعية عام 1995 وبلغ عدد التعاونيات الاستهلاكية حوالي 80% من إجمالي العدد الكلي للتعاونيات السودانية ([2]) ولعل من أبرز الأسباب التي أدت إلي تدهور التعاونيات وبخاصة التعاونيات الإنتاجية الحرفية والزراعية إغفال الدولة "للهوية التعاونية" وللدور الحيوي والبارز للتعاون بعدم إسناد دور يذكر للتعاونيات في خطط وبرامج التنمية ، بالإضافة إلي المشاكل المتعلقة بعدم استخدام التكنولوجيا الزراعية والإعتماد في الغالب علي التكنولوجيا المستوردة والتي كثيرا ما لاتكون ملائمة للواقع السوداني . والحقيقة إن الحركة التعاونية نشأت في الزراعة ثم أصبحت بشكل متزايد استهلاكية التوجيه وتجنح للتمركز في المراكز الحضرية ، "فالهوية التعاونية" ريفية

[1] - حسن الوديع السنوسى ، الحركة التعاونية بالسودان تحت الحكم البريطانى (الخرطوم : مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية – مجلة محاور ، المجلد الأول جامعة أم درمان الأهلية : يوليو 1998م) ، ص 99 .

[2] - نفس المصدر , ص 102.

زراعية تضامنية وإنتاجية . إن التعاونيات الزراعية محدودة الأثر في الإنتاج والمنتجات والمدخلات الزراعية وفى التصنيع الزراعي .

دور التعاونيات فى التخفيف من حدة الفقر :

1- التعاونيات تجمع أفراد المجتمعات المحلية فى شكل فعال إما كمنتجين ليس لاى منهم القدرة على الانتاج منفردا أو كمستهلكين لا يستطيع أى منهم فى حدود قوته الشرائية المحدودة أن يتعامل مع السوق العادى وأسعاره العالية ومن ثم فالتعاونيات تخلق أنشطة مولدة للدخل أو تعظم الإستفادة للقوة الشرائية للاعضاء ، وفى كلتا الحالتين فإنها تسهم بشكل فعال فى الحد من ظاهرة الفقر وتخفيف أثارها .

2- التعاونيات تقدم جزء من الفائض الذى تحققه (يبلغ 5% من صافى الفائض فى كثير من القوانين) للبيئة المحلية وهى بهذا ترفع من المستوى الاقتصادى والاجتماعى.

3- قدرة التعاونيات على الوصول الى الفقراء فى مناطقهم المختلفة ، فالتعاون نتاج تجمع أفراد لا يستطيع أى منهم منفردا أن يحل مشكلته ، وبينما لم تستطع الشركات والهيئات والمنظمات العامة أن تصل الى هؤلاء الفقراء لأن التواجد الرسمى يكاد يكون منعدما فى العشوائيات ، وبينما لا يجد القطاع الخاص حافزه الربحى للعمل فى هذه المناطق لذلك تبرز أهمية التعاونيات سواء مجال السلع والخدمات كآلية وحيدة منطقية .

4- وتحتاج التعاونيات الاستهلاكية لتحقيق فعالية حضورها فى هذه المناطق الى تعويض من الدولة حيث أن التعاونيات فى هذه الحالة تؤدى أدوارا كان لزاما على الدولة تقوم بها ، وفى مقابل ما يترتب على القيام بهذا الدور من استقرار اقتصادى واجتماعى.

5- أن التعاونيات وهى لا تستهدف الربح تعظم القوة الشرائية للمتعاملين معها وتقدم لهم بالتالى إحدى صور الدعم ، وتجعلهم أكثر قدرة على اشباع احتياجاتهم ، ومن ثم يقترب الكثيرين من الفقر بل يتخطونه من جراء تعاملهم مع التعاونيات .

6- تقدم التعاونيات مجالات لبيع منتجات الأسر الفقيرة ، ومن ثم توفر لها استقرار مصدر الرزق ، أيضا المشروعات القائمة على القروض الصغيرة أو القروض متناهية الصغر التى يلجأ اليها الصندوق الاجتماعى للتنمية وتعانى مشاكل تسويقية حادة تجد فى التعاونيات متنفسا لها لعلاج هذه المشكلة .

7- تحتاج هذه المناطق الى التعاون فى مجال الخدمات المختلفة كالخدمات التعليمية والخدمات الصحية وخدمات البيئة وخدمات النقل ، وبدون هذه التعاونيات تظل حاجة هذه المجتمعات إلى تلك الخدمات بدون إشباع .

التعاونيات وقضية البطالة :

تشير البيانات الرسمية الى إرتفاع معدل البطالة الى أكثر من 9,9% في بعض الدول هذا مع عدم وجود نظام إعانة للعاطلين عن العمل الأمر الذى يؤدى إلى تزايد الاتجاه الى العنف والجريمة ، وتتميز البطالة فى السودان بأنها تجمع أنواع البطالة المختلفة وترتفع نسبة البطالة بين الشباب كما ترتفع هذه النسبة بين المتعلمين الأمر الذى يعنى إهدار أهم عناصر الانتاج فى المجتمع . وتستطيع التعاونيات أن تسهم فى الحد من مشكلة البطالة بالأتى ([1]) :

1- إقامة مجمعات تعاونية استهلاكية جديدة ، وإدخال أنشطة جديدة يخلق آلاف فرص العمل .

2- أيضا تسهم التعاونيات فى الحد من مشكلة البطالة عن طريق زيادة طلبها فى السوق من المنتجات الصناعية والزراعية مما يؤدى الى زيادة تشغيل المنشآت القائمة بهذا الإنتاج وإتاحة فرص عمل إضافية فيها .

3- كما أن التعاونيات من خلال الانشطة التدريبية تقوم بإصقال مهارات العناصر البشرية المستهدفة بالتدريب ومن ثم تأهيلها للإلتحام بفرص العمل التى تحتاج مثل هذهالمهارات.

4- ويتبنى الدعوة لانشاء جمعيات تعاونية للخدمات فى مجالات البيئة، والخدمات التعليمية ، والخدمات الصحية ، وخدمات النقل ، والخدمات السياحية ، والخدمات الثقافية ، وغير ذلك من المجالات المختلفة التى تغطيها الخدمات من شانه أن تتيح مزيدا من فرص العمل ويحد من مشكلة البطالة .

5- تجمع الراغبين فى العمل فى شكل من أشكال التعاون الحرفى أو الزراعى ، لتنفيذ مشاريع نشر الصناعات الحرفية لاتاحة فرص عمل جديدة للشباب بالتعاون بين الاتحاد التعاونى الحرفي ومنظمات المجتمع المدني وجهات الاختصاص. وذلك في شكل مشروعات تستهدف خلق فرص عمل للشباب واعداد جيل جديد من صغار رجار الأعمال، من خلال الإلتزام بتوفير المقومات الاساسية لنجاح الانشطة الجديدة ومن بينها التمويل المباشر وتبنى برامج تدريب المستهدفين وتقديم المعونة الفنية لتحسين مواصفات المنتجات والترويج الاجتماعى للمشروع لاجتذاب أكبر عدد ممكن من الأفراد من الإنضمام إليه .

[1]- محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبى ، الوضع الراهن للحركة التعاونية فى السودان وآفاق المستقبل ، الحوار المتمدن ، www.ahewar.org

التعاونيات والتنمية :

1- الجمعيات التعاونية بالمحليات يمكن أن تكون منافذ رئيسية لتسويق منتجات شباب الخريجين والتعاونيات الانتاجية الحرفية والزراعية والسمكية بنظام المشاركة بين المنتج والجمعية ، ويمكن أن ترعى الدولة ذلك بالاشتراك مع الاتحادات التعاونية وتوفير أماكن العرض الملائمه والعمالة المدربه لادارتها والنظام الذى يمكن المنتج من الحصول على عائد يحفزه على الاستمرار فى الإنتاج وتطويره ويتيح للجمعية فائضا يجعلها تتوسع فى هذا النظام بما يعود بأكبر الأثر فى الحد من ظاهرة البطالة.

2- الجمعيات التعاونية بالمحليات يمكن أن تكون منافذ رئيسية لتسويق المنتجات الريفية خاصة منتجات التعاونيات الزراعية بما يؤدى الى حماية المنتج الزراعى من استغلال الوسطاء ويقدم حماية إيجابية لمستهلك المدينة فى الحصول على هذه المنتجات بأسعار معقوله.

3- يمكن ان تنشط الحركة التعاونية الاستهلاكية والاسكانية فى المناطق المتأثرة بالحرب والكوارث الطبيعية بما يؤدى الى تنمية قيم التضامن من ناحية وتثبيت السكان فى هذه المناطق من ناحية أخرى فضلا عن حماية هؤلاء السكان من المغالاة فى أسعار السلع الاستهلاكية أو تعرضهم لإستهلاك سلع رديئة .

4- يمكن أن تنشط الحركة التعاونية الاستهلاكية والاسكانية فى المناطق الشعبية والعشوائية باعتبارها الموزع الرئيسى لسلع الطبقات الفقيرة والذى يوفر لهذه الطبقات مسكن ملائم فى حدود قدرتها وبما يسهم فى تنمية هذه المناطق عن طريق مشاركة أفرادها فى توفير احتياجاتهم من خلال الإطار القانونى

5- تحتاج المجتمعات المحلية الى تحقيق معدل سريع لانتشار جمعيات الخدمات التعاونية الاستهلاكية والانتاجية فى مجالات خدمة البيئة والمجالات التعليمية والصحية ومجالات نقل الركاب فى ربوع المحافظات بما يؤدى الى تحسين مستوى هذه الخدمات وتهذيب أسعارها.

تجارب التنمية المحلية في السودان :

تم إعتماد مبلغ (40) ألف جنيه فى الخطة العشرية لتنفيذ المشروع التجريبى لتنمية المجتمع المحلى بريفى مديرية الخرطوم آنذاك ومشروعات مماثلة والتى كان مؤملا إنتشارها فى سنوات الخطة ، إلا أن التنفيذ إقتصر على ذلك المشروع فقط ، وذلك على الرغم من موافقة مجلس الوزراء سنة 1966م على قيام لجنة قومية لتنمية المجتمع المحلى ومنحها كافة الصلاحيات التى تمكنها من وضع السياسات العامة والتخطيط فى هذا المجال لتعميم

التجربة على نطاق القطر ، وبالفعل تقدمت اللجنة بخطة خمسية ، إشتملت على إنشاء (45) مشروعا . وكان الأمل معقودا على أن يتم تنفيذ (9) مشروعات سنويا بواقع مشروع تجريبى واحد لكل محافظة من المحافظات التسع للبلاد آنذاك ([1]).

المشاركة الشعبية فى التنمية :

لقد كان ومازال الريف السودانى يستمتع بما يسمى بالنفير ، والنفير هو مشاركة شعبية تعتمد أساسا على القوة المعنوية لأفراد المجتمع السودانى ، ويشمل المجهودات المبزولة فى بناء المنازل أو الحصاد أو الكوارث الطبيعية من أمطار وفيضانات وغيرها . وتعتبر مؤسسة النفير ذات جذور عميقة فى إطار إحتياجات المجتمع الريفى وتكافله ، ومع مرور الزمن تطور نظام النفير ليشمل المشاركة المادية والمعنوية حيث إمتد بناءه إلى تأسيس الخدمات الاجتماعية والاحتياجات الأساسية للمجتمع مثل بناء المراكز الصحية والمدارس وغيرها فى إطار نفرة المجتمع وتحسين أوضاعه والقيام بما هو واجب على طريقة العرف السودانى .

تتعدى هذه المشاركة فى بعض الأحيان لتصبح جزء أساسى فى بناء المجتمع المحلى حيث تشمل الجمعيات الأسرية والجمعيات الخدمية والجمعيات التعاونية ، ونجد أن هذا التراث قد أصبح جزءً أصيلاً من الإدارات المحلية فى السودان ، وعليه نجد أن دستور السودان ودساتير الولايات لا تخلو من إشارات واضحة لهذا الجهد الشعبى .

تركز التنمية فى المجتمعات المحلية على روح التعاون والتعاضد بين أفراد المجتمع من خلال المشاركة الشعبية مع المجهودات الحكومية ، وتعتبر المشاركة الشعبية هى العنصر الفعال فى فى قيام مشاريع التنمية المحلية وتحقيق أهدافها وذلك من خلال تشجيع وتحفيز وتحريض المواطنين على التعاون والمساهمة فى عملية التنمية ، وفيما يلى نعرض بعض الأمثلة لتجربة مشاريع التنمية فى السودان :

1- مشروع تنمية المجتمع بولاية الخرطوم :

نشأ مشروع تنمية المجتمع المحلى بالخرطوم تحت إشراف وتخطيط خبراء متخصصين في تنمية المجتمع من قبل هيئة الأمم المتحدة حسب مفهوم وأسلوب ومنهج تنمية المجتمع لتطوير المجتمعات المحلية والعمل على إشراكها في التنمية . وفى عام 1963م قام مشروع تنمية المجتمع بريفي الخرطوم في ثمانية قرى ، وخصصت الدولة لهذا المشروع ميزانية

[1]- ساتى زياده الحاج عيسى , تنمية المجتمع المحلى بالمناطق الريفية بمحافظة الخرطوم (حلوان : رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الخدمة الاجتماعية , جامعة حلوان , مصر : 1977م).

قدرها مائة ألف جنيه ، وفى العام 1975م خصصت له ميزانية قدرها 200 ألف جنيه حيث قد تم إدراجه ضمن مشاريع الخطة التنموية الخمسية (70-1975م) أسوة بالمشاريع

التنموية كمشروع الجزيرة ، ومشروع الجنيد . وقد أدى نجاح هذا المشروع إلى تبنى مواطنو المناطق المحلية المجاورة لعدد من المشروعات المشابهة ([1]). وهكذا نرى أن المشاركة الشعبية مع مجهودات الحكومة أعطت نموذجا شاخصاً لإمكان نجاح مثل هذه المشاريع فى التنمية المحلية ثم التنمية القومية لو قدر لهذه المشاريع أن تجد العناية والإهتمام لإستمرت وإنتظت البلاد بأسرها مشاريع التنمية المحلية .

يغطى المشروع رقعة واسعة في ولاية الخرطوم وحدوده الإدارية هي حدود الولاية :

1- منطقة غرب النيل. 2- منطقة شرق النيل. - منطقة مابين النيلين.

تخصصت كل منطقة من هذه المناطق في أنواع معينة من الأنشطة الاقتصادية وفقا لخطة المشروع المرسومة والتي ترتكز على التغيير الاجتماعي والعمل الجماعي وقد حظيت المنطقة الشرقية على نوعين من النشاط الاقتصادي :

1- النشاط الرعوي وتمثله المنطقة الواقعة بين ابودليق وود رملي.

2- النشاط الزراعي وتمثله القرى الواقعة من الخوجلاب حتى الجيلى.

3- أما منطقة ما بين النيلين فنشاطها اخذ في التنوع والتي تضم مناطق جبل أولياء وقرى الشقيلاب . ويزاول الناس في المنطقة الغربية الزراعة المطرية وخاصة في قرى الهجليجية والتريس والسلمانية غرب والشقيلة .

وقدم المشروع عدد من الخدمات نجملها بدون تفصيل في :

خدمات الإسكان والتخطيط ، خدمات الإرشاد الزراعي ، النقل والمواصلات ، النشاط التعاوني ، الإرشاد النسوى ، رعاية الطفولة والأمومة ، الترويح والترفيه ، الصحة العامة ، تعليم الكبار والتأهيل والتدريس ، والمراكز الاجتماعية.

2-مشروع تنمية المرأة في ريفي شندى :

بالتعاون مع صندوقي الأمم المتحدة والتنمية الصناعية وغطى 25 قرية وركز على تدريب القيادات النسوية على أنشطة متعددة لمدة ثلاث سنوات .

[1] - شيخ الدين يوسف من الله , مصدر سابق , ص 95.

3- مشروع العمالة المكثفة : تم هذا المشروع في منطقة النيل الأبيض بالتعاون مع منظمة العمل الدولية

4- الجامعات :

عند تطبيق اللامركزية في الحكم تمت مراجعة للتعليم العالي وقد قامت ثورة للتعليم العالي بالسودان، فكان أهم قرارات ثورة التعليم العالي عام 1989م مضاعفة القبول في التعليم العالي كما قامت بإنشاء جامعات وكليات جديدة في ولايات السودان المختلفة ، وقد تبنت الجامعات برامج تنمية المجتمع من خلال تأسيس كليات تنمية المجتمع التي تهدف إلى خدمة كل قطاعات المجتمع في مجالات الصحة والتعليم ومحو الأمية وتعليم الكبار والتأهيل والتدريب وتمليك وسائل الإنتاج وخدمة المجتمع ([1]) ، إذ يمكن للوحدات المتخصصة أن تقدم برامج عامة ومهنية ونشاطات خاصة لخدمة الأفراد والجماعات والهيئات والمؤسسات الأهلية والحكومية في المجتمع المحلى .

5- مشروعات المجتمعات الصديقة للأطفال :

تم تنفيذه بالتعاون بين حكومة السودان ومنظمة اليونسيف وحكومات الولايات ويعتبر أنموذجا للتنمية المحلية والريفية المتكاملة إذ يقدم حزمة من الخدمات في مجالات التعليم والصحة والمياه وترقية المجتمع وبرامج الأمومة والطفولة .

كانت تلك نماذج من التنمية المحلية في السودان والتي ساعدت عليها اللامركزية في الحكم التي ينتهجها السودان والتي وفرت بعض التشريعات المساعدة على التنمية المحلية.

[1] - ناصر الأمين صالح ، دور الجامعات فى خدمة المجتمع – دراسة حالة جامعة الدلنج (الدلنج : مجلة البحث العلمى للعلوم والآداب ، جامعة الدلنج , العدد الثامن : 2010م) ، ص 77.

المبحث الثانى

هيكل نشاطات التنمية بالمحليات

الموقع :

تقع محليتى شندى والمتمة فى الجزء الجنوبى لولاية نهر النيل ، حيت تقع محلية شندى على الضفة الشرقية لنهر النيل بين خطى طول 23 و24 درجة شرقا وتمتد من المسيكتاب جنوبا وحتى قرية الضيقة شمالا مع حدود محلية الدامر شمالا وتحدها من جهة الشرق ولايتى القضارف وكسلا , وتبلغ مساحتها 14596 كيلو متر مربع . بينما تقع محلية المتمة على الضفة الغربية لنهر النيل بين خطى الطول 31,10 و33,43 شرقا ودائرتى العرض 16,20 و17,22 شمالا , وتمتد شمالا حتى قرية بقروسى مع الحدود مع محلية الدامر وجنوبا حتى قرية الوفاق مع الحدود مع ولاية الخرطوم و تمتد غربا حتى حدود الولاية الشمالية .

اختلفت الأراء فى تفسير معنى أسم شندى ، فذهب البعض إلى أن الكلمة نوبية قديمة ومعناها البيع نقداً ، رأى آخر يرد الاسم بسبب دهشة وتعجب إستغراب أستغراب أهل البادية من رؤية منارة المسجد الذى شيده الأمير ضواب بن غانم فى المدينة فكان البدو يتسألون عند رؤيتها بقولهم "شنى دى " وتردد هذا الإسم كثيرا حتى سميت به ([1]) .بينما يرجع اسم المتمة إلى أنها كانت تعقد فيها الأمور والقضايا فإذا اتخذت القرارات قيل تم الأمرفيسرى على كل الناس ([2]).

المناخ :

يسود فى محليتى شندى والمتمة المناخ الصحراوى الجاف ، حيث تبلغ درجة الحرارة أوجها فى شهرى مايو ويونيو ويبلغ أعلى معدل لها فى فى شهر مايو ليسجل (35) درجة مئوية ، وتنخفض فى درجة الحرارة فى الشهور من نوفمبر وحتى مارس ,حيث يبلغ أدنى معدل لها 22 درجة مئوية فى شهر يناير . وتهب عليها رياح شمالية إلى شمالية شرقية محملة بالأتربة . وأعلى معدل للأمطار لا يزيد عن (54) مليمتر فى شهر أغسطس ، ويبلغ المعدل السنوى (100) مليمتر .

[1] - ناصر محمد عثمان عبد الرحمن ، مدينة شندى النشأة والتاريخ (شندى : مجلة جامعة شندى ، العدد الأول : يناير 2004م) ، ص 119.
[2] - ياسر محمد عثمان حماد ، اتجاهات الخصوبة والصحة الإنجابية لمحلية المتمة بولاية نهر النيل ، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة الخرطوم : 2008م) ، ص 83 .

التطور الادارى :

نتيجة لتعاقب النظم الإدارية على حكم السودان منذ الإستقلال وصدور العديد من القوانين التى تنظم الإدارة ، فقد مرت المنطقة بعدة مراحل وأنماط إدارية ، بصدور قانون الحكم المحلى عام 1951م كانت منطقة شندى والمتمة تتبع لمفتش مركز شندى وذلك حتى عام 1956م ، أصبحت المنطقة الجنوبية شندى والمتمة وحتى قرية أم الطيور تتبع للمديرية الشمالية , وبعد العام 1971م وبصدور قانون الحكم الشعبى المحلى أصبحت شندى والمتمة كمناطق تمثل الجانب الإدارى وبها مجالس ريفية بلدية تتبع لمديرية النيل وعاصمتها الدامر ، وبصدور قانون الحكم الإقليمى عام 1980م ، والذى بموجبه أصبح الإقليم الشمالى أحد الأقاليم السودان التسعة ووفقا لقانون الحكم المحلى عام 1981م ، أصبحت شندى والمتمة مجلس واحد يدار من شندى وبه مجالس وسيطة فى كل من حجر العسل وريفى شندى وكبوشية وريفى ودحامد ([1]).

فى العام 1990م وبقيام نظام الحكم الإتحادى تم تقسيم المنطقة إلى محافظة شندى ومحافظة المتمة ، وبصدور المرسوم الدستورى الرابع فى العام 1994م والذى بموجبه تم إعادة تقسيم الولايات ، تم تقسيم الولاية الشمالية إلى الولاية الشمالية وولاية نهر النيل ، تم تسمية شندى كمحافظة والمتمة أيضا كمحافظة تتبع إلى ولاية نهر النيل وبكل محافظ توجد محليات وظل هذا الوضع حتى صدور قانون الحكم المحلى عام 2003م والذى بموجبه صارت المحافظات محليات والمحليات القديمة وحدات إدارية .

تتكون محلية شندى حاليا من خمسة وحدات إدارية هى :

1- وحدة مدينة شندى .

2- وحدة ريفى شمال شندى .

3-وحدة كبوشية .

4- وحدة ريفى جنوب شندى .

5- وحدة ريفى حجر العسل .

بينما نجد أن محلية المتمة تضم ثلاث وحدات إدارية هى :

1- وحدة مدينة المتمة .

[1]- رابح أحمد مضوى ، ضابط إدارى ، محلية شندى ، مقابلة بمكتبه بالمحلية بتاريخ 2014/11/12م .

2- وحدة ود حامد .

3- وحدة طيبة الخواض .

السكان :

حسب تعداد 2008م ، بلغ عدد سكان محلية شندى (269416) نسمة ، بينما بلغ عدد سكان محلية المتمة (151889) نسمة ([1]) . والجدول التالى يوضح توزيع السكان حسب الوحدات الإدارية المختلفة لمحليتى شندى والمتمة .

جدول رقم (6) يوضح توزيع السكان بمحليتى شندى والمتمة 2008م

الوحدة الإدارية	عدد السكان
وحدة شندى	65263
ريفى شندى (جنوب وشمال)	100230
كبوشية	49409
حجر العسل	54321
وحدة المتمة	51790
طيبة الخواض	46409
ودحامد	53690

المصدر : الجهاز المركزى للاحصاء ، جمهورية السودان ، 2008م .

يشكل الجعليون أغلبية السكان بمحليتى شندى والمتمة ، ولكن بسبب عمليات الحراك السكانى وماتعرضت له المنطقة من أحداث سياسية نجم عنها هجرات منها وإليها ، فقد تعرضت المنطقة إلى نزوح كبير إثر حملات الدفتردار الإنتقامية بعد مقتل إسماعيل باشا فى شندى ، واستقبلت نزوح عدد كبير من القبائل الأخرى مثل قبيلة الشايقية وذلك لغنى المنطقة بالأراضى الزراعية كحوض ود حامد وحوض سلوة ، كانت أغلب هذه الهجرات فى فترتى الإستعمار التركى والأنجليزى وبتشجيع منهما بغرض زيادة الإنتاج الزراعى وتطويره ، وإستقر هولاء المهاجرون فى مناطق كبوشية وشندى وقندتو وحجر العسل وود الحبشى ([2]) ، وفى فترة الثمانينات من القرن العشرين ونتيجة لسنوات الجفاف الطويلة استقبلت المنطقة هجرات لبعض القبائل الرعوية مثل قبائل الحسانية والكواهلة والكبابيش ، بالاضافة لوجود بعض الإثنيات الأخرى كالجنوبيين والفلاته و النقادة الأقباط الذين استقرو فى مدينة شندى .

[1]- جمهورية السودان ، الجهاز المركزى للاحصاء , السودان ، تعداد 2008.

[2] - جعفر حامد البشير ، مملكة الجعليين الكبرى (السودان فى القرية والمدينة) (الخرطوم : دار عزة للنشر والتوزيع : 2004م) ، ص 193 .

الجدول التالى يوضح عدد الأسر حسب نمط المعيشة بمحلية شندى والمتمة حسب تعداد السكان الخامس عام2008م .

جدول رقم (7) يوضح توزيع الأسر حسب نمط المعيشة بمحليتى شندى والمتمة للعام 2008م

المحلية	الوحدة الإدارية	رحل	ريف	حضر	المجموع
محلية شندى		830	33508	11740	46078
	وحدة شندى	0	256	9525	9781
	ريفى شندى	830	17225	0	18055
	كبوشية	0	6679	2215	8871
	حجر العسل	0	9348	0	9348
محلية المتمة		305	22708	2051	25064
	المتمة	258	6227	2051	8536
	طيبة الخواض	0	7897	0	7897
	ودحامد	47	8584	0	8631

المصدر : الجهاز المركزى للاحصاء ، جمهورية السودان ، 2008م.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد الأسر بمحليتى شندى والمتمة بلغ (71142) أسرة ، توزعت بالحضر عدد (13791) أسرة بنسبة (19,4%) ، بينما نجد أن الأسر التى تسكن الريف بلغ عددها (56216) أسرة بنسبة (79%) تقريبا ، بينما بلغ عدد الرحل (1180) أسرة بنسبة (1,6%) ، كما نجد أن غالبية السكان إستقرو فى الريف ، وبذلك حق لنا أن نقول بأن الريف خاصرة المدينة .

وبنظرة للتركيب النوعى للسكان حسب التعداد السكانى للعام 2008م ، نجد أن عدد الذكور بمحلية شندى قد بلغ (136771) نسمة بنسبة (50,8%) ، بينما بلغ عدد الإناث (132675) بنسبة (49,2%) ، بينما نجد أن عدد الذكور فى محلية المتمة (75781) نسمة بنسبة (49,2%) ، وبلغ عدد الإناث (76108) بنسبة (50,9%) ، ونلاحظ أن نسبة النوع تميل إلى الإناث بمحلية المتمة ، ويعزى ذلك لإرتفاع معدلات الهجرة بمحلية المتمة .

وبما أن معدل النمو السنوى للسكان فى السودان (2,8) حسب تعداد السكان للعام 2008م ([1]), فإنه يمكن تقدير السكان لمحليتى شندى والمتمة وفقا للجدول التالى

[1]- الجهاز المركزى للاحصاء , مصدر سابق .

جدول رقم (8) يوضح تقديرات عدد السكان لمحليتى شندى والمتمة (2009-2014م)

المحلية	2009	2010	2011	2012	2013	2014
محلية شندى	2769595	284714	292686	300881	309305	317965
محلية المتمة	156142	160514	165008	169628	174378	179261

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشر نمو السكان حسب تعداد 2008م

تم حساب تقديرات السكان للسنوات المختلفة بحساب الزيادة السنوية والتى تم حسابها بعدد السكان فى سنة الأساس مضروبا فى معدل النمو السنوى للسكان وقسمتها على 100، ويتم إضافة الزيادة لعدد السكان وهكذا للسنة التالية ([1]) ، نجد أن عدد السكان فى محلية شندى للعام 2014 قد بلغ (317965) نسمة تقريبا ، بينما (179261) نسمة تقريبا لمحلية المتمة .

النشاط الاقتصادى :

غالبية السكان بمحليتى شندى والمتمة يعملون بالزراعة وهى المهنة السائدة ، ثم بالتجارة بالأسواق

الزراعة :

تتوزع المشاريع الزراعية الحكومية بوحدات محلية المتمة المختلفة ويتم تقسيمها لحواشات بواقع خمسة فدان لكل حواشة تملك للمزارعين بالمنطقة ويتم رى هذه المشاريع بطلمبات كبيرة من نهر النيل وقد تمت كهربة هذه المشاريع الجدول التالى يوضح عدد المشاريع الحكومية بمحلية المتمة ومساحتها وتوزيعها على حسب الوحدات الإدارية :

[1]- عمر يوسف الطيب ، علم اجتماع السكان وتطبيقاته مع الوصف والتحليل المقارن لسكان السودان ، دار جامعة أفريقيا العالمية للطباعة ، الخرطوم , 2005م ، ص ص 217 ، 218.

جدول رقم (9) يوضح المشاريع الزراعية الحكومية بمحلية المتمة ومساحتها وتوزيعها

اسم المشروع	الوحدة الإدارية	المساحة بالفدان
المتمة	مدينة المتمة	900
مشروع السيال	المتمة	2150
الكمير/ طيبة	طيبة الخواض	4500
كلى/ الضواب	طيبة الخواض	9000
مدينى	ود حامد	3000
حوض سلوة	ود حامد	11000
حوض ود حامد	ود حامد	14000

المصدر الإدارة العامة للزراعة ، محلية المتمة ، 2013م .

بالإضافة إلى ذلك هنالك مشاريع زرعية استثمارية مثل مشروع (GLB) وهو استثمار لبنانى فى مساحة (245000) فدان تمت زراعة (7000) فدان أعلاف برسيم كتجربة وكل العمليات الزراعية تستخدم فيها تقانات حديثة ، وأيضا مشروع الروابى وهو استثمار سعودى وتبلغ مساحته (175000) فدان وهو عبارة عن مزرعة متكاملة وسوف يتم فيه إدخال الحيوان وإقامة مصنع للألبان . بالرغم من العقبات التى واجهت هذه المشاريع الاستثمارية والتى تمثلت أهمها فى عملية حيازات الأراضى بواسطه أهالى المنطقة ، ولكن تم التوصل إلى حلول بتمليك الأهالى نسبة (25%) من المساحات . وكما أن هنالك مشروع النقع تحت الإنشاء فى مساحة (250000) فدان ، ويتم حاليا زراعة حوالى (80000) فدان زراعة مطرية ، أضف إلى ذلك هنالك إمتداد لمشروع الكمير طيبة بمساحة (4500) فدان تمت الدراسة الميدانية والاجتماعية وستوزع بواقع (2,5) فدان لكل حواشة .

تنتشر فى محلية المتمة حيازات صغيرة متاخمة للنيل يتم ريها برفع الماء من نهر النيل بواسطة طلمبات صغيرة أو بحفر أبار إرتوازية (متر) ، تواجه هذه الحيازات مشكلة إنحسار النيل ويتم حلها بواسطة إدارة الزراعة بمحلية المتمة بواسطة حفر خندق بماحذاة الشاطى لتتمكن الطلمبات الصغيرة من رفع الماء ([1]) . وعادة يكون الموسم الزراعى لدورة واحد شتوية ، ويتم زراعة الفول المصرى والفاصوليا والبصل والبطاطس والقمح ويتم زراعة

[1]- فيصل حماد محمد ، مفتش زراعى ، الإدارة العامة للزراعة والثروة الحيوانية والغابات ، محلية المتمة ، مقابلة بتاريخ : 2014/10/20م .

الحمص والبطيخ والذرة باحواض ود حامد وسلوة . الجدول التالى يوضح متوسط الإنتاجية لبعض المحاصيل الزراعية للأعوام (2010 – 2014م) .

جدول رقم (10) يوضح متوسط إنتاجية الفدان بالجوال لبعض المحاصيل الزراعية بمحلية المتمة للفترة (2010 – 2014م)

السنة	الفول	القمح	الحمص	الفاصوليا	البطاطس	البصل
2010	8	7	6	9	145	140
2011	9	7	6	9	150	150
2012	9	8	6,5	9	160	170
2013	9	7	6	8	150	160
2014	10	8	6	9	170	150

المصدر : الإدراة العامة للزراعة والثروة الحيوانية والغابات ، محلية المتمة ، 2014م .

الزراعة فى محلية شندى

حوالى (80%) من سكان محلية شندى يمتهنون الزراعة ، وتشتهر المحلية بزراعة البصل وإنتاج الفواكه وعلى وجه الخصوص المانجو ، ونجد أن المساحات الزراعية تتوزع على المشاريع الحكومية ومشاريع خاصة ، والجدول التالى يوضح المساحات المزروعة بالمشاريع الحكومية والخاصة وعدد المزارعين .

جدول رقم (11) يوضح عدد المشاريع الحكومية والخاصة ومساحتها وعدد المزارعين بمحلية شندى

الوحدة	المشاريع الحكومية	المساحة بالفدان	المشاريع الخصوصية	عدد المزارعين
ريف شمال شندى	مشروع الجهاد	3000	4000	2500
ريف جنوب شندى	1- مشروع قندتو 2- مشروع الشهداء	5000 3000	4000	3500
كبوشية	1- مشروع كبوشية 2- مشروع البجراوية	4000 1000	8000	3000
حجر العسل	جمعية حجر العسل	3500	15000	5000
المجموع		19500	31000	14000

المصدر : الإدارة العامة للزراعة والغابات ، محلية شندى ، 2013م .

تعتبر الزراعة الحرفة الرئيسية لسكان محلية شندى ، و أهم المحاصيل الزراعية البصل وذلك بنسبة (22%) ، الفول المصرى (12%) ، القمح بنسبة (8%) ، الخضروات حوالى (10%) ، أعلاف وبرسيم بنسبة (25%) ، بستنة (5%) ، بطاطس بنسبة (5%) ، هذا بالإضافة لمحصولات أخرى كالفاصوليا والحمص والتوابل بنسبة (25%) , وقد تضاعفت المساحة المستغلة فعليا من (30000) فدان فى العام 2000م إلى (60000) فدان فى العام 2012م . وتعتبر الإنتاجية متدنية ، وفى دراسة ميدانية قامت بها إدارة الزراعة بمحلية شندى وجد فيها أن متوسط إنتاجية الفدان الواحد من البصل حوالى (130) جوال والفول المصرى (7) جوالات والقمح (4) جوالات وبلغ متوسط إناجية البطاطس (150) جوال ([1]).

تعتبر محلية شندى من المحليات الجاذبة للاستثمار المحلى والأجنبى ، خصوصا فى قطاع الزراعة ، فقد بلغ عدد المشاريع الزراعية الاستثمارية عدد (40) مشروع حتى العام 2013م ([2]) ، وأهم هذه المشاريع :

1- مشروع تالا الزراعى فى مساحة (30000) فدان والمستغل منها حاليا 1300 فدان .

2- مشروع المأمون فى مساحة (30000) فدان .

3- مشروع جياد (30000) فدان والمستغل منها 500 فدان .

4- مشروع كراون وتبلغ مساحته (4000) فدان والمستغل منها 1500 فدان .

5- أمارات الخير ومساحته (3000) فدان

6- مشروع الملك عجيب فى مساحة (5000) فدان .([3])

وقد دخلت معظم هذه المشاريع دائرة الإنتاج ، وإن كان كل تركيزها على إنتاج الأعلاف ، إلا أنها قد ساهمت فى إدخال تقنيات حديثة كالرى المحورى والرزازى والرى بالتنقيط وإستخدام الميكنة فى العمليات الزراعية ، وقد أدخلت محاصيل جديدة بالمنطقة كالأرز الهوائى ، وأيضا ساهمت فى تشغيل العمالة المحلية .

التجارة والأسواق :

يعتبر النشاط التجارى الحرفة الثانية لسكان محليتى شندى والمتمة فبالإضافة لسوق مدينة شندى توجد أسواق ريفية منتشرة بالوحدات الإدارية المختلفة كما هو موضح بالجدول التالى

[1]- الإدارة العامة للزراعة والغابات , محلية شندى , 2012م.

[2]- الإدراة العامة للإستثمار محلية شندى ,2013م.

[3]- www.atbara-tradepoint.org/index.php/investment

جدول رقم (12) يوضح توزيع الأسواق الريفية بمحليتى شندى والمتمة 2014م

	الوحدة	عدد الرخص التجارية
سوق كبوشية	كبوشية	80
سوق ديم القراى	كبوشية	159
سوق البسابير	حجر العسل	50
سوق المتمة	المتمة	70
سوق سلوة	المتمة	11
سوق ود حامد	ود حامد	160
سوق النوراب	طيبة الخواض	176
سوق المكنية	طيبة الخواض	45
سوق قوز بره	طيبة الخواض	60

المصدر : إعداد الباحث من سجلات التحصيل بالوحدات الإدارية المختلفة ، 2013م .

نلاحظ إنتشار الأسواق بمحلية المتمة ، وإن عدد الرخص التجارية المصدق بها بواسطة المحليات لايعكس حجم السوق على الطبيعة ، وقد قام الباحث بجولات استطلاعية لمعظم هذه الأسواق ، فمثلا سوق كبوشية والذى يتجاوز عمره 60 عاما يأتى إليه المواطنون من المحمية شمالا وحتى قرى جنوب ريفى شندى ومن المناطق الخلوية حتى أم شديده شرقا فى فترة تمتد من الصباح وحتى العصر ، وكما نجد سوق المكنية يعج يوم الثلاثاء بالمواطنين القادمين من السيال جنوبا وحتى الزيداب شمالا ، وأن هنالك حركة نشطة للتجارة يوميا بسوق ود حامد وسوق النوراب ومعظم هذه الأسواق تعمل دوريا وبالتناوب وأن معظم هذه الأسواق تقل فيها حركة التجارة والتسوق فى فترتى التحضير للزراعة والحصاد حيث أن معظم العاملين بها هم فى الأصل مزارعين .

الصناعة :

عرفت المنطقة الصناعة منذ وقت مبكر وتوجد بها عدة صناعات أهمها وأقدمها صناعة النسيج , حيث يوجد بها مصنع نسيج شندى ومصنع الكمالى بالنوراب بوحدة طيبة الخواض ولكنه توقف عن العمل ، كما يوجد بها مصنع الشمالية للصابون بمدينة شندى ، وتم إنشاء مصنع فابى للألبان بوحدة الريف الجنوبى لمحلية شندى والذى يعتبر من المشاريع الرائدة فى

تطوير قطاع الأبقار بالسودان وبه مزرعة لتحسين نسل الأبقار السودانية بتوطين الأبقار الهولشتاين بالسودان ويقوم بتوفير الألبان ومشتقاتها بجودة عالية وتغطى كل ولاية نهر النيل ويمد العاصمة بمنتجاته ، أيضا جارى العمل بمحلية المتمة بوحدة ودحامد فى إنشاء مصنع روابى للألبان ، هذا بالإضافة لصناعة الدواجن فى ريف محلية شندى بمجمعى الزهراء فى كل من الريف الشمالى ووحدة كبوشية حيث يقوم باستيعاب عدد (300) عاملة فى كل مجمع وذلك من خلال التمويل الأصغر بالتعاون مع منظمة الغيث والهيئة الشعبية لتطوير شندى . كما أن هنالك أعمال النسيج اليدوى فى كل من مدينة شندى والذى ينشط فيه الأقباط ، وأيضا فى النوراب وقرية المغاوير والنوراب , وإن كان قد هجر معظم العاملين فى النسيج اليدوى المهنة وبدأت فى الإنحسار . تلاحظ عدم وجود صناعات ريفية بالمنطقة تهتم بالمنتجات المحلية خاصة الزراعية .

السياحة :

تمثل السياحة أهم موارد الدخل القومى لكثير من الدول ، ففى الأونة الأخيرة تعاظم الإهتملام بالسياحة فى السودان فى إطار الاقتصاد الكلى للبلاد ، وكذا الحال فى ولاية نهر النيل ، حيث تمثل السياحة فيها المورد الثالث بعد الزراعة والصناعة ، وتم إدراجها ضمن المشروعات الإستراتيجية للولاية .

من أهم مظاهر التضاريس بولاية نهر النيل وجود نهر النيل ، الذى يجرى بطول 700 كيلو متر من الجنوب إلى الشمال ورافده نهر عطبرة ، مما جعلها مهدا لحضارات ممالك وادى النيل القديمة ، ومن أهمها مملكة مروى وآثارها فى البجراوية وأهراماتها والمدينة الملكية والنقعة والمصورات وآثار ودبانقا والضانقيل ، وكل هذه المواقع الأثرية تقع داخل محلية شندى وتتوزع فى وحداتها الادارية المختلفة .

تمتاز ولاية نهر النيل ومن ضمنها محلية شندى بمناخ يتراوح بين الصحراوى وشبه الصحراوى والذى ساعد على تواجد العديد من الحيوانات البرية والطيور المهاجرة من شمال وجنوب الكرة الأرضية فى مختلف المواسم ، ففى منطقة شرق شندى ، والتى تشمل مناطق البطانة وأب هشيم والنقعة والمصورات وبئر اللعنا تتواجد كميات كبيرة من الأرانب والقطا . ونجد فى منطقة غرب المتمة ومنطقة جبل الحسانية وهى زاخرة بالغزلان العادة والأرانب فى الأودية غربا بحوالى 70 كيلو متر ، وجنوبا وشمالا بمناطق الهيل والوهمة والبياضة والكربة

الختيماية وجبل النص ووادى أم بخيت وبئر ماحى ووعرة الفيل وأم سيال وأبو مريخ وجبل بنى فضل والقوز([1]) .

يوجد بمحلية شندى الشلال السادس (السبلوقة) جنوبا مع حدود ولاية الخرطوم ، حيث يخترق النيل سلسلة من الجبال مكونا مايشبه السبلوقة ، وتوجد بها أنواع عديدة من الأسماك والتماسيح ومايقرب من (25) نوعاً من الطيور بالإضافة إلى جزيرة مسكيت والجزيرة المعلقة ، نجد أن هنالك تنامى للسياحة الداخلية خاصة فى العطلات ونهاية الأسبوع تأتى أفواج من المواطنين لشلال السبلوقة من ولاية الخرطوم , وإن كانت البيئة المحيطة به تحتاج للإهتمام والترقية لجذب السياح بإقامة نزل وتمهيد الطريق المؤدى إليه .

هنالك تنامى ملحوظ للأنشطة السياحية فى ولاية نهر النيل ومحلية شندى على وجه الخصوص ، وإستطاع النشاط السياحى على تحريك الاستثمارات الخاصة بالولاية فى مجال الفندقة ووكالات السفر والسياحة ، والجدول التالى يوضح أعداد السياح الزائرين للمواقع الأثرية فى محلية شندى .

جدول رقم(13) يوضح أعداد السياح الزائرين للمواقع الأثرية بمحلية شندى للأعوام (2006–2009م)

السنة	عدد السياح
2006	3838
2007	4273
2008	7868
2009	4685

المصدر : مجلة السياحة ، ولاية نهر النيل ، العدد الأول ، أكتوبر 2010م .

وقد زار محلية شندى خلال الموسم السياحى 2009م جنسيات متعددة من السياح يمثلون (62) دولة أجنبية و(7) دول عربية وسجل السياح من دولة إيطاليا أكثر الجنسيات الأوربية لمناطق الآثار ([2]) .

هنالك نشاط سياحى بارز فى الأونة الأخيرة فى محلية شندى , تمثلت فى السياحة النيلية وعمل بصات نيلية وتأسيس نادى للتجديف وجارى الآن العمل فى إنشاء كورنيش للنيل فى مدينة شندى ، وكما تم فى عام 2012م إنشاء مضمار لسباق الهجن فى وحدة ريف جنوب شندى ، وأيضا قيام مهرجان النيل للسياحة والتسوق ، والذى يقام سنويا إبتداءً

[1]- السياحة ، مجلة دورية ، وزارة الإستثمار والصناعة والسياحة والتعدين ، ولاية نهر النيل ، العدد الأول ، أكتوبر 2010 ، ص 9.
[2] -السياحة , مجلة دورية , مصدر سبق ذكره , ص 21.

من العام 2013م والذى إمتدت فترته لأسبوع وزادت فى المهرجان الثانى لتسعة أيام واستمر فى النسخة الثالثة لأسبوعين ، والذى كان له الأثر الكبير فى تحريك النشاط الاقتصادى بالمحلية ([1]) . أضف إلى ذلك هنالك العديد من الفنادق والنزل كفندق الكوثر ذو الثلاث نجوم بمدينة شندى ، والنزل الإيطالى وملحق معه مطعم عالمى بالقرب من أهرامات البجراوية وأيضا القرية السياحية القطرية والتى جاءت ضمن البرنامج القطرى لإنقاذ وتنمية الآثار السودانية.

الطرق والمواصلات :

تعتبر منطقة شندى ملتقى طرق منذ القدم ، فقد كانت تمر بها قوافل التجارة إلى الحجاز ومصر وقوافل الحجيج من غرب أفريقيا ، وترتبط محلية شندى بخط السكة حديد وطريق التحدى القومى الذى يربطها جنوبا بالعاصمة الخرطوم وشمالا بعطبره ومدن شمال السودان وببورتسودان شرقا ، وفى السنوات الخمس الأخيرة هنالك عمل دؤوب فى رصف الطرق فى محلية شندى ، وتبلغ أطوال الطرق المسفلتة داخل وحدة مدينة شندى حوالى (40) كيلو متر تصل بين أحيائها المختلفة , أما الطرق الريفية المسفلته فنجد طريق شندى الحوش العوتيب بطول (30) كيلو متر وهو بوحدة جنوب ريفى شندى ، وشارع شندى المسيكتاب التراجمة بوحدة ريف شمال شندى بطول (15) كيلو متر ، كما توجد طرق ترابية لا يتعدى طولها (2) كلم فى جنوب ريفى شندى ([2]) .

ترتبط محلية المتمة بطريق النيل الغربى من كبرى المتمة شندى حتى الحدود مع ولاية الخرطوم وجارى العمل فى إكماله ، كما مخطط لإنشاء طريق النيل الغربى شمالا حتى كبرى أم الطيور, أما الطريق الوحيد المسفلت يبدأ من كبرى شندى مرورا بالسيال حتى سوق المتمة بطول (20) كيلو متر ، وكما يوجد طريق ترابى من السيال وحتى الكمير شمالا بطول (15) كيلو متر ، وقد عانت محليتى شندى والمتمة فى السابق فى التواصل شرقا وغربا , حيث كانت الوسيلة الوحيده هى استخدام المعديات وبعض اللنشات والمراكب ولكن بحمد الله تم تم فى العام 2009م إنشاء كبرى شندى المتمة ، والذى سهل الحركة كثيرا وإن كان له أثر سلبى بالنسبة لموارد محلية المتمة ، حيث كانت تأتى ثلث مواردها المالية من تشغيل معديات شندى المتمة ([3]) . تحتاج المناطق الريفية لتعبيد الطرق وهى مناطق إنتاج

[1]- الخواض النور محمد على , إدارة السياحة , محلية شندى , مقابلة بمكتبه بتاريخ 2015/2/8م
[2]- الإدارة العامة للتخطيط العمرانى والمرافق العامة ، محلية شندى ، 2014م.
[3]- الهادى بشير ، مفتش إيرادات ، محلية المتمة ، مقابلة بمكتبه بتاريخ : 2014/11/18م .

زراعى وتتقطع السبل بها فى فترة الخريف مما يؤدى لزيادة تكلفة الترحيل وبالتالى إرتفاع تكاليف الإنتاج .

المنظمات الشعبية :

يعتبر الإنسان هو هدف التنمية وأداتها , فلذلك إهتمت الجهات الرسمية والطوعية بتنمية وتطوير المنطقة وإنسانها غجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ، وهنالك العديد من المنظمات العاملة فى المنطقة منها :

* الهيئة الشعبية لتطوير شندى : والتى لها جهود واضحة فى تنمية محلية شندى بكل وحداتها الإدارية ومساهمتها فى التعليم بتشيد المدارس وصيانتها والعمل على ترقية الخدمات الصحية والتقليل من الفقر بالتعاون مع منظمة الغيث وذلك من خلال برامج الأسر المنتجة كمشروع الزهراء 1 فى الريف الشمالى والذى يستوعب 300 امراة منتجة فى تربية الدواجن ومشروع الزهراء 2 بكبوشية والذى كان لهما الأثر الواضح فى امتصاص البطالة لدى النساء وزيادة وتحسين دخول الأسر المستفيدة .

* الهيئة الشعبية لتطوير المتمة : والتى تعمل بالتعاون مع المحلية فى جانب التعليم ببناء المدارس وصيانتها وفى المجال الاجتماعى .

* منظمة الإحسان : تعمل فى المجال الدعوى ببناء المساجد والخلاوى وكفالة طلاب الخلاوى والأيتام .

* منظمة إصحاح البيئة : وقد قامت بعدة حملات للنظافة

* منظمة شروق الأمل : تهتم بذوى الإحتياجات الخاصة .

* منظمة الإشعريون فرع شندى وتعمل على كفالة الأيتام .

* منظمة دعم المرضى : وتعنى بمساعدة مرضى الكلى .

التعليم

بداية التعليم فى محلية شندى والمتمة لا تختلف كثيرا عن تاريخ التعليم فى السودان , فقد بدأ على تقليم تقليدى بقيام الخلاوى التى كانت تنتشر بشكل كبير فى المنطقة والتى كانت تقوم بتدريس القرآن الكريم ، ويعود تاريخ التعليم الحديث المنظم إلى العام 1913م بإنشاء مدرسة السوارى الأولية الصغرى بشندى ومن ثم بدات المدارس فى الإزدياد والإنتشار. وفى تقرير مشترك للجهاز المركزى للاحصاء وصندوق الأمم المتحدة للسكان عام (1999م) يشير إلى الإرتفاع النسبى للتعليم فى المنطقة ، إذ أن 78% من السكان فى

الفئة العمرية (10 فما فوق) نالو قسطا من التعليم , ويرتفع مستوى التعليم بنسبة 82% عند الذكور مقارنة (76%) للإناث .

فبالنظر إلى تطور التعليم بمرحلة الأساس بمحلية شندى الجدول التالى يوضح معدل نمو المدارس بمرحلة الأساس .

جدول رقم (14) يوضح عدد المدارس بمرحلة الأساس فى محلية شندى للفترة (2001- 2014م)

السنة	وحدة شندى	شمال شندى	كبوشية	جنوب شندى	حجر العسل	المجموع	الزيادة	معدل النمو
2001	–	–	–	–	–	113		
2003	–	–	–	–	–	112	1 نقصان	0,8-
2005	–	–	–	–	–	112	0	0
2006	–	–	–	–	–	125	3	2,7
2008	–	–	–	–	–	146	21	16,8
2010						163	17	11,6
2011	30	32	40	43	35	180	17	10,4
2012	30	31	40	44	36	181	1	0,5
2013	30	31	41	46	37	185	4	2,2
2014	30	31	41	46	37	185	0	0

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على سجلات وزارة التربية والتعليم والمعارف ، ولاية نهر النيل 2008م ، والإدارة العامة للتربية و التعليم والمعارف ، محلية شندى ، 2014م .

تنتشر مدراس الأساس بالوحدات الإدارية المختلفة لمحلية شندى ولا تخلو قرية من وجود مدرسة أساس سوا كانت للبنين أو للبنات ومعظم المدارس مشيدة بمبانى ثابتة ، وإن كان بعضها يحتاج للصيانة ، وأن معظم المدارس تم بناءها بواسط الجهد الشعبى . زاد عدد المدارس من (113) مدرسة فى العام 2001م ليصل إلى (163) فى العام 2010م , نجد أن هنالك زيادة ملاحظة بنسبة (16,8%) فى عام 2008م , بينما نجد أن هنالك معدل نمو سالب فى العام 2003م ويرجع ذلك لدمج إحدى المدارس وتجفيفها لقلة عدد الطلاب ، وحاليا يبلغ عدد المدارس لمرحلة الأساس (185) مدرسة ، أما بالنسبة لأعداد التلاميذ والمعلمين ومعدلات الزيادة السنوية كا هو موضح بالجدول التالى .

جدول رقم (15) يوضح أعداد التلاميذ ومعدل النمو وأعداد المعلمين ومعدل كل معلم بالنسبة للتلاميذ بمرحلة الأساس بمحلية شندى للفترة (2001-2014م)

السنة	عدد التلاميذ	الزيادة	معدل النمو	عدد المعلمين	معلم / تلميذ
2001	34416	-	-	1348	25,5
2003	37406	2990	8,7	1436	26
2005	37624	218	0,57	1454	25,7
2006	38760	1136	3	1467	26,4
2008	43297	4537	11,7	1751	24,7
2010	45003	1706	3,9	1788	25,2
2011	45844	841	1,9	1750	26,2
2012	48594	2750	6	1774	27,4
2013	49393	799	1,6	1871	26,4
2014	50730	1337	2,7	1857	27,3

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على سجلات وزارة التربية والتعليم والمعارف ، ولاية نهر النيل 2008م ، والإدارة العامة للتربية و التعليم والمعارف ، محلية شندى 2014م .

نلاحظ أن هنالك تفاوت فى إستيعاب التلاميذ من عام لآخر ، فمثلا نجد أن هنالك زيادة ملحوظة فى أعداد التلاميذ فى العام 2008م وكانت بنسبة (11,7%) ، بينما كان أقل معدل نمو فى أعداد التلاميذ فى العام 2005م بنسبة (0,55%) . بينما نجد أن هنالك زيادة ملحوظة فى أعداد المعلمين فى العام 2008م حيث تم إستيعاب عدد (284) معلم وذلك بمعدل زيادة بلغ (19%) عن العام 2006م ، ونجد أن هنالك إستقرار فى أعداد المعلمين مقارنة بنمو أعداد التلاميذ ، فنجد أن نسبة المعلم الواحد بالنسبة للتلاميذ تتراوح بين (24 و 27) تلميذ ، فنجد أن أعلى معدل كان فى العام 2012م وهو معلم لكل 27,4 تلميذ

ويمكن أن نجمل أهم المؤشرات التعليمية فيما يلى:

أ- نسبة المدرسين لكل 1000 تلميذ : وهو عبارة عن مؤشر على مدى الإهتمام بالعملية التعليمية وتوفير أسباب الحصول منها على أفضل المخرجات وتحسب كالتالى ([1]) :

[1]- الدليل الموحد للمفاهيم والمصطلحات الاحصائية المستخدمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الرياض : الشئون الاقتصادية , الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية , الطبعة الثالثة : 2013م) , ص 21.

إجمالى عدد المدرسين بالتعليم العام / إجمالى عدد الطلاب بالتعليم العام × 1000

فنجد أن : هنالك مدرس لكل 39 تلميذ فى العام 2001 , بينما نجدها 38,6 تلميذ فى العام 2005م وتراوحت بين 39,7 و 36,6 للسنوات 2010 و2014 على التوالى .

ب- نصاب المعلم من التلاميذ فى التعليم الحكومى : وهو عبارة عن متوسط عدد التلاميذ للمدرس الواحد فى المستوى التعليمى المحدد فى سنة ما , وتحسب عادة لكل مرحلة تعليمية (الأساس/ الثانوى) , وتحسب كالتالى ([1]) :

عدد الطلاب فى مرحلة تعليمية ما فى سنة ما / عدد المعلمين فى نفس المرحلة وفى نفس السنة × 100 ، فنجد أن مؤشر نصاب المعلم من التلاميذ بلغ (2553) تلميذ فى العام 2001م بينما نجده (2587) و (2516) فى السنوات 2005م و 2010م على التوالى ليرتفع إلى (2731) فى العام 2014م .

التعليم الأساسى فى محلية المتمة

جدول رقم (16) يوضح عدد مدارس الأساس فى محلية المتمة للأعوام (2001–2014م)

السنة	وحدة المتمة			وحدة طيبة			وحدة ودحامد			المجموع	الزياده	النسبة
	ذكور	إناث	مختلطه	ذكور	إناث	مختلطه	ذكور	إناث	مختلطه			
2001	–	–	–	–	–	–	–	–	–	73		
2003	–	–	–	–	–	–	–	–	–	74	1	1,4
2005	–	–	–	–	–	–	–	–	–	74	0	0
2006	–	–	–	–	–	–	–	–	–	75	1	1,4
2007	–	–	–	–	–	–	–	–	–	83	8	2,7
2008	9	11	12	10	11	7	6	8	14	88	5	6
2009	9	13	13	11	12	7	7	9	16	97	9	10,2
2010	10	11	13	13	15	5	8	9	16	100	3	7,2
2011	9	11	14	13	15	5	11	9	13	100	0	0
2012	9	12	15	13	16	5	11	9	13	103	3	3
2013	13	13	12	13	16	7	11	9	15	109	6	5,8
2014	13	14	13	14	16	6	11	9	17	113	4	3,7

المصدر : إعداد الباحث بالإعتماد على سجلات الإدارة العامة للتربية و التعليم والمعارف ، محلية المتمة ، 2014م .

[1]- نفس المصدر , ص 21.

يتضح من الجدول (16) أن هنالك توسع فى إنشاء مدارس الأساس بالوحدات المختلفة لمحلية المتمة ، فنجد أن هنالك نمو فى معدل عدد المدراس فبلغ 10,22% فى العام 2009م وإرتفع عدد المدارس من (75) مدرسة فى العام 2006م ليبلغ (113) مدرسة فى العام 2014م ، وكما نلا حظ أن هنالك عدالة فى التوزيع بالنسبة الوحدات الإدارية المختلفة فبلغ عدد المدارس فى وحدة المتمة (40) مدرسة و(36) مدرسة بوحدة طيبة الإدارية بينما بلغ عدد المدارس (37) مدرسة بوحدة ود حامد ، نجد أيضا أن المدارس المختلطة لازالت موجودة بالرغم من محاولة الوزارة فك عملية الإختلاط فى المدارس ، فنجد أن معدل وجود المدارس المختلطة مرتفع جدا فى وحدة ود حامد ، حيث تمثل المدارس المختلطة (50%) من جملة عدد المدارس ، ويرجع ذلك لتقليل كلفة التعليم نسبة لتباعد القرى وقلة عدد سكان بعضها. والجدول التالى يوضح نمو أعداد التلاميذ وعدد المعلمين ومؤشر معلم / تلميذ فى الفترة (2001-2014م)

جدول رقم (17) يوضح أعداد التلاميذ ومعدل النمو وأعداد المعلمين ومعدل كل معلم بالنسبة للتلاميذ بمرحلة الأساس بمحلية المتمة ونسبة النمو للفترة (2001-2014م)

السنة	التلاميذ	الزيادة	معدل النمو	المعلمين	معلم/ تلميذ
2001	19585	-	-	826	23,7
2003	21412	1827	9,3	851	25,2
2005	22052	640	3	877	25
2006	22389	337	1,5	879	25,5
2007	23265	876	3,92	1049	22,2
2008	24242	977	4,19	1049	23
2009	24345	103	0,42	1040	23,4
2010	25582	1237	5,08	1064	24
2011	25762	180	0,7	1022	25,2
2012	27068	1306	5,06	1118	24,2
2013	27849	781	2,88	1212	23
2014	29738	1889	6,78	1238	24

المصدر : إعداد الباحث بالإعتماد على سجلات الإدارة العامة للتربية و التعليم والمعارف ، محلية المتمة ، 2014م .

بالنسبة لعدد التلاميذ نلاحظ أن هنالك تذبذب فى أعداد التلاميذ فنجد معدل النمو الزيادة بالنسبة للطلاب فى العام 2009م كان (0,42) كأدنى معدل مقارنة مقارنة بالعام 2014م والذى بلغ (6,78). أما بالنسبة للمعلمين فنجد أن هنالك زيادة فى أعداد المعلمين , فمثلا فى العام 2007م تم إستيعاب عدد (170) معلم جديد بنسبة نمو (19,34) كما هو موضح بالجدول رقم (26) ، ولكن حصل نقص واضح للأعوام 2009م ، 2011م ، كما نجد أن متوسط المعلم / تلاميذ يتراوح بين (23 و 25,5) , وإن كان هنالك تحسن فى هذا المؤشر مقارنة بالوضع فى محلية شندى ، ولكن عند مقارنتها بمعدلات المحليات المختلفة لولاية نهر النيل نجد أن أدنى مؤشر معلم / تلميذ فى محليتى شندى والمتمة ، كما نجدها دون المعايير الدولية والتى تربط العدد بـ 21 تلميذ لكل معلم ([1]) ومقارنة بوضع شندى نجد أنه أفضل من المتمة .

أما فيما يتعلق بمؤشر نسبة المدرسين لكل 1000 تلميذ ، فنجده (42) فى العام 2001م ، وتحسن فى العام 2005م ليبلغ (39,7) ، بينما تراجع لـ (41,6) للأعوام 2010م و2014م . أما مؤشر نصاب المعلم من التلاميذ كان (2371) فى العام 2001م , ثم إرتفع ليبلغ (2515) فى العام 2005م ، ثم حدث تحسن طفيف فى العامين 2010م و2014م ليبلغ (2404) و (2402) على التوالى . ومقارنة بالوضع فى محلية شندى نجد أن الوضع أفضل فى محلية المتمة .

وإذا نظرنا لظاهرة التسرب المدرسى فى مرحلة الأساس بمحليتى شندى والمتمة , والرغم من شح الدراسات والاحصاءات فى هذا الجانب ، فنجد مثلا فى محلية شندى فى العام 2014م تسرب عدد (641) تلميذ وتلميذة وذلك بمعدل (1,2%) مقارنة بعدد (372) تلميذ وتلميذة للعام 2013م ، وترجع الأسباب إلى تدنى الوضع المادى بالنسبة لكثير من الأسر وإنتشار الفقر ، بالرغم من مجانية التعليم , أيضا هنالك أسباب اجتماعية كأمية الوالدين والزواج المبكر فى الريف وعدم الإدراك بأهمية التعليم ، كما تلاحظ أن معظم التسرب بوحدة حجر العسل ووحدة ريفى شمال شندى فينقطع التلاميذ عن المدرسة ويعملون فى زراعة البصل ([2]) ، وفى محلية المتمة ليس الحال بأفضل من محلية شندى ، فتقدر إدارة التعليم بوحدة طيبة الخواض بأن نسبة التسرب المدرسى تبلغ حوالى (5%) ، وقد تلاحظ أن أعداد الطلاب فى السنة الأولى مثلا فى مدارس قوز بره ، كلى و بقروسى يتراوح بين 70 الى 80

[1]- تحليل واقع التعليم بولاية نهر النيل ، إدارة التخطيط التربوى والاحصاء ، وزارة التربية والتعليم والمعارف ، ولاية نهر النيل ، مايو 2011م .
[2] - المكتب الفنى ، إدارة مرحلة الأساس ، محلية شندى , 2014م .

طالب ولكن عند تتبع عدد الطلاب الجالسين لإمتحان الفصل الثامن فى الغالب لايتعدى عدد (40) طالبا ([1]).

التعليم الثانوى :

بلغ عدد المدارس الثانوية بمحلية شندى (30) مدرسة حكومية موزعة على الوحدات الإدارية المختلفة للمحلية كما هو موضح بالجدوال التالى

جدول رقم (18) يوضح توزيع المدارس بالمرحلة الثانوية بمحلية شندى للعام 2014م.

المدارس	وحدة مدينة شندى	وحدة ريفى شمال شندى	وحدة كبوشية	وحدة ريفى جنوب شندى	وحدة حجر العسل	المجموع
بنين	4	2	2	0	1	9
بنات	3	2	2	0	1	8
مشتركة	1	1	2	5	4	13
المجموع	8	5	6	5	6	30

المصدر : إدارة المرحلة الثانوية ، محلية شندى ، 2013م .

بلإضافة لذلك توجد عدد (7) مدارس ثانوية خاصة ، نجد أن معظم مبانى المدارس بمواد ثابتة و تم فى الفترة مابين (2010-2014م) بناء وتأهيل عدد 6 مدارس ثانوية بتكلفة (6400) مليون جنيه بالجهد الشعبى .

توجد بمحلية المتمة عدد (22) مدرسة ثانوية موزعة بالوحدات الإدارية الثلاث كما موضح بالجدول أدناه ، منها مدرستان نموذجيتان بالمتمة ومدرستان للبنين وإثنتان أيضا للبنات ، وعدد (18) مدرسة مشتركة وذلك تخفيفا للصرف على الإدارة .

أما عن التعليم الثانوى بمحلية المتمة فنجد أن المدارس تتوزع على مختلف الوحدات الإدارية كما موضحة بالجدول التالى :

[1] - هاشم السعيد ، مدير تعليم مرحلة الأساس ، وحدة طيبة الخواض الإدارية ، محلية المتمة ، مقابلة بمكتبه بتاريخ 2013/10/15م

جدول رقم (19) يوضح توزيع المدارس الثانوية بمحلية المتمة للعام 2014م

الوحدة الادارية	عدد المدارس
وحدة مدينة المتمة	9
وحدة طيبة الخواض	8
وحدة ودحامد	5
المجموع	22

المصدر : المصدر : إدارة المرحلة الثانوية ، محلية المتمة ، 2013م .

بلغ عدد التلاميذ بالمدارس الثانوية (3726) طالبا وطالبة ، (57%) منهم إناث ، وعدد المعلمين (378) ، (69%) منهم معلمات .

تصدرت محلية المتمة فى السنوات الأخيرة ترتيب محليات ولاية نهر النيل بالنسبة لإمتحانات الشهادة الثانوية ، فقد أحرزت المركز الأول فى الفترة من 2012م إلى 2014م ، الجدول أدناه يوضح نسب النجاح والتحصيل لمدارس محلية المتمة مقارنة بمحليات الولاية

جدول رقم (20) يوضح نسبة النجاح والتحصيل بمدارس محلية المتمة لامتحانات الشهادة السودانية

السنة	النجاح %	التحصيل %
2005	88,7	66,4
2006	92,6	67,5
2007	94,4	68,7
2008	96,1	70,1
2009	98,7	71,6
2010	96	70,6
1011	96,7	72,5
2012	95,4	70,8
2013	99,5	74,5
2014	99,4	75

المصدر : إدارة المرحلة الثانوية ، محلية المتمة ، 2014م .

يواجه التعليم الثانوى عدة مشاكل منها هجرة المعلمين ، إما بالسفر خارج البلد أو ترك المهنة نسبة لضعف المرتبات ، كما نجد أن أعداد المعلمات يفوق المعلمين الذكور ، وأن معظم المعلمين من خارج منطقة تواجد المدارس الريفية بالذات مما يشكل عبئ فى عملية الترحيل والإعاشة ، أيضا بعض المفاهيم الخاطئة للمواطنين تجاه العملية التعليمية ، فزواج البنات المبكر يؤدى لإنقطاع الإناث عن الدراسة فى المرحلة الثانوية وكما نجد أن بعض الأباء لهم رأى فى تعليم البنات فلذلك يفضل البعض عدم إدخال بناته للمرحلة الثانوية ([1]).

التعليم العالى :

تعتبر جامعة شندى من ثمار ثورة التعليم العالى وتتمدد بكلياتها المختلفة بمحليتى شندى والمتمة ، وتحتضن مدينة شندى كليات الطب والمختبرات والتمريض والآداب والتربية والاقتصاد والعلوم وكلية المجتمع ، بينما نجد كليات القانون والصحة فى مدينة المتمة وكلية تنمية المجتمع بطيبة الخواض ، لعبت الجامعة دورا هاما بالإضافة للعملية التعليمية بتوجهها نحو المجتمع ترقية وتنمية له ، فالخدمات التى تقدمها مستشفى المك نمر الجامعى من تخصصات فى مجال جراحة الكلى وأمراض القلب ووحدة الذرة توطينا للعلاج بالمنطقة . وتعتبر كلية تنمية المجتمع من الكليات الرائدة فى السودان والتى تهتم بالتنمية المحلية بالتوجه نحو المجتمع وقد قامت بعمل بحوث ودراسات شاملة لكل قرى محلية المتمة وساهمت فى وضع دراسات خارج المنطقة .

كلية المجتمع :

أنشئت الكلية فى العام 2005م ضمن خمس كليات بالجامعات السودانية وتتبع فنيا لدائرة هيئة التعليم التقنى واداريا لإدارة الجامعات ، تضم الكلية عدة فروع وقد بدأ العمل بفرع حوش بانقا ومن ثم بدأت الكلية فى الإنتشار فى محليتى شندى والمتمة حتى بلغ عدد الفروع عشرة ، وتستهدف الكلية كل قطاعات المجتمع دون التقيد بسن محددة أو مستوى تعليمى معين ، ولكن فى هذه المرحلة إستهدفت المرأة فى برامجها.

أهداف الكلية :

1- تزويد المرأة بمناهج مختلفة تحتاجها ومن خلالها يمكن تحسين أوضاعها وتعزيز مكانتها وإمكانياتها ضمانا للمشاركة الفاعلة فى البناء والتعمير والإصلاح فى بيئتها ومجتمعها .

2- توعية وتثقيف المجتمع وخاصة المجتمعات الريفية .

[1]- الحاج مساعد محمد بله ، رئيس اللجنة الشعبية لقرية عتره ، مقابلة بتاريخ 2014/1/20م .

3- إتاحة فرصة للكبار لتعلم مهن جديدة أو إعادة تأهيلها .

4- تلبية حاجات المجتمع من الكوادر شبه المهنية وفى المجالات التى تحتاج لها .

جدول رقم (21) يوضح عدد فروع كلية المجتمع وأعداد الخريجات

م	اسم الفرع	الوحدة الإدارية	عدد الدفعات	أعداد الخريجات
1	حوش بانقا	جنوب شندى	4	236
2	التضامن	جنوب شندى	4	180
3	مربع (8)	مدينة شندى	2	110
4	مركز الفاتح	مدينة شندى	3	155
5	تميد حاج الطاهر	كبوشية	3	102
6	القليعات	جنوب شندى	3	190
7	الرحماب	المتمة	3	125
8	الصفر	طيبة الخواض	3	141
9	قريش	مدينة شندى	1	70
10	عثمان جاد الرب	طيبة الخواض	1	52
العدد الكلى			27	1361

المصدر: سجلات كلية المجتمع ، جامعة شندى، 2013م .

غطت المراكز محليتى شندى والمتمة بكل وحداتها الادارية وإن كان هنالك ملاحظة لعدم وجود مركز بوحدة ود حامد بالمتمة ، على الرغم من أن المجتمع يقوم بتأسيس المركز والجامعة عليها الإشراف والتمويل ، تواجه الكلية مشكلة شح التمويل فى التمدد والإنتشار. أدت الكلية دورها التنموى فى التثقيف ورفع قدرات المتدربات وتم استيعاب بعضهن كمدربات بالمراكز ، واستفادت الخريجات فى مركز الرحماب بتمليك وحدات إنتاجية صغيرة كغنم سعانين ودواجن ، وكما قامت بعض الخريجات بتأسيس عمل خاص بهن من خلال جمعيات تضامنية وحتى أن بعضهن إنضممن إلى سيدات الأعمال فرع شندى .

تقوم الكلية بأدوار أخرى فى المجتمع ، حيث قدمت برامج دينية ودعوية ونظمت محاضرات للمزارعين عن طرق الزراعة وإستخدام الأسمدة والمبيدات وفى إطار النشاط الاجتماعى والسياسى نظمت الكلية ورش عمل لتثقيف الناخب وأقامت دورة تدريبية عن

الدستور . تسعى الكلية بالإنفتاح نحو قطاعات المجتمع الأخرى وخاصة قطاع الشباب بعمل برامج و دورات عامة فى الحدادة والكهرباء وصيانة الأجهزة وغيرها .

الصحة :

هناك إرتباط وثيق بين الصحة العامة وتحقيق التنمية ، حيث أن تطور الخدمات الصحية والبيئية له تأثير في نجاح أو فشل خطط التنمية فاضحي من المسلم به استناداً إلى العديد من الدراسات والتقارير أن الفروقات في المؤشرات الصحية بين الدول وبيين المجموعات المختلفة داخل الدولة الواحدة ما هي إلا انعكاسات للفروقات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعليه أُعتبرت هذه المؤشرات مقياساً لمخرجات التنمية الشاملة([1]) ، خاصة أن الصحة واحدة من أهم المحاور والقضايا التي تؤثر وتتأثر بالاقتصاد والتنمية والخدمات والإنتاجية بصفة عامة . والجدول التالى يوضح عدد المستشفيات وعدد الإخصائين والأطباء والكوادر الطبي وعدد الأسر وتوزيعها على الوحدات الإدارية المختلفة بمحليتى شندى .

جدول رقم (22) يوضح توزيع المستشفيات فى محليتى شندى والمتمة

المستشفى	الإنشاء	الوحدة	الأخصائيين	الأطباء	الكوادر الطبية	الأسرة
المك نمر	2002	م. شندى	23	47	113	205
شندى	1942م	م . شندى	5	14	74	210
المتمة	1968م	م. المتمة	–	3	24	40
المسيكتاب	1992م	شمال شندى	–	1	13	80
السدير	1998م	شمال شندى	–	1	8	12
كبوشية	1972م	كبوشية	–	2	18	40
حوش بانقا	2003م	جنوب شندى	–	2	22	40
قندتو	2008م	جنوب شندى	–	1	6	25
البسابير	2000م	حجر العسل	–	1	13	25
حجر العسل	2002	حجر العسل	–	1	16	25
النوراب	1975م	طيبة الخواض	–	2	39	26
كلى	2008م	طيبة الخواض	–	1	32	12
ود حامد	1993م	ودحامد	–	1	22	38
المجموع			28	77	400	778

المصدر : إعداد الباحث بالإعتماد على سجلات المستشفيات ، 2014م.

[1]- محمد عثمان عبد المالك ، المجلة السودانية للصحة العامة ، المجلد الثاني ، العدد الرابع ، أكتوبر 2007م ، ص 232.

يتضح من الجدول (22) توزيع المستشفيات بالوحدات الإدارية المختلفة بمحليتى شندى والمتمة ، وتعتبر مستشفى شندى من أقدم المستشفيات ، حيث تم إنشائها فى العام 1947م قبل إستقلال السودان وكانت تقدم الخدمة الصحية والعلاجية لكل المنطقة ، وتم ترفيعها إلى مستشفى تعليمى عند قيام كلية الطب بجامعة شندى ، أيضا توجد بمدينة شندى مستشفى الملك نمر الجامعى والتى تم إفتتاحها فى العام 2002م كمستشفى جامعى تتبع لجامعة شندى . ونلاحظ أيضا أن هنالك (4) مستشفيات بمحلية المتمة بعدد (7) أطباء عموميين و (116) سرير فقط ولا يوجد أطباء أخصائيين ، فلذلك يلجأ المواطنيين إلى العلاج بمحلية شندى. والجدول التالى يوضح تطور الخدمات الصحية والمؤشرات الصحية بمحليتى شندى والمتمة بين عامى (2010م و2014) .

جدول رقم (23) يوضح المؤشرات الصحية لمحليتى شندى والمتمة للفترة (2010-2014م)

عدد	2014
المستشفيات	13
عدد الأسرة	778
المراكز الصحية	102
الوحدات الصحية الأولية	20
الأخصائين	28
الأطباء العموميين	77
أطباء الأسنان	6
الأطباء الصيادلة	8
المساعدين الطبيين	55
الممرضين	80
مستشفيات لكل 100000 من السكان	3
أسرة لكل 100000 من السكان	184
إختصاصيين لكل 100000 من السكان	6,6
أطباء لكل 100000 من السكان	18,3
أطباء أسنان لكل 100000 من السكان	1,4
صيادلة لكل 100000 من السكان	1,9

المصدر : إعداد الباحث بالإعتماد على سجلات الإدارة العامة للصحة والسكان ، بمحليتى شندى والمتمة ، 2014م

تعتبر مؤشرات المستشفيات وعدد الكوادر العاملة والأسرة بالمستشفيات لكل 100000 من السكان أو معايير الرعاية الصحية الأولية ، وتستخدم أيضا فى مقارنة هذه الجوانب بين الدول ، لتعكس مدى تطور الخدمات الصحية بين البلدان المختلفة ، وتحسب بقسمة المتغير فى مجال الدراسة وقسمته عدد السكان وضربه فى 100000. فنجد أنه فى العام 2014م أن هنالك (3) مستفيات لكل 100000من سكان محليتى شندى والمتمة ، ويعتبر كمؤشر جيد مقارن مثلا مستشفى لكل 100000 من السكان على مستوى السودان للعام 2005م و 2009م ، وان هنالك 184 سرير بالمستشفيات لكل 100000 من السكان ، ومقارنة بـ 73,7 سرير لكل 100000 لسكان السودان لعام 2009م ، ونجد أن هنالك 6,6 أخصائى لكل مائة ألف من السكان ، و 18,3 طبيب لكل مائة ألف ، وهو أقل من المعدل لكل سكان السودان مقارنة للعام 2009م جيث كان 22,7 ، وعدد 1,4 طبيب أسان لكل مائة ألف ، و 1,9 طبيب صيدلى لكل مائة ألف .

مؤشرات وفيات الأمهات والأطفال بمحلية شندى :

تعد وفيات الأطفال والأمهات من أهم المؤشرات التى تعكس الوضع الصحى والعوامل الاقتصادية والاجتماعية ومستوى المعيشة لأى مجتمع ، ويعبر معدل وفيات الأطفال الرضع عن نسبة الأطفال الرضع الذين تقل أعمارهم عن السنة لكل 1000 من المواليد خلال نفس السنة ، بينما نجد أن معدل وفيات الأمهات هو عبارة عن عدد وفيات الأمهات لأسباب تنعلق بالحمل لكل مائة ألف طفل يولدون أحياء سنويا . والجدول التالى يوضح مؤشرات وفيات الأطفال والأمهات بمحلية شندى خلال الفترة (2008-20014م) .

جدول رقم (24) يوضح معدل وفيات الأطفال والأمهات بمحلية شندى للفترة (2008-2014م)

السنة	عدد الولادات	وفيات الأطفال	وفيات الأمهات	م وفيات الأطفال	م وفيات الأمهات
2008	5123	36	8	7	156
2010	9612	56	3	5,8	31,2
2011	8716	74	2	8,5	25,6
2012	7816	29	0	3,7	صفر
2013	9213	23	0	2,5	صفر
2014	8547	13	2	1,5	23,4

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على سجلات رعاية الأمومة والطفولة والصحة الإنجابية ، الإدارة العامة للصحة والسكان ، محلية شندى ، 2014م .

من الجدول (24) نجد أن معدل وفيات الأطفال للعام 2008م كانت 7 أطفال لكل 1000 طفل بينما نجد وفيات الأمهات لنفس السنة بلغت 156 لكل 100000 ، كأعلى معدل خلال الفترة ، ونجد هنالك تحسن فى العام 2010م لترتفع مؤشرات وفيات الأطفال إلى 8,5 فى العام 2010م كأعلى معدل ، ثم تتوالى فى الإنخفاض حتى تصل إلى 1,5 فى العام 2014م ، بينما لم تسجل حالات وفيات للأمهات فى العامين 2012م و2013م ، بينما نجد أن هنالك حالتان لوفيات الأمهات فى العام 2014م بمعدل 23,4 لكل مائة ألف . معظم وفيات الأطفال تكون فى عمر (2 – 7) أيام من الولادة وبعضهم يولدو متوفين ، وترجع الأسباب الرئيسية لوفيات الأمهات إلى النزيف أثناء الولادة ونتيجة لضغط الجنين ، وأيضا عدم وجود تهيئة بالمستشفيات ، كما تلاحظ أن معظم وفيات الأمهات تأتى من وحدة حجر العسل ([1]) .

مؤشرات وفيات الأمهات والأطفال بمحلية المتمة :

بالرغم من عدم توفر بيانات عن وفيات الأمهات والأطفال بمحلية المتمة وعدم التبليغ من معظم المستشفيات ، وماتوفر للباحث فقط بيانات عن الفترة (2012–2014م) يمكن أن تعطى مؤشرا عاما عن الوضع فى محلية المتمة كما موضح بالجدول التالى :

جدول رقم (25) يوضح معدل وفيات الأطفال والأمهات بمحلية المتمة للفترة (2012–2014م)

السنة	عدد الولادات	وفيات الأطفال	وفيات الأمهات	معدل وفيات الأطفال	معدل وفيات الأمهات
2012	860	2	0	2,3	صفر
2013	670	1	0	1,5	صفر
2014	**785**	**1**	**0**	1,3	صفر

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على سجلات رعاية الأمومة والطفولة والصحة الإنجابية ، الإدارة العامة للصحة والسكان ، محلية المتمة ، 2014م .

نجد أنه لا توجد حالات لوفيات الأمهات تم التبليغ عنها ، وإن كان ذلك لايعنى عدم وجود وفيات ، أما بالنسبة لوفيات الأطفال ، فنجد أنه 2,3 لكل ألف مولود فى العام 2012م وإنخفضت إلى 1,5 و 1,3 للعامين 2013م و2014م على التوالى .

[11]- خديجة رزق سليمان ، منسق محلية شندى ، رعاية الأمومة والطفولة والصحة الإنجابية ، الإدارة العامة للصحة والسكان ، محلية شندى , مقابلة بتاريخ 2015/1/14م

إصحاح البيئة

إن التحسن فى مستويات المعيشة الذى تجلبه التنمية قد يضيع بسبب التكاليف التى يفرضها التردى البيئى على الصحة ونوعية الحياة ، فلذلك من واجب الجهات الرسمية وكل فرد المحافظة على البيئة وتحسينها لمصلحة عامة الناس ، وبالنظر للجهد المبزول فى هذا الجانب فى محليتى شندى والمتمة نجد أن هنالك غياب كامل لمساهمة المواطنين فى عملية إصحاح البيئة ، وأن كل الجهود تقوم بها المحليات . والجدول أدناه يوضح خدمات إصحاح البيئة فى محلية شندى .

جدول رقم (26) يوضح توزيع خدمات إصحاح البيئة بالوحدات المختلفة فى محلية شندى للعام 2013م

عدد	شندى	ريف شمال شندى	كبوشية	ريف جنوب شندى	حجر العسل	العدد الكلى
ضباط الصحة	7	2	2	2	2	11
ملاحظى الصحة	2	1	1	1	–	5
عمال صحة	10	2	–	8	9	29
نقل نفايات	8	2	1	1	1	13

المصدر : إعداد الباحث بالإعتماد على سجلات الإدارة العامة للصحة والسكان ، محلية شندى ، 2013م .

يتوزع ضباط الصحة بالوحدات المختلفة بمحلية شندى ، وكما نجد أن عدد ملاحظى الصحة فقط خمسة لكل محلية شندى وتخلو وحدة حجر العسل منهم وان عدد عمال الصحة لايتوافق مع مساحة محلية شندى وتخلو وحدة كبوشية من عمال الصحة بالرغم من وجود سوق كبوشية وبه مسلخ للذبيح ، ومعظم عمال الصحة يعملون فى رش الباعوض والترع ويتم الإستعانة بعمال موقتين يشاركون فى عملية نظافة الأسواق ، توجد فقط عربتى ضغط لنقل النفايات بكل المحلية ويستخدم المقطورات التى تسحبها التراكتورات فى عملية نقل النفايات بالإضافة لعدد (4) عربات (دفارات) ، وتم توفير عدد (36) ترلة موتر و تمليكها للمواطنين فى من خلال التمويل الأصغر لنقل النفايات ، وكما تقوم المحلية بحملات نظافة دورية بمساهمة بعض المنظمات كمنظمة إصحاح البيئة وبالتعاون مع اللجان الشعبية ، ولكن وبالرغم من الجهود المبذولة نجد أن هنالك تردى فى البيئة خاصة فى الأسواق وتحتاج

لجهد أكبر ومعاونة المواطنين حيث تلاحظ بعض السلوك غير حضارى بإلغاء النفايات فى مصارف الأمطار حيث تقوم المحلية سنويا بتطهيرها .

أما حال البيئة فى محلية المتمة ليس بأفضل منه فى محلية شندى والجدول أدناه يوضح توزيع خدمات إصحاح البيئة بمحلية المتمة .

جدول رقم (27) يوضح توزيع خدمات إصحاح البيئة بالوحدات المختلفة فى محلية المتمة 2014م

عدد	المتمة	طيبة الخواض	ود حامد	العدد الكلى
ضباط صحة	10	3	1	14
ملاحظى صحة	1	1	1	3
عمال صحة	3	0	1	4
نقل نفايات	1	0	1	2

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على سجلات إدارة الصحة , محلية المتمة

نجد معظم ضباط الصحة يتركزون فى مدينة المتمة وأن ملاحظى الصحة وعمال الصحة لايتناسب وعدد ضباط الصحة وتخلو وحدة طيبة الخواض من عمال ووسائل نقل النفايات بالرغم من وجود سوق النوراب والذى يعمل على طول الأسبوع وسوق المكنية (سوق الثلاثاء) مما أدى لتراكم الأوساخ بهما وأن عدد وسائل نقل النفايات إثنان فقط بكل المحلية ، تحتاج المحلية للإهتمام أكثر بصحة البيئة

الإنفاق على التنمية بمحلية شندى :

تعتبر التنمية المحلية هدف من أهداف ، وقد توسعت أهداف نظام الحكم الإتحادى ، فبعد أن كان ينظر لمجالس الحكم المحلى كمقدم للخدمات ، وبدأ ينظر للمحليات كقائد للتنمية المحلية ، ونجد أنه بدأ الإهتمام بالإنفاق على التنمية وفق الموازنات الخاصة بالمحليات إنطلاقا من مسؤليتها تجاه مواطنيها ، والجدول التالى يوضح المبالغ المرصودة وفق موازنات محلية شندى للفترة (2008-2012م) .

جدول رقم (28) يوضح الإنفاق على التنمية وتمويلها بمحلية شندى وفق الميزانيات للفترة (2008 – 2012م)

	2008	2009	2010	2011	2012
الفصل الأول	21302106	19684000	24539000	24817000	32507000
الفصل الثانى	2632460	3638441	3750000	3900000	4720000
الفصل الثالث	12794540	16835094	2500000	4800000	10200000
الجملة	36729106	40157535	30789000	33517000	47427000
نسبة الفصل الثالث	%34,83	%41,92	%8,12	%14,32	%21,50
التمويل					
دعم تعويضات ولائى	21302106	19684000	24539000	24817000	32507000
ايرادات ذاتية	3900000	4851255	5000000	5500000	5957000
الصندوق	715000	1565880	–	–	5000000
الجهد الشعبى	6000000	7800000	1250000	3200000	3963000
دعم التنمية ولائى	4812000	6256400	–	–	–
الجملة	36729106	40157535	30789000	33517000	47427000
نسبة الإيرادات الذاتية	%10,61	%12,08	%8,12	%16,40	%12,56
نسبة الجهد الشعبى	%16,33	%19,42	%4,05	%9,45	%8,35
نسبة الجهد الشعبى فى تمويل التنمية	%46,89	%46,33	%50	%66,66	%38,85

المصدر : إعداد الباحث بالإعتماد على موازنات محلية شندى ، الإدارة العامة للمالية والاقتصاد والقوى العاملة ، محلية شندى ، 2014م .

من الجدول (28) نجد حوالى (34,83%) من موازنة العام 2008م تم رصدها للتنمية ، وزاد المبلغ المرصود للتنمية بحوالى (31,6%) فى عام 2009م والذى يشكل نسبة (41,92%) من جملة موازنة العام فى نفس السنة ، بينما نجده قد انخفض بشكل ملحوظ وذلك بنسبة (-85%) والذى يشكل نسبة (8,12%) من موازنة العام 2010م ، وزاد فى العام 2011م بنسبة (92%) والذى يشكل (14,32%) من موازنة نفس العام ، وقفز إلى (112,5%) وذلك بنسبة (21,5%) من جملة موازنة العام 2012م .

وبالنظر للإيرادات نجدها تتكون من دعم تعويضات ولائى ، والإيرادات الذاتية والتى تأتى من الضرائب المحلية ورسوم الخدمات ، بالإضافة للدعم التنموى الولائى وصندوق دعم تنمية المحليات لولاية نهر النيل والجهد الشعبى ، فنجد أن الجهد الشعبى قد تساهم بأكثر من الموارد الذاتية , حيث نجد مساهمة الجهد الشعبى (16,33%) و (19.42%) فى تمويل الموازنات للأعوام 2009م و2010م ، بينما نجد أن الموارد الذاتية للمحلية قد بلغت (10,61%) و (12,08%) لنفس السنوات ، بينما نجد أن هنالك تحسن فى الإيرادات الذاتية , فبلغت نسبتها (8,12) ، (16,40) و (12,56) للسنوات 2010م ، 2011م و 2012م .

وبالنظر لمساهمة الجهد الشعبى فى التنمية فى محلية شندى ، كما هو موضح بالجدول أعلاه ، فمثلا بلغت نسبة (50%) فى العام 2010م ، وبلغت نسبة (66%) العام 2011م ، حيث فاقت المساهمة الشعبية حجم الموارد الذاتية فى تمويل التنمية وبدلل ذلك على المشاركة الشعبية الكبيرة فى عملية التنمية .

أما عن الإنفاق التنموى لمحلية المتمة ، الجدول التالى يوضح الوضع التنموى وفق موازنة المحلية للفترة (2007-2009م) :

جدول رقم (29) يوضح الإنفاق على التنمية وتمويلها بمحلية المتمة وفق الميزانيات للفترة (2007-2009م) :

	2007	2008	2009
الفصل الأول	12195020	15698828	16023920
الفصل الثانى	670800	1143500	926500
الفصل الثالث	70000		-
التنمية	5760000	7348300	7435740
الجملة	18695820	24190628	24386160
نسبة التنمية	%30,80	%30,37	%30,49
التمويل			
دعم الجارية	12195020	15698828	16023920
الإيرادات الذاتية	1481600	1644000	1240000
دعم التنمية ولائى	2407200	3369800	3903604
الجهد الشعبى	2612000	2836000	2300036
الدعم المستقطب			250000
الصندوق الولائى			668600
الجملة	18695820	24190628	24386160
نسبة الإيرادات الذاتية	%7,92	%6,79	%5,08
نسبة الجهد الشعبى	%13,97	%11,72	%9,43
نسبة الجهد الشعبى فى تمويل التنمية	%45,34	%38,59	%30,93

المصدر : المصدر : إعداد الباحث بالإعتماد على موازنات محلية المتمة ، الإدارة العامة للمالية والاقتصاد والقوى العاملة ، محلية المتمة ، 2014م .

نجد أن المال المرصود للتنمية بلغ ثلث المبالغ المرصودة لموازنات الأعوام (2007-2009م) ، وإن كان هنالك زيادة فى المبالغ المرصودة للفصل الثالث للتنمية ، ونجد أن الجهد الشعبى يفوق حجم الموارد الذاتية ، وهذا مؤشر لفقر المحلية للموارد الذاتية . فنجد أن مساهمة المجهود الشعبى فى تمويل التنمية المحلية فى عام 2007م كان بنسبة (45,34%) وأن كان قد تراجع فى العاميين التاليين ليشكل نسبة (38,59%) للعام

2008م ليصل إلى (30,93%) من تمويل التنمية وفق موازنة العام 2009م ليلغ تقريبا نسبة الثلث , وهذا يدلل على المشاركة الشعبية فى التنمية المحلية بمحلية المتمة .

المبحث الثالث

الدراسة الميدانية وتحليل البيانات

تم إعداد الاستبيان بغرض الحصول على بعض المعلومات العلمية وذلك لدراسة مؤشرات التنمية في المجتمعات المحلية.

1- يتكون الاستبيان من عبارات الاستبيان الأساسية وهى مجموعة أسئلة معدة و موضوعة وفق ترتيب محدد تهدف إلى تحقيق الغرض من دراسة الاستبيان.

2- محاور الاستبيان : وهى مجموعة العبارات التي تصب في التحقق من فرضية البحث ، وقد وزعت على مؤشرات اقتصادية ومؤشرات اجتماعية وبيئية ومؤشرات المشاركة الشعبية فى التنمية

3- فرضيات البحث : هذا الاستبيان صمم بغرض الكشف عن حقائق محددة إما تؤيد فرضية الباحث او تنفيها، كل عبارة من عبارات هذا الاستبيان في حد ذاتها تمثل فرضية يمكن تحليلها والوصول منها إلى نتيجة تخدم أهداف البحث.

العينة :

ينظر هذا البحث فى مؤشرات التنمية فى محليتى شندى والمتمة ، وبما أن وحدة المعاينة هى الأسرة ، وبما أن عدد الأسر فى محليتى شندى والمتمة بلغ (52825) أسرة وفقا لتعداد السكان الخامس 2008م ، ولتحديد حجم العينة عندما يكون مجتمع الدراسة أكبر من 10000 يتم بإستخدام المعادلة التالية ([1]):

$$\frac{N = z^2pq}{d^2}$$

حيث :

N : تمثل حجم العينة المطلوبة عندما يكون مجتمع الدراسة أكبر من 10000

Z : الانحراف الطبيعى المعيارى وهو 1,96 يقابل مستوى ثقة 95% .

q : 1-p

d : هو مستوى الدقة المطلوب

[1]- أحمد حمد النورى وعادل يحى وداد , الاحصاء للعلوم الطبية (الخرطوم : مركز الدراسات السكانية : مطبعة النجم الفضى : 1999م) ، ص ص 120 ، 121 .

وبناء عليه يكون حجم عينة الدراسة 384,16 ، وقد قام الباحث بتحديد (385) كحجم عينة للدراسة .

أسلوب الفحص :

بعد تقويم صحيفة الإستبيان إختار الباحث أسلوب المقابلة الشخصية للإجابات على أسئلة الاستبيان ، ويتميز هذا الأسلوب من غيره من تقنيات جمع المعلومات بالمباشرة والعمق وكذلك يمكن الحصول عن طريقه على بيانات أكثر دقة ، إذ يستطيع الباحث القيام بشرح تلك الأسئلة التى قد لا تكون واضحة .

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية :

اولاً : تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي(Descriptive statistic) ، والذي يتضمن الجداول التكرارية والنسب المئوية للعرض البياني والتوزيع التكراري للإجابات.

ثانياً : المنوال والانحراف المعياري ، وذلك من اجل معرفة مواضع القصور والتميز لكل عبارات الاستبيان .

ثالثاً : اختبار مربع كأي لمعرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية ولاختبار فرضيات الدراسة.

رابعاً : اختبار سبيرمان لتحديد العلاقة بين المتغيرات ونوعها .

تطبيق أداة الدراسة

وزع الاستبيان علي عينة الدراسة وتم تفريغ البيانات في جداول أعدها الباحث لهذا الغرض، حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية إلي متغيرات كمية ، وأعد الباحث الجداول والأشكال البيانية اللازمة لكل سؤال في الاستبيان و كان التحليل كما يلي :

أولاً : تحليل المعلومات الشخصية لأفراد العينة :

1-النوع :

جدول (30) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	319	%82,9
أنثى	66	%17,1
المجموع	385	%100

المصدر : الدراسة الميدانية ، 2014م .

شكل رقم (6)

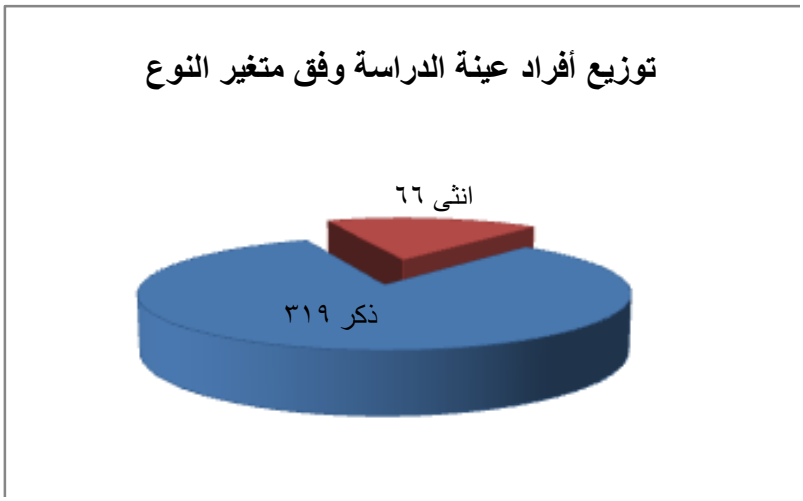

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2014م.

من الجدول (30) والشكل (6) يتضح أن نسبة الذكور تمثل 82,9% ، بينما نجد أن نسبة الاناث 17,1% ، حيث أن وحدة المعاينة كانت الأسرة وبما أن معظم أرباب الأسر هم من الذكور وقلة قليلة ترأسها نساء وذلك فى حالة سفر الزوج أو وفاته ، فلذلك شكل الذكور نسبة عالية من المبحوثين .

2-العمر:

جدول رقم (31) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة
20 و أقل من 30 سنة	17	%4,4
30 و أقل من 40 سنة	75	%19,5
40 و أقل من 50 سنة	129	%33,5
50 و أقل من 60 سنة	105	%27,3
60 سنة فأكثر	59	%15,3
المجموع	385	%100

المصدر : الدراسة الميدانية 2014م .

شكل رقم (7)

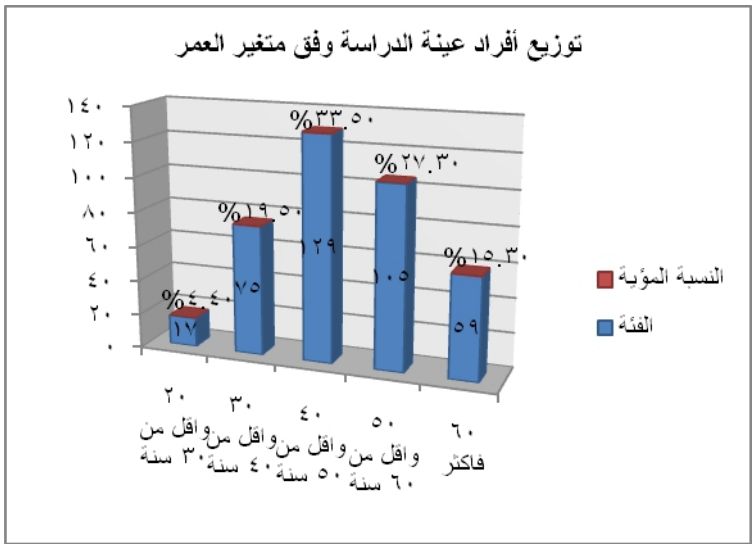

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2014م.

يتضح من الجدول(31) والشكل(7) والذى يبين أفراد عينة الدراسة من حيث العمر ان الفئة العمرية (40 واقل من 50 سنة) هي الفئة ذات الغالبية حيث بلغت نسبتها 33.5% تليها الفئة العمرية (50 واقل من 60 سنة) بنسبة 27,3% وبعدها الفئة العمرية (30 واقل من 40 سنة) بنسبة 19,5% ثم الفئة العمرية (60 سنة فاكثر) واخيراً الفئة العمرية (20 واقل من 30سنة) ونلاحظ من بيانات هذه العينة ان الغالبية العظمى للفئات الشبابية التي تمتاز بخبرات كبيرة في الحياة وهى في الغالب الفئة ذات التأثير الكبير في المجتمع .

3-المستوى الاجتماعى:

جدول رقم (32) يوضح توزيع أفراد العينة وفق المستوى الاجتماعى

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة
أعزب	9	%2,3
متزوج	323	%83,9
مطلق	28	%7,3
أرمل	25	6,5
المجموع	385	%100

المصدر : الدراسة الميدانية 2014م.

شكل رقم (8)

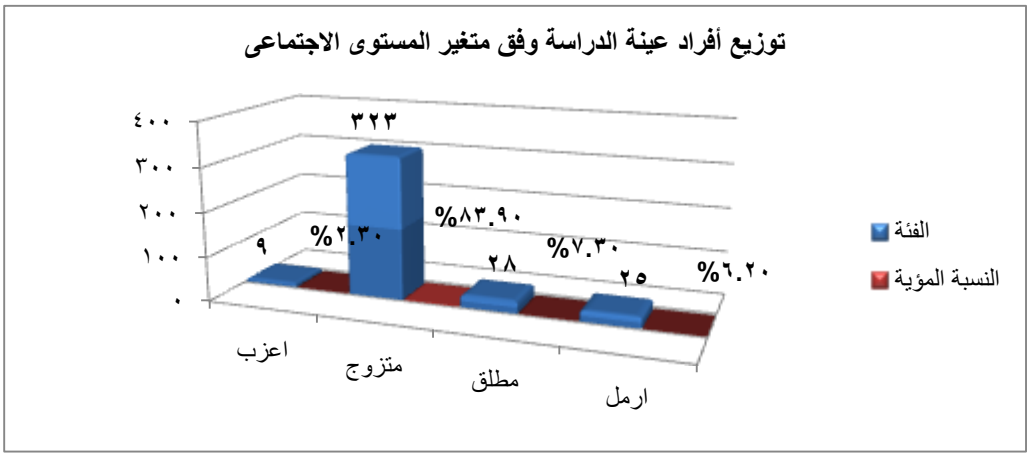

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2014م.

من خلال الجدول(32) والشكل(8) و الذى يبين أفراد عينة الدراسة من حيث المستوى الاجتماعي ، نجد أن نسبة الأشخاص المتزوجين هي النسبة الأعلى حيث بلغت 83.3% تليها نسبة الاشخاص المطلقين بنسبة 7.3% ثم نسبة الأرامل بنسبة 6.2% وأخيراً الغير متزوجين بنسبة 2.3% ، من هذه البيانات نلاحظ أن هنالك استقرار كبير وسط العينة من حيث الحالة الاجتماعية ، حيث يمكن ان نقول أن نسبة المتزوجين عامة هي 97.7% إذا إعتبرنا أن كلٌ من المطلقين والأرامل سبق لهم أن تزوجوا وهذا يدل على الإستقرار الاجتماعي لأفراد العينة .

4- المستوى التعليمي:

جدول رقم (33) يوضح المستوى التعليمى لأفراد العينة

المستوى التعليمى	التكرار	النسبة
أمى	95	%24,7
إبتدائى/ أساس	129	33,5
ثانوى	82	%21,3
جامعى	76	%19,7
فوق الجامعى	3	%0,8
المجموع	385	%100

المصدر : الدراسة الميدانية ، 2014م.

شكل رقم (9)

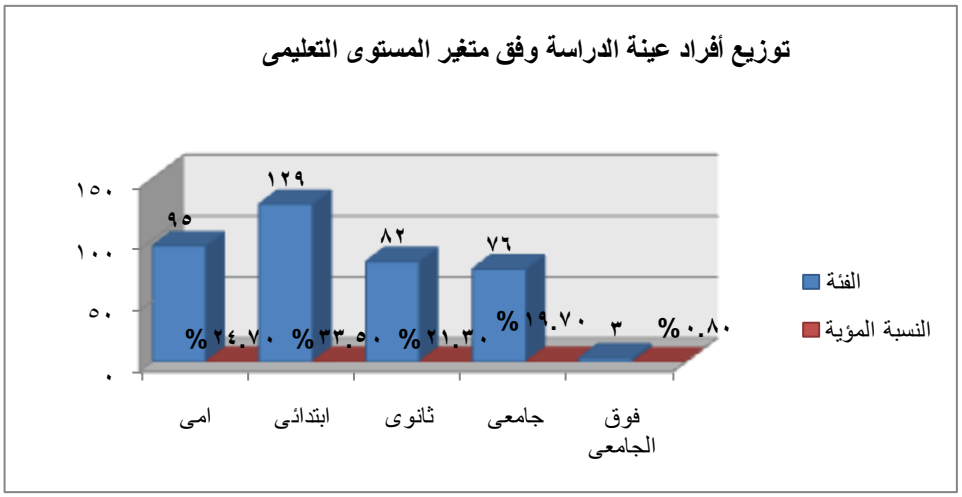

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2014م.

الجدول(33) والشكل(9) يوضحان أن الذين أكملوا التعليم الابتدائى حققوا أعلي نسبة وهي 33,5% يليها الأميين بنسبة 24,7% ثم المتعلمين حتى مرحلة الثانوى بنسبة21,3% ثم حملة الشهادة الجامعية بنسبة 19,7% ثم حملة الشهادة فوق الجامعية بنسبة 0,8% عليه يعد هذا مؤشراً سلبياً لمجتمع هذه العينة لأن هذه النسب توضح وجود تدنى في المستويات التعليمية.

5- المهنة:

جدول رقم (34) يوضح مهنة أفراد العينة

المهنة	التكرار	النسبة المئوية
مزارع	199	%51,7
موظف	65	16,9
تاجر	12	3,1
أعمال حرة	25	%6,5
أخرى	84	%21,8
المجموع	385	%100

المصدر : الدراسة الميدانية ، 2014م .

شكل رقم (10)

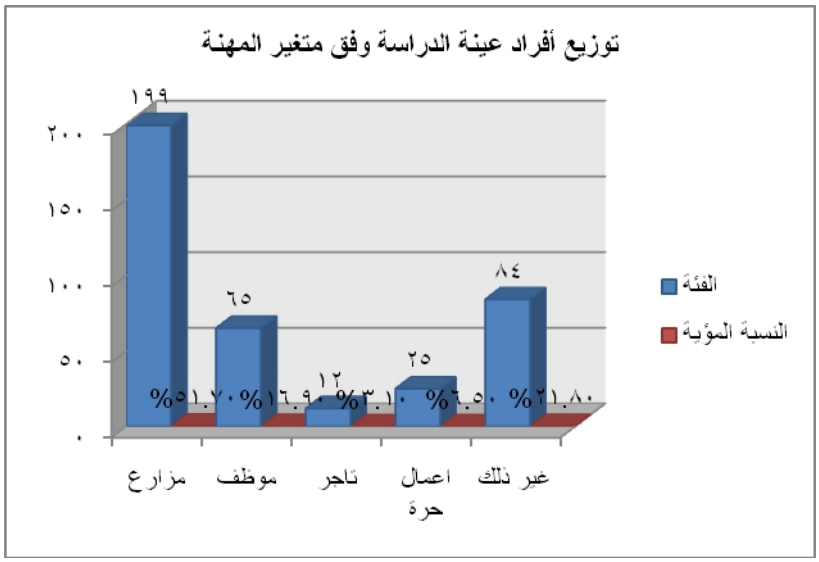

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2014م.

من خلال الجدول(34) والشكل(10) يتبين أن أفراد عينة الدراسة لديهم مهن متعددة وكانت الأغلبية للمزارعين بنسبة 51,7% تليهم المهن الاخرى بنسبة 21,8% وتشمل المهنيين من مدرسين وأساتذة ورعاة وحدادين ومغتربين وغيرهم ويليهم الموظفين بنسبة 16,9% ثم أصحاب الأعمال الحرة بنسبة 6,5% ثم التجار بنسبة 3,1% . وهذا يدلل على أن غالبية المواطنين بمحليتى شندى والمتمة يمتهنون الزراعة .

6- **عدد أفراد الأسرة :**

جدول رقم (35) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير عدد أفراد الأسرة

عدد الأفراد	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 3 أفراد	11	%2,8
3 وأقل من 5 أفراد	130	%33,8
5 و أقل من 7 أفراد	140	%36,4
7 أفراد فأكثر	104	%27
المجموع	385	%100

المصدر : الدراسة الميدانية 2014م.

شكل رقم (11)

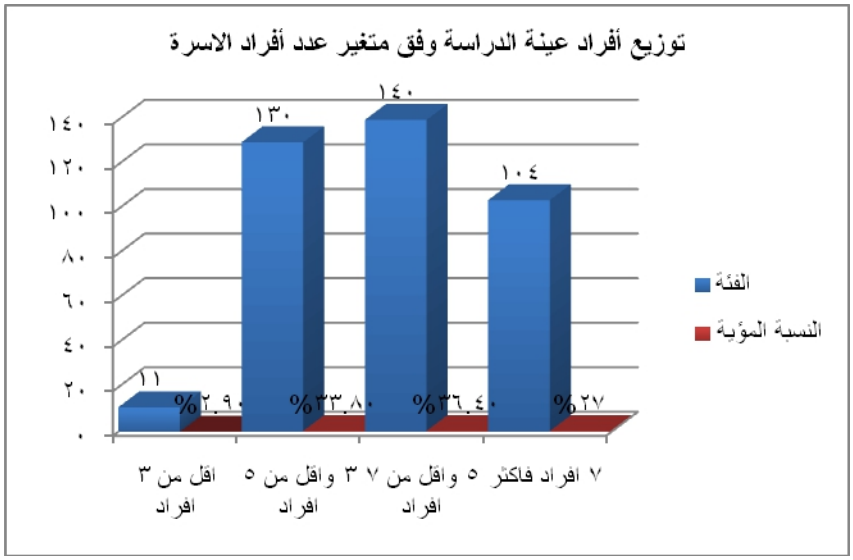

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2014م.

يتضح من الجدول(35) والشكل(11) أن أفراد عينة الدراسة من حيث عدد أفراد الأسرة تمثل الغالبية فيهم الأسر المكونة من (5 الى 6 أفراد) وذلك بنسبة 36,4% ثم الأسر المكونة من (3 الى 4 أفراد) بنسبة 33,8% ثم الأسر المكونة من (7 أفراد فاكثر) بنسبة 27% واقل نسبة هى للأسر المكونة من (أقل من ثلاثة افراد) بنسبة 2,9% . وهذا يوضح إرتفاع الخصوبة ويرجع ذلك إلى الزواج المبكر السائد فى المجتمع حيث تمثل كثرة الأبناء عزوة بالنسبة لهم .

تحليل وتقييم عبارات الفرضية الأولى

محور المؤشرات الاقتصادية

وفيما يلي النتائج التي تم التوصل إليها من التحليل لتقييم عبارات المحور الأول وهو محور المؤشرات الاقتصادية :

1- الدخل الشهري بالجنية السوداني.

في هذه العبارة تم تقسيم الدخل الشهري إلى خمسة مستويات كالتالي :

(أ) دخل شهري متدني (أقل من 500 جنية سوداني).

(ب) دخل شهري دون المتوسط (من 500جنية وأقل من 1000 جنية سوداني).

(ت) دخل شهري متوسط (من 1000ج وأقل من 1500 جنية سوداني).

(ث) دخل شهري فوق المتوسط (من 1500 جنية وأقل من 2000 جنية سوداني).

(ج) دخل شهري عالي (من 2000ج فأكثر).

جدول رقم (36) يوضح النسب والتكرارات و المنوال بالنسبة للدخل الشهرى

عبارات المحور الأول: عبارة رقم (1)	المقياس	متدنى	دون المتوسط	متوسط	فوق المتوسط	عالي	النتيجة لصالح
مـــا مقـــدار الـــدخل الشـــــهري بالجنيـــــة السوداني	التكرار	10	68	166	91	47	المتوسط
	النسبة	**%2,6**	**%17,7**	**%43,1**	**%23,6**	**%9,4**	

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2014م.

يتضح من الجدول (36) أن غالبية أفراد العينة من ذوى الدخل المتوسط وبلغت نسبتهم 43,1% ثم تليهم الفئة ذات الدخل فوق المتوسط بنسبة 23,6% ثم تليهم الفئة ذات الدخل دون المتوسط بنسبة 17,7% ثم الفئة ذات الدخل العالي بنسبة 9,4% واخيرا الفئة ذات الدخل المتدنى بنسبة 2,6% ومن هذه النتيجة يتضح ان غالبية فئة العينة دخلهم الشهرى دون 1000 جنيه سودانى وأن أصحاب الدخول الشهرية التى تتجاوز 2000 جنيه سودانى يشكلون نسبة 9,4% فقط وإن كان معظم الأفراد لا يفصحون عن دخولهم الشهرية الحقيقية وهذا مؤشر لإنتشار الفقر .

2- ماهي نسب اوجه الصرف

جدول رقم (37) يوضح الإستهلاك الشهرى

عبارات المحور الأولى: عبارة رقم (2)	المقياس	الغذاء	الصحة	التعليم	السكن	ادخار	أخرى	قيمة متوسط الاستهلاك
الإستهلاك الشهري بالجنية السوداني	**متوسط الصرف**	**65,19**	**10,56**	**12,12**	**7,25**	**13,53**	**9,54**	**الغذاء**

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2014م

من الجدول (37) يتضح أن متوسط الإنفاق على الغذاء بلغ 65,19% ، وهذا يعنى أن متوسط الصرف الأعلى لدى أفراد العينة هو على الغذاء وهذه النسبة العالية من الممكن أن يكون سببها غلاء أسعار السلع الاستهلاكية خلال الفترات الأخيرة , ثم ثانياً الأدخار بمتوسط 13,53% ثم ثالثاً التعليم

بنسبة 12,12% ثم رابعاً الصحة بمتوسط صرف 10,56% ، وتأتى مصروفات أخرى بنسبة 9,54% ثم اخيراً السكن بنسبة 7,25 %ويرجع ذلك أن معظم السكان فى الريف يسكنون فى منازلهم الخاصة أو مع الأسرة ولا تجد من يقوم بإستئجار سكن . والصرف العالى بالنسبة للغذا يوضح أن جل الدخل يتوجه لشراء الغذاء ويكاد ينعدم الصرف على الكماليات .

جدول رقم (38) يوضح إذا كان الدخل يفى بمستلزمات المعيشة.

عبارات المحور الأول: عبارة رقم (3)	المقياس	نعم	لا	المنوال	النتيجة لصالح
هـل يفـي الـدخل بمسـتلزمات المعيشة	**التكرار**	**143**	**242**	**2**	**لا**
	النسبة	**%37.1**	**%62.9**		

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2014م.

من الجدول (38) يتضح أن الدخل الشهري لدى معظم أفراد العينة لا يغطى مستلزمات المعيشة وذلك بنسبة62.9% مقابل 37.1% يفى الدخل الشهري بمستلزماتهم المعيشية , وفى هذه العبارة نجد ان هنالك بعض الغموض لأنه توجد مؤثرات خارجية أخرى تؤثر على الصرف الشهري لدى الأسر مثل عدد أفراد الأسرة أو المرض أو البناء أو نوع السكن أو الفرق في الطموحات لدى الأسر وغيرها من الأسباب. وعموما يمكن أن نقول أن ثلثى الأفراد دخولهم غير كافية لمعيشتهم .

4- هل تقوم بإدخار مبلغ من دخلك .

جدول رقم (39) يوضح النسب والتكرارات و المنوال بالنسبة للإدخار

عبارات المحور الأول: عبارة رقم (4)	المقياس	نعم	لا	المنوال	النتيجةلا صالح
هل تقوم بإدخار مبلغ من دخلك	التكرار	98	272	2	لا
	النسبة	25.5 %	70.6 %		

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة التطبيقية 2014م

من الجدول(39) يتضح أن معظم أفراد العينة ليس لديها القدرة على أن تتدخر من دخلها الشهرى وذلك بنسبة 70,6% مقابل 25,5% يدخرون من الدخل الشهري ، وهذه النتيجة تؤيد نتيجة العبارة رقم(3) السابقة لها بان دخول معظم أفراد العينة غير كافى لمستلزماتهم المعيشية .

5- كيف يتم التصرف في المبالغ المدخرة في حالة توافرها (الاحتفاظ بها كنقود ، ايداعها في البنك ، استثمار المبلغ ، أخرى).

جدول رقم (40) يوضح النسب والتكرارات بالنسبة لصور الإدخار

عبارات المحور الأول: عبارة رقم (5)	المقياس	احتفظ به كنقود	أودعه البنك	أستثمره	أخرى	المنوال	النتيجة لصالح
كيف يتم التصرف في المال المدخر في حالة توفره .	التكرار	16	9	68	9	3	استثمره
	النسبة	**%15.7**	**%8.8**	**%66.7**	**%8.8**		

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2014م

يتضح من الجدول (40) أن معظم الأفراد الذين يدخرون مبالغ يقومون بإستثمارها بنسبة 66,7% ثم الأفراد الذين يحتفظون به كنقود بنسبة 15,7% ثم الأفراد الذين يقومون بإيداع مدخراتهم في البنك والذين لديهم خيارات أخرى بنسبة متساوية وهى8,8% . نلاحظ أن معظم أفراد هذه الفئة تقوم بإستثمار مدخراتها وهذا يعكس الرشد الاقتصادى بإعتبار أن الاستثمار سبب جيد لزيادة الدخل.

6- هل تمتلك أراضى زراعية .

جدول رقم (41) يوضح النسب والتكرارات و المنوال بالنسبة لملكية الأراضى الزراعية

عبارات المحور الأول:	المقياس	نعم	لا	المنوال	النتيجة لصالح
هل تمتلك اراضى زراعية.	**التكرار**	**233**	**133**	1	**نعم**
	النسبة	**%60.5**	**%34.5**		

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ،2014م.

يتضح من الجدول (41) أن معظم أفراد العينة يمتلكون أراضى زراعية وذلك بنسبة 60.5% مقابل 34.5% ليس لديهم أراضى زراعية وإن كانت الحيازات صغيرة فى بعض الأحيان ، ومن هذه النتيجة يمكن أن نعتبر هذه النتيجة تساهم أيضاً في زيادة مستوى الدخل لدى أفراد هذه العينة .

7- كم تبلغ مساحة الاراض الزراعية.

جدول رقم(42) يوضح النسب والتكرارات و المنوال بالنسبة لمساحة الأراضى الزراعية

عبارات المحور الأول: عبارة رقم (7)	المقياس	(أقل من 3 فدان)	(3 واقل من 6 فدان)	(6 واقل من 9 فدان)	(9 واقل من 12 فدان)	(12 فدان فأكثر)	المنوال	المتوسط	النتيجة
كم تبلغ مساحة الأرض الزراعية.	التكرار	96	96	22	12	16	مشترك	1.99	(3 واقل من
	النسبة	%39.7	%39.7	%9.1	%5	%9.6			

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، **2014م**

من الجدول (42) يتضح أن الغالبية للذين يمتلكون أراضى زراعية من أفراد العينة محصورة في هذه المساحة (1فدان – 6 فدان) بنسبة 79,4% ثم يليهم الذين يمتلكون الاراضى الزراعية بمساحة (12 فدان فأكثر) بنسبة 9,6% ثم يليهم الذين يمتلكون الاراضى الزراعية بمساحة (6 واقل من 9 فدان) بنسبة 9,1% ، وهذا يوضح صغر الحيازات الزراعية وغالبا ما يتم تفتيتها بعامل الوراثة .

8- هل تقوم بزراعة الأرض كلها.

جدول رقم (43) يوضح النسب والتكرارات و المنوال لمساحة الارض المزروعة

عبارات افرضيةر الأولى: عبارة رقم (8)	المقياس	نعم	لا	المنوال	النتيجة
هل تقوم بزراعة الأرض كلها.	**التكرار**	**233**	**0**	1	نعم
	النسبة	**%100**	**%0**		

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة التطبيقية ، 2014م

يتضح من الجدول(43) أن كل أفراد العينة الذين يمتلكون أراضى زراعية يقومون بزراعتها كلها ، وهذا يدلل على صغر الحيازات ، بل ونجد أعداد مقدرة من المزارعين يتجهون للهجرة خارج المنطقة لإيجار أراضى زراعية .

9- أنواع المحاصيل التي يتم زراعتها.

جدول رقم (44) يوضح النسب والتكرارات و المنوال بالنسبة للمحاصيل الزراعية

عبارات الفرضية الأولى: عبارة رقم (9)	المقياس	القمح	الفول	البصل	البطاطس	العلف	محاصيل متنوعة	المنوال	النتيجة لصالح
ماهى انواع المحاصيل التي يتم زراعتها	التكرار	22	61	220	71	62	187	3	البصل
	النسبة	%3,5	%9,8	%35,3	%11,4	%10	%30		

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2014م.

يتضح من الجدول (44) أن المحصول الاكثر زراعةً لدى أفراد العينة هو البصل بنسبة35,3% ثم يليه التنوع في زراعة المحاصيل بنسبة 30% وأهم هذه المحاصيل الفاصوليا والحمص والذرة ، ثم يأتى محصول البطاطس بنسبة 11,4% ثم الأعلاف بنسبة 10% ثم محصول الفول المصري بنسبة 9,8% ثم محصول القمح بنسبة 3,5% .

10- حجم انتاج الفدان بالجوال بالنسبة للمحاصيل التي يتم زراعتها.

جدول رقم (45) يوضح متوسط إنتاجية الفدان للمحاصيل المختلفة

عبارات الفرضية الأولى: عبارة رقم (10)	المقياس	قمح	فول مصرى	بصل	بطاطس
ماهو حجم انتاج الفدان الواحد بالنسبة للمحاصيل التي تزرعها	قيمة المتوسط	8	7.5	102	270

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2014م .

يتضح من الجدول (45) أن متوسط إنتاجية الفدان بالنسبة للقمح قد بلغت 8 جوالات ، والفول المصرى 7,5 ، البصل 102 جوال بينما بلغ إنتاجية الفدان بالنسبة للبطاطس 270 جوال . ومقارنة بين متوسط

الإنتاجية في بعض المحاصيل في العام 2012م وذلك وفق البيانات المتحصل عليها من الإدارة العامة للزراعة بمحلية شندي والبيانات المتحصل عليها من أفراد عينة الدراسة كما موضح بالشكل التالى .

شكل رقم (12) مقارنة يبين متوسط الإنتاجية مقارنة مع ما توصلت إليه دراسة مكتب الزراعة بشندى

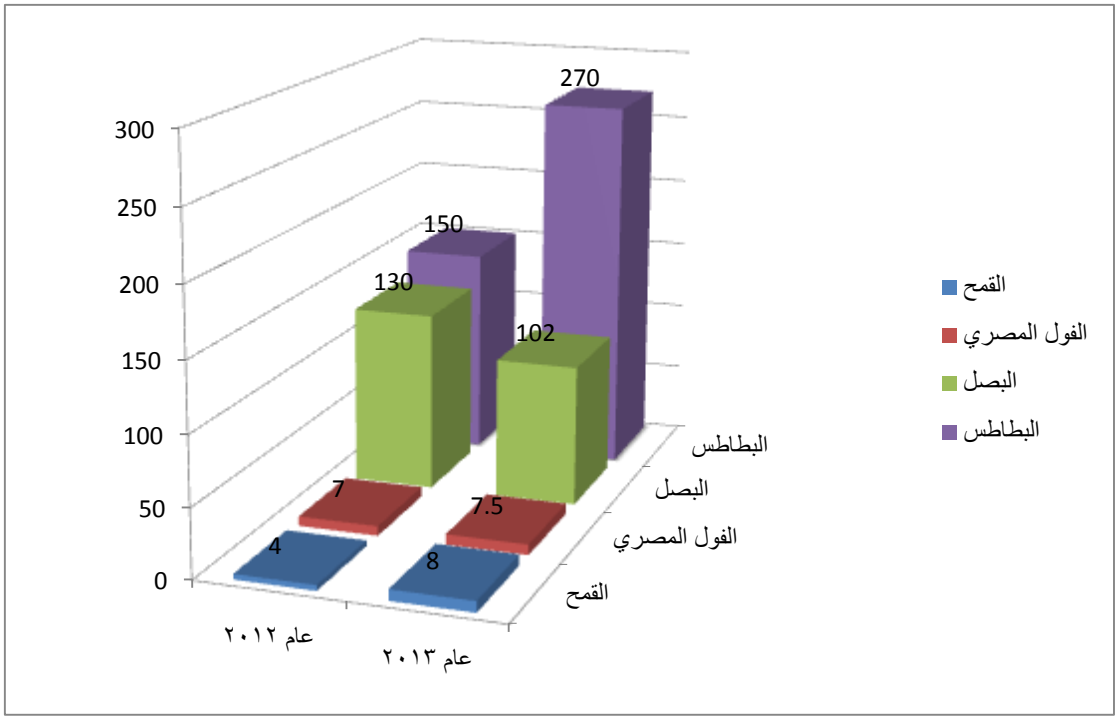

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ومكتب الزراعة محلية شندى ، **2014م** .

من الشكل (12) نستنتج ان هنالك تباين بين مستوي الإنتاجية للمحاصيل الزراعية للعامين 2012م و 2013م حيث سجل ارتفاع بسيط في مستوى الإنتاجية للفدان الواحد لمحصول القمح وكذلك ارتفاع بسيط جداً في مستوي إنتاجية محصول الفول المصري كما يوجد تدنى في مستوى إنتاجية البصل بفارق كبير نسبياً يقارب 28 جوال أما محصول البطاطس فهنالك ارتفاع كبير في مستوي إنتاجية الفدان بفارق 120 جوال .

11- أنواع الالات التي يتم إستخدامها في الزراعة.

جدول رقم (46) يوضح الالات التى تستخدم فى الزراعة

عبارات الفرضية الأولى: عبارة رقم (11)	المقياس	تراكتورات	حصادات	أبقار	أخرى	النتيجة لصالح
الالات التى يتم استخدامهاعادة فى الزراعة.	التكرار	277	24	216	4	التركتورات
	النسبة	%33,2	%3,5	%31,6	%0,6	

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2014م .

يتضح من الجدول (46) أن 33,2 يستخدمون (التراكتورات) في عملية تحضير الأرض وبنسبة33,2% ثم تليها الابقار بنسبة 31,6% ثم الحصادات بنسبة 3,5% أما الالات البدائية كالسلوكة مثلا لا زالت تستخدم فى الزراعة وإن كانت بنسبة أقل فكانت بنسبة 0,6%علماً بان هنالك من يستخدمون كل الطرق المذكورة في عملية الزراعة.

12- مصادر التمويل التي تعتمد عليها في الزراعة.

جدول رقم (47) يوضح النسب والتكرارات و المنوال بالنسبة مصادر التمويل بالنسبة للزراعة

عبارات المحور الأولى: عبارة رقم (12)	المقياس	تمويل ذاتي	قروض	النتيجة لصالح
ماهى مصادر التمويل التي تعتمد عليها في الزراعة	التكرار	57	178	القروض
	النسبة	%24,3	%75,7	

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2014م.

يتضح من الجدول (47) أن معظم أفراد العينة يتجهون للإقتراض في عملية الزراعة وذلك بنسبة 57.7% مقابل 24.3% للذين يعتمدون على التمويل الذاتي ، وهذا يعكس عدم مقدرة معظم المزارعين على تمويل زراعتهم نسبة لعدم توفر المال الكافى لديهم لقلة دخولهم .

13- إذا كنت قد تحصلت على قروض فما هى الجهة التي قدمت ذلك.

جدول رقم (48) يوضح النسب والتكرارات و المنوال بالنسبة للجهة الممولة

عبارات المحور الأولى: عبارة رقم (10)	المقياس	البنك الزراعي	جمعية تعاونية	أفراد	أخرى	النتيجة لصالح
إذا كنت قد تحصلت على قروض فما هي الجهة التي قدمت ذلك	التكرار	59	30	96	–	أفراد
	النسبة	%31,9	%16,2	%51,9	%0,0	

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2014م .

من الجدول (48) نجد أن معظم أفراد العينة يستعينون بالقروض من الأفراد والتى عادة تكون فى صورة بيع السلم (مشال) للحصول على التمويل وذلك بنسبة 51,9% ثم القروض من البنك الزراعي 31,9% ثم الجمعيات التعاونية والتى نجدها بصورة ملحوظة فى وحدة حجر العسل وذلك بنسبة 16,2%.

14- العوامل الطبيعية والبيئية التي تهدد الاراضى الزراعية.

جدول رقم (49) يوضح النسب والتكرارات و المنوال لمهددات الزراعة

عبارات المحور الأول: عبارة رقم (14)	المقياس	الزحف الصحراوي	زحف السكن نحو الأرض الزراعية	إنتشار شجرة المسكيت	عوامل أخرى	النتيجة لصالح
ماهى العوامل الطبيعية والبيئية التي تهدد الاراضى الزراعية	التكرار	42	4	244	60	انتشار شجر المسكيت
	النسبة	%12,2	%1,2	%70,7	%18,8	

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2014م.

من الجدول (49) يتضح أن شجرة المسكيت هى المهدد الاكبر للأراضى الزراعية حسب أراء أفراد العينة وذلك بنسبة77,7% ، حيث نجد إنتشار شجرة المسكيت فى الأراضى الزراعية بصورة واضحة

خاصة فى محلية شندى ، وأن تكلفة محاربتها تفوق إمكانية المحلية وأن هنالك إتجاه أن يتم الإستفادة منها فى إنتاج الفحم وتصديره ، ثم 18,8%من أفراد العينة يعتبرون أن الأسباب المذكورة مجتمعة تمثل تهديدا للأراضى الزراعية وهنالك 12,2% يعتبرون أن الزحف الصحراوي هو المهدد الاراضى الزراعية ثم 1,2% يعتبرون أن الزحف السكاني هو المهدد الأراضى الزراعية ، كما نجد أن هنالك تهديد واضح لإنحسار النيل بمحلية المتمة والتى تحاول المحلية على حلها كما ذكر مسبقا ، بعمل خندق بمحازاة الشاطى فى كل عام ، أيضا نجد أن هنالك مشكلة تهدد الزراعة فى أحواض سلوة وود حامد متمثلة فى عملية تصريف المياه والتى تؤدى لتأخير الموسم الزراعى وبالتالى تقلل من الإنتاجية .

تحليل وتقييم عبارات الفرضية الثانية : المؤشرات الاجتماعية

1- هل يوجد من بين أفراد أسرتك من بلغ سن العمل وهو عاطل.

جدول رقم (50) النسب والتكرارات و المنوال بالنسبة للعاطلين عن العمل

عبارات الفرضية الثانية: عبارة رقم (1)	المقياس	نعم	لا	النتيجة لصالح
هل يوجد من بين أفراد أسرتك من بلغ سن العمل وهو عاطل	التكرار	179	205	لا
	النسبة	%46.5	%53.2	

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2014م .

من الجدول (50) نجد أن معظم أفراد العينة ليس لديهم عاطلين عن العمل وذلك بنسبة 53.2% مقابل 46.5% لديهم عاطلين عن العمل ، وإن كان أن نسبة البطالة مرتفعة ، وبما أن المجتمع الريفى جل سكانه يعملون بالزراعة والتى تتسم بأشكال البطالة الموسمية والبطالة المقنعة .

2- إذا كانت الإجابة بنعم, ما مستوى تعليمه.

جدول رقم (51) يوضح النسب والتكرارات و المنوال بالنسبة للمستوى التعليمى للأفراد العاطلين

عبارات الفرضية الثانية: عبارة رقم (2)	المقياس	أمي	أساس	ثانوي	جامعي	فوق الجامعي	النتيجة لصالح
إذا كانت الإجابة بنعم , ما مستوى تعليمه.	التكرار	7	13	39	120	4	جامعى
	النسبة	%8,3	%7.1	%21.3	%65.6	%2.2	

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2014م.

من الجدول(51) يتضح أن 65,6% من حجم البطالة هى وسط الخريجيين وهذه دلالة على عدم توفر وظائف كافية لحملة الشهادات الجامعية ثم كانت نسبة المستوى التعليمى الثانوى هى الثانية بنسبة 21,3% يليهم الأفراد الذين مستواهم التعليمي الأساس بنسبة 7,1% ثم الأميين بنسبة 3,8% ثم حملة شهادات فوق الجامعية بنسبة 2,2% ، هذه النتيجة توحي بأن الأشخاص الذين يتركون التعليم من المراحل الابتدائية او لم يرتادوا المدارس حتى يتجهون إلى البحث عن عمل مباشرة حتى قبل بلوغهم سن العمل حيث يتثنى لهم اكتساب الخبرات العملية في سن مبكرة وربما يفضلون المهن الحرفية او الزراعة التي يمكن ان يمارسوها دون تعليم ويكسبون من ورائها قوت يومهم.

3- هل من أفراد أسرتك مهاجر خارج المنطقة.

جدول رقم(52) يوضح النسب والتكرارات و المنوال للهجرة خارج المنطقة

عبارات الفرضية الثانية: عبارة رقم (3)	المقياس	نعم	لا	المنوال
هل من أفراد أسرتك مهاجر خارج المنطقة	التكرار	281	102	نعم
	النسبة	%73,2	%26,5	

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة التطبيقية ، 2015م

يتضح من الجدول (52) أن معظم أفراد العينة يوجد لديهم من هم مهاجرين بالخارج وذلك بنسبة 73,2% مقابل 26,5% لمن ليس لديهم أفراد مهاجرين بالخارج . وترجع أسباب الهجرة لعدم توفر فرص عمل ، فنجد أن هنالك هجرة واضحة للمزارعين نتيجة لصغر حجم الأراضى الزراعية ، كما أن هنالك هجرة لكثير من المؤهلين داخليا وخارجيا مما يؤثر سلبا على إحداث التنمية بالمنطقة .

4- مصدر مياه الشرب الرئيسي بالنسبة لك.

جدول رقم (53) يوضح النسب والتكرارات و المنوال لمصدر مياه الشرب

عبارات الفرضية الثانية: عبارة رقم (4)	المقياس	حنفية داخل المنزل	حنفية عامة	بئر	حفير	أخرى	النتيجة لصالح
مصـــدر ميـــاه الشـــرب الرئيسي بالنسبة لك.	التكرار	335	29	14	3	2	حنفية داخل المنزل
	النسبة	%87,7	%7,5	%3,6	%0,8	%0,5	

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2014م.

من الجدول (53) يتضح أن 87,7% من أفراد العينة يتوفر لهم مصدر لمياه الشرب داخل منازلهم وهذه نسبة جيدة تدل على أن منطقة الدراسة تحظى بخدمات توصيل المياه للمنازل ثم تليها الفئة التى مصدر المياه لديهم حنفية عامة بنسبة 7,5% ثم الذين مصدر المياه لديهم الآبار بنسبة3,6% ثم 0,8% مصدر المياه لديهم عبارة عن الحفائر وبنسبة 0,5% للذين مصادرهم غير التي ذكرت سابقاً كنهر النيل وترع المشاريع الزراعية وخلاف ذلك .

5- نوع الوقود أو الطاقة التي تستخدمها في الطهي.

جدول رقم (54) يوضح النسب والتكرارات و المنوال للوقود المستخدم فى الطهى

عبارات الفرضية الثانية: عبارة رقم (5)	المقياس	روث حيوانات	فحم أو حطب	الغاز	أخرى	المنوال
ما هو نوع الوقود أو الطاقة التي تستخدمها في الطهي	التكرار	2	40	341	1	الغاز
	النسبة	%0,5	%15,4	%88,6	%0,3	

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2014م .

يتضح من الجدول (54) أن 88,6% من أفراد العينة تستخدم الغاز كوقود أساسى ثم يليه الفحم بنسبة 15,4%ثم روث الحيوانات بنسبة 0,5% ثم وسائل أخرى بنسبة 0,3% ، وهذا يشكل تقدما فى الوعى بالنسبة للمسائل البيئية والخاصة بمشكلة إنبعاث الغازات من الفحم وروث الحيوانات وأيضا هذا يساعد على الإحتفاظ بالغطاء النباتى والذى له كبير الأثر على البيئة ، وإن كان أن هنالك أزمات فى توفير الغاز من فينة لأخرى .

6- هل توجد مؤسسة صحية بالقرب منك.

جدول رقم (55) يوضح النسب والتكرارات و المنوال لتوفر الخدمات الصحية

عبارات الفرضية الثانية: عبارة رقم (6)	المقياس	نعم	لا	المنوال
هل توجد مؤسسة صحية بالقربة منك	**التكرار**	**322**	**57**	**نعم**
	النسبة	**%83.6**	**%14.8**	

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2014م .

نتيجة العبارة السادسة في الفرضية الثانية هي لصالح الإجابة (نعم) وهذا يعنى أن معظم أفراد العينة تتوفر بالقرب منهم مؤسسات صحية ، قد تكون مستشفى أو مركز صحى أوحتى شفخانة ، وذلك بنسبة 83.6% مقابل 14.8% للذين لا تتوفر بالقرب منهم مؤسسات صحية .

تحليل وتقييم عبارات الفرضية الثالثة : مؤشر المشاركة

وفيما يلي النتائج التي تم التوصل إليها من التحليل لتقييم عبارات المحور الثالث وهو محور المشاركة

1- هل قمت بالمشاركة في عملية التنمية في منطقتك.

جدول رقم (56) يوضح النسب والتكرارات و المنوال للمشاركة فى التنمية

	المقياس	نعم	لا	المنوال
هل قمت بالمشاركة في عملية التنمية في منطقتك.	التكرار	344	37	نعم
	النسبة	%89.4	%9.6	

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، **2014م** .

نتيجة العبارة الأولى في المحور الثاني هي لصالح الإجابة (نعم) وهى تعنى ان معظم أفراد العينة يساهمون في عملية التنمية بمناطقهم وبنسبة 89.3% مقابل 9.6% للذين ليس ليهم دور في عملية تنمية مناطقهم وهذه النسبة للمشاركة تعد مؤشراً ايجابياً في عملية تنمية منطقة أفراد العينة.

إذا كانت الإجابة بنعم وضح نوعية المشاركة.

جدول رقم (57) يوضح النسب والتكرارات و المنوال بالنسبة لنوع المشاركة فى التنمية

عبارات الفرضية الثالثة: عبارة رقم (2)	المقياس	بالمال	بالرأي	بالعمل اليدوي	مشاركات متنوعة	النتيجة لصالح
إذا كانت الإجابة بنعم وضح نوعية المشاركة	التكرار	225	99	198	152	المشاركة بالمال
	النسبة	%36,3	%14,1	%28,2	%21,5	

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية , 2014م .

يتضح من الجدول(57) أن معظم أفراد العينة الذين يساهمون في عملية التنمية بمناطقهم يفضلون المساهمة المادية وبنسبة 36,3% ثم المساهمة بالإعمال اليدوية حيث كانت نسبة المساهمين فيها 28,2% ثم الذين يفضلون المساهمة بأكثر من طريقة إذا كانت بالمال أو الرأي أو بالعمل اليدوي أو اى طرق مساهمة أخرى وهم بنسبة 21,4%.

أذكر نوعية المشاريع التي قمت بالمشاركة فيها.

جدول رقم (58) يوضح النسب والتكرارات و المنوال لمجال المشاركة فى المشاريع التنموية

عبارات الفرضية الثالثة: عبارة رقم (3)	المقياس	التعليم	الصحة	الأنشطة الإجتماعة والثقافية	تنوع في المشاركة	النتيجة لصالح
أذكـر نوعيـة المشـاريع التـى قمت بالمشاركة فيها.	التكرار	298	83	96	116	التعليم
	النسبة	%50,3	%14	%16,2	%19,6	

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2014م .

يتضح من الجدول (58) أن المشاركة التي يقوم بها معظم أفراد العينة في عملية التنمية بمناطقهم هي في التعليم و ذلك بنسبة 53.3% ، فنجد معظم المدارس بالمنطقة قد تم بناءها بالجهد الشعبى ، وحتى عملية الصيانة الدورية يقوم بها أفراد المجتمع أضف إلى ذلك المساهمة فى عملية إعاشة وترحيل المعلمين ، ثم يليهم الأشخاص الذين يقدمون مساهماتهم في أكثر من جانب (تعليم ، صحة ، أنشطة اجتماعية) بنسبة 19.6% ثم الذين يساهمون في جانب الأنشطة الاجتماعية والثقافية وبنسبة 16.2% ثم الذين يساهمون في جانب الصحة وبنسبة 14%.

2- في أي مرحلة تكون مشاركتك كبيرة.

جدول رقم (59) يوضح النسب والتكرارات و المنوال لمرحلة المشاركة

عبارات الفرضية الثالثة: عبارة رقم (4)	المقياس	مرحلة التخطيط	مرحلة التنفيذ	بعد الانتهاء	في الإدارة	لا أشارك	النتيجة لصالح
فـي أي مرحلـة تكـون مشاركتك كبيرة.	التكرار	40	283	1	28	31	مرحلة التنفيذ
	النسبة	%10,4	%73,5	%0,3	%7,3	%8,1	

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2014م .

يتضح من الجدول (59) أن المشاركة الاكبر لأفراد العينة في عملية التنمية تكون بمرحلة التنفيذ وبنسبة 89,3% ثم تليها مرحلة التخطيط بنسبة 10,4% ثم مرحلة الإدارة بنسبة 7,3% ثم مرحلة ما بعد الانتهاء بنسبة 0,3% أما الذين لا يشاركون بتاتاً كانت نسبتهم 8,1% وهذا مؤشر جيد حيث تبلغ نسبة المشاركة في عملية التنمية في كل النواحي 91,9% من مجموع عينة الدراسة ، نجد أن المشاركة

متدنية فى مرحلة التخطيط والإدارة وبعد الإنتهاء وتقتصر مشاركة المواطنين فى فترة التنفيذ فقط وربما يعزى ذلك لعامل اقتصادى لإنشغال الجميع لتوفير سبل العيش لهم ولأسرهم .

3- ما هن المعوقات التي تواجه مشاركة الموطنين في تنمية منطقتهم.

جدول رقم (60) يوضح النسب والتكرارات و المنوال لمعوقات المشاركة

عبارات الفرضية الثالثة: عبارة رقم (14)	المقياس	مالية	إحجام الناس عن المشاركة	إدارية	معوقات متعددة	النتيجة لصالح
فـــي أي مرحلـــة تكـــون مشاركتك كبيرة.	التكرار	319	258	100	261	المعوقات
	النسبة	%34	%27,5	%10,7	%27,8	المالية

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2014م.

من الجدول (60) يتضح أن المعوق الاكبر في عملية التنمية هي عوائق مادية حيث كانت نسبة الذين يعتبرون المعوق الاساسى هو معوق مالي 34% تليها نسبة الذين يعتبرون أن المعوق الاساسى مشترك بين (مالي ، إحجام الناس عن المشاركة, إداري) وذلك بنسبة 27,8% أما الذين يرون أن المعوق الاساسى هو إحجام الناس عن المشاركة كانت نسبتهم 27,2% ثم اخيراً الذين يعتبرون المشكلة هي إدارية وكانت نسبتهم10,7% .

4- المشاركة الشعبية

جدول رقم (61) يوضح إتجاهات وقيم الأفراد والمشاركة الشعبية فى التنمية

	محور المشاركة	مقياس	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المنوال	النتيجة
1	تتبع تنمية المجتمع من أجل تطوير مجتمعهم.	التكرار	152	216	13	4	0	2	أوافق
		النسبة	%39	%56	%3,4	%1	0		بشدة
2	تلعب قيم التكافل والتعاون دوراً مهماً في عملية التنمية.	التكرار	133	228	12	11	0	2	محايد
		النسبة	%34,6	%59,4	%3,1	%2,9	0		
3	تتطلب المشاركة الشعبية مع الجهود الحكومية في تنمية المنطقة.	التكرار	125	233	13	13	1	2	أوافق
		النسبة	%32,5	%60,5	%3,4	%3,4	%0,3		

	محور المشاركة	مقياس	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المنوال	النتيجة
4	وجود لجان للتنمية بالقرى والمناطق ضروري لعملية التنمية المحلية.	التكرار	207	138	31	9	0	1	أوافق
		النسبة	%53,8	%35,8	%8,1	%2,3	0		
5	ضرورة أخذ رأى المواطنين في مشروعات التنمية المحلية.	التكرار	252	104	16	12	1	1	أوافق بشدة
		النسبة	%65,5	%27	%4,2	%3,1	%0,3		

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2014م .

نتيجة الإجابات على محور (المشاركة) بعد حساب المنوال والتكرارات والنسبة المئوية

1-نتيجة العبارة الأولي هي بصورة عامة لصالح الموافقين بنسبة 95% مقابل الأفراد غير الموافقين وبنسبة 1,2% أما نسبة المحايدين كانت 3,4% وهذا يعنى أن الغالبية توافق على أن تنمية المجتمع المحلي تنبع من إيمان أفراد المجتع بضرورة تطويره .

2- نتيجة العبارة الثانية بصورة عامة لصالح الموافقين بنسبة 94% مقابل الأفراد غير الموافقين وبنسبة 2,9% أما نسبة المحايدين كانت 3,1% وهذا يعنى أن قيم التكافل والتعاون تلعب دوراً مهماً في عملية التنمية.

3 - نتيجة العبارة الثالثة بصورة عامة لصالح الموافقين بنسبة 93% مقابل الأفراد غير الموافقين وبنسبة 3,7% أما نسبة المحايدين فقد كانت 3,4% وهذا يعنى انه لابد من المشاركة الشعبية مع الجهود الحكومية في تنمية المجتمع.

4- نتيجة العبارة الرابعة بصورة عامة لصالح الموافقين بنسبة 89,6% مقابل الأفراد غير الموافقين وبنسبة 2,3% أما نسبة المحايدين فكانت 8,1% وهذا يعنى ان وجود لجان للتنمية بالقرى والمناطق ضروري لعملية التنمية المحلية.

5- نتيجة العبارة الخامسة بصورة عامة لصالح الموافقين بنسبة 82,5% مقابل الأفراد غيرالموافقين وبنسبة 3,4% أما نسبة المحايدين فكانت 4,2% وهذا يعنى انه لابد من أخذ رأى أفراد المجتمع فى نوعية الخدمات ومشاريع التنمية بالمنطقة .

مدى رضى المواطنين عن الخدمات الصحية :

جدول رقم (62) يوضح مدى رضى المواطنين عن الخدمات الصحية بالمنطقة

	محور الخدمات الصحية	مقياس	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المنوال	النتيجة
1	أثق في الخدمات الصحية المقدمة بالمنطقة	التكرار	6	81	164	111	20	3	محايد
		النسبة	%6	%21,2	%42,9	%29,1	%5,2		
2	أرى ان لا داعي للسفر للعلاج وذلك لجودة الخدمات الصحية.	التكرار	2	18	82	167	115	4	محايد
		النسبة	%0,5	%4,7	%21,4	%43,5	%29,9		

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2014م .

كانت نتيجة الإجابات بعد حساب المنوال والتكرارات والنسبة المئوية على النحو التالي:

1- نتيجة العبارة الأولى هي بصورة عامة لصالح غير الموافقين بنسبة 34,3% مقابل الأفراد الموافقين وبنسبة 22,6% أما نسبة المحايدين عن الإدلاء بأرائهم فكانت 42,9% وهذا يعنى ان الغالبية لا تثق في الخدمات الطبية المقدمة بالمنطقة.

2- نتيجة العبارة الثانية هي بصورة عامة لصالح غير الموافقين بنسبة 73,4% مقابل الأفراد الموافقين وبنسبة 5,2% أما نسبة المحايدين فكانت 21,4% وهذا يعنى ان الغالبية يرون ان السفر خارج المنطقة للعلاج لتوفر الخدمات الطبية بصورة أفضل.

مدى رضى المواطنين عن التعليم بالمنطقة :

جدول رقم (63) يوضح مدى رضى المواطنين عن التعليم بالمنطقة

	محور التعليم	مقياس	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المنوال	النتيجة
1	هنالك تطور في الجانب التعليمي مما ساهم في دفع التنمية بالمنطقة.	التكرار	1	76	73	155	65	4	محايد
		النسبة	%0,3	%20,5	%19,7	%41,9	%17,6		

	محور التعليم	مقياس	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المنوال	النتيجة
2	هنالك ضرورة للتوسع في التعليم التقنى لحاجة العملية التنموية له	التكرار	294	77	12	1	1	1	محايد
		النسبة	%76,4	%20	%3,1	%0,3	%0,3		

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2014م .

كانت نتيجة الإجابات بعد حساب المنوال والتكرارات والنسبة المئوية كالآتي:

1- نتيجة العبارة الأولى بصورة عامة لصالح غير الموافقين بنسبة 59,5% مقابل الأفراد الموافقين وبنسبة 20,8% أما نسبة المحايدين فكانت 19,7% وهذا يعنى ان الغالبية ترى انه لايوجد تطور ملموس في الجانب التعليمي.

2- نتيجة العبارة الثانية بصورة عامة لصالح الموافقين بنسبة 96,4% مقابل الأفراد غير الموافقين وبنسبة 0,6% أما نسبة المحايدين فكانت 3,1% وهذا يعنى ان الغالبية توافق على أن هنالك ضرورة للتوسع في التعليم التقني.

نتيجة اختبار سبيرمان لتحديد العلاقات بين المتغيرات :

تم استخدام اختبار سبيرمان على بعض المتغيرات لتحديد العلاقة بينها ومدى قوة هذه العلاقة وهو الاختبار الأنسب الذي يطبق على المتغيرات ذات القيم الرتيبة.

حيث يتم عبره حساب قيمة معامل الإرتباط بين المتغيرين و القيمة الاحتمالية ، فإذا كانت قيمة معامل الإرتباط في المدى (الصفر وموجب واحد) فهذه العلاقة طردية بين المتغيرين وكلما اقترب معامل الإرتباط من الواحد الصحيح كانت العلاقة اقوي ، وإذا كانت قيمة معامل الإرتباط بين (الصفر وسالب واحد) إذاً العلاقة بين المتغيرين عكسية وتكون اقوي كلما اقتربت القيمة من سالب واحد.

أما إذا كانت قيمة معامل الإرتباط = الصفر فهذا يدل علي انه لا توجد علاقة بين المتغيرين. الجدول التالي يوضح المتغيرات ومقدار قيمة معامل الإرتباط والقيمة الاحتمالية

جدول رقم (64) يوضح المتغيرات ومقدار قيمة معامل الارتباط و القيمة الاحتمالية

المتغيرات	قيمة معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
النوع والمؤهل الأكاديمى	**0,43**	**0,00**
النوع و الوظيفة	**0,379**	**0,00**
النوع والدخل الشهري	**0,255-**	**0,00**
العمر والحالة الإجتماعية	**0,105**	**0,40**
عدد أفراد الأسرة والدخل الشهري	**0,406-**	**0,00**
العاطلين والأفراد المؤهلين	**0,193-**	**0,00**
العاطلين والأفراد الغير مؤهلين	**0,107**	**0,036**

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2014م .

من الجدول (64) يمكن تفسير النتائج التالية:

1-بلغت قيمة معامل إرتباط سبيرمان بين متغيري النوع والمؤهل الأكاديمي 0,43 وهى تدل على أن العلاقة بين المتغيرين علاقة طردية قوية وذلك وفق بيانات أفراد عينة الدراسة .

2- بلغت قيمة معامل إرتباط سبيرمان بين متغيري النوع والوظيفة 0,379 وهى تدل على أن العلاقة بين المتغيرين علاقة طردية قوية وذلك وفق بيانات أفراد عينة الدراسة .

3- بلغت قيمة معامل إرتباط سبيرمان بين متغيري النوع والدخل الشهري -0,255 وهى تدل على أن العلاقة بين المتغيرين علاقة عكسية وذلك وفق بيانات أفراد عينة الدراسة .

4-بلغت قيمة معامل إرتباط سبيرمان بين متغيري العمر والحالة الاجتماعية 0,105 وهى تدل على أن العلاقة بين المتغيرين علاقة طردية قوية وذلك وفق بيانات أفراد عينة الدراسة .

5-بلغت قيمة معامل إرتباط سبيرمان بين متغيري عدد أفراد الأسرة والدخل الشهري – 0,406 وهى تدل على أن العلاقة بين المتغيرين علاقة عكسية قوية وذلك وفق بيانات أفراد عينة الدراسة .

6-بلغت قيمة معامل إرتباط سبيرمان بين متغيري الأفراد العاطلين ولديهم مؤهل أكاديمي -0,193 وهى تدل على أن العلاقة بين المتغيرين علاقة عكسية وذلك وفق بيانات أفراد عينة الدراسة .

7-بلغت قيمة معامل إرتباط سبيرمان بين متغيري العاطلين وليس لديهم مؤهل علمي 0,107 وهى تدل على أن العلاقة بين المتغيرين علاقة طردية وذلك وفق بيانات أفراد عينة الدراسة .

التحقق من الفرضيات :

الفرضية الأولى :

كلما كانت هنالك مشروعات قائمة كلما حقق ذلك قدرا عاليا من تنمية المجتمع المحلى .

وللتحقق من ذلك ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة عن مدى تأثير تلك المشروعات ويتم ذلك عن طريق حساب المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن كل سؤال من أسئلة الفرضية وكما في الجدول التالي:

جدول رقم (65) : يوضح نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق الإحصائية لإجابات عبارات الاستبيان الخاصة بمحور المؤشرات الاقتصادية

م	الأسئلة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	الفروق	لصالح
1	ما مقدار مستوى الدخل الشهري بالجنية السوداني	177,8	0,00	ذات دلالة إحصائية	المتوسط
2	وضح بالنسب أوجه الصرف على (الغذاء , الصحة , التعليم , السكن, الإدخار, غير ذلك).				
	الغذاء	991,39	0,00	ذات دلالة إحصائية	الغذاء
	الصحة	638.5	0,00	ذات دلالة إحصائية	
	التعليم	893,57	0,00	ذات دلالة إحصائية	
	السكن	0,200	0,655	ليست ذات دلالة إحصائية	
	الإدخار	122,31	0,00	ذات دلالة إحصائية	
	غير ذلك	452,94	0,00	ذات دلالة إحصائية	
3	هل يفي الدخل بمستلزمات المعيشة.	25,45	0,00	ذات دلالة إحصائية	لا
4	هل تقوم بادخار مبلغ من دخلك.	81,82	0,00	ليست ذات دلالة إحصائية	لا

م	الأسئلة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	الفروق	لصالح
5	ماهى أوجه الصرف التي تقوم بها (احتفظ به كنقود, أودعه البنك, استثمره, غير ذلك).	141,8	0,00	ذات دلالة إحصائية	استثمره
6	هل تمتلك أراض زراعية.	27,3	0,00	ذات دلالة إحصائية	نعم
7	إذا كنت تمتلك ارض زراعية كم تبلغ مساحتها.	157,59	0,00	ذات دلالة إحصائية	(1-6) فدان
8	إذا كنت تمتلك ارض زراعية هل تقوم بزراعتها كلها .	202	0,00	ذات دلالة إحصائية	نعم
9	ماهى انواع المحاصيل التي تزرعها .	1.80	0,40	ليست ذات دلالة إحصائية	البصل
10	ما هي نوع الالات التى تستخدمها عادة في الزراعة.	369,6	0,00	ذات دلالة إحصائية	التراكتورا ت
11	ما هي مصادر التمويل التي تعتمد عليها في الزراعة.	62,3	0,00	ذات دلالة إحصائية	قروض
12	في حالة تحصلك على قروض ما هي الجهة التي قدمتها لك .	35,49	0,00	ذات دلالة إحصائية	أفراد
13	ما هي العوامل الطبيعية والبيئية التي تهدد الاراضى الزراعية.	574,43	0,00	ذات دلالة إحصائية	انتشار المسكيت

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2014م .

من خلال الجدول (65) يمكن تفسير النتائج التالية:

1-بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الأول (0,00) وهي أصغر من مستوي الدليل علي (0,05) وهذا يعني أن الفروق الإحصائية بين أعداد الأفراد ذوى الدخل الشهري ذات دلالة إحصائية لصالح الأفراد ذوى الدخل المتوسط وهذا يدل علي أن الدخل الشهري لدى أفراد العينة لايفى بمستلزمات المعيشية.

2- بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثانى (0,00) وهي أصغر من مستوي الدليل علي (0,05) وهذا يعني أن الفروق الإحصائية بين أعداد الأفراد كانت لصالح الصرف الغذاء .

3-بلغت القيمة الاحتمالية لاختبارمربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثالث (0,00) وهي أصغر من مستوي الدلالة (0,05) وهذا يعني أن الفروق الإحصائية بين أعداد الأفراد كانت ذات دلالة إحصائية لصالح اللذين دخلهم لا يفي بمستلزمات المعيشة .

4-بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الرابع (0,00) وهي أصغر من مستوي الدلالة (0,05) وهذا يعني أن الفروق الإحصائية بين أعداد الأفراد كانت ذات دلالة إحصائية لصالح اللذين لا يقومون بالادخار.

5-بلغت القيمة الإحتمالية لإختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الخامس (0,00) وهي أصغر من مستوي الدلالة (0,05) وهذا يعني أن الفروق الإحصائية بين أعداد الأفراد كانت ذات دلالة إحصائية لصالح اللذين يقومون باستثمار المبالغ المدخرة لديهم .

6-بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال السادس (0,00) وهي أصغر من مستوي الدلالة (0,05) وهذا يعني أن الفروق الإحصائية بين عدد الأفراد كانت ذات دلالة إحصائية لصالح اللذين يمتلكون أراضى زراعية .

7-بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال السابع (0,00) وهي أصغر من مستوي الدلالة (0,05) وهذا يعني أن الفروق الإحصائية بين عدد الأفراد كانت ذات دلالة إحصائية لصالح اللذين يمتلكون أراضى زراعية تتراوح مساحتها بين (فدان – 6 فدان) .

8-بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثامن (0,00) وهي أصغر من مستوي الدلالة (0,05) وهذا يعني أن الفروق الإحصائية بين عدد الأفراد كانت ذات دلالة إحصائية لصالح اللذين يمتلكون أراضى زراعية ويقومون بزراعتها كلها .

9-بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال التاسع (0,40) وهي أكبر من مستوي الدلالة (0,05) وهذا يعني أن الفروق

الإحصائية بين عدد الأفراد كانت ليست ذات دلالة إحصائية لصالح اللذين يقومون بزراعة المحصول الأكثر زراعة وهو البصل .

10- بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال العاشر (0,00) وهي أصغر من مستوي الدلالة (0,05) وهذا يعني أن الفروق الإحصائية بين عدد الأفراد كانت ذات دلالة إحصائية لصالح المحصول الأكبر إنتاجية وهو البطاطس .

11- بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الحادي عشر (0,00) وهي أصغر من مستوي الدلالة (0,05) وهذا يعني أن الفروق الإحصائية بين عدد الأفراد كانت ذات دلالة إحصائية لصالح اللذين يستخدمون التراكتورات في عملية تحضير وزراعة الأرض الزراعية .

12- بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثاني عشر (0,00) وهي أصغر من مستوي الدلالة (0,05) وهذا يعني أن الفروق الإحصائية بين عدد الأفراد كانت ذات دلالة إحصائية لصالح اللذين يعتمدون في مصادر تمويلهم على القروض .

13- بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثالث عشر (0,00) وهي أصغر من مستوي الدلالة (0,05) وهذا يعني أن الفروق الإحصائية بين أعداد الأفراد كانت ذات دلالة إحصائية لصالح اللذين يتحصلون على القروض من الأفراد .

14- بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الرابع عشر (0,00) وهي أصغر من مستوي الدلالة (0,05) وهذا يعني أن الفروق الإحصائية بين عدد الأفراد كانت ذات دلالة إحصائية لصالح اللذين يعتقدون ان المهدد الاكبر للاراضى الزراعية هو انتشار شجرة المسكيت .

تبين من خلال الدراسة أن حوالى (63,4%) من أفراد العينة دخلهم أقل من 1500 جنيه سودانى شهريا (جدول رقم 46) ، ويشكل الصرف على الغذاء البند الأول والأكبر من بنود الصرف الإستهلاكى (جدول رقم 47) , وحوالى (62,9%) لاتفى دخولهم بمستلزمات المعيشة (جدول رقم48) ، و(70,6%) ليست لديهم القدرة على الإدخار ، وبالرغم من أن معظم السكان يمتهنون الزراعة إلا المساحات التى يمتلكونها صغيرة إذ أن حوالى (79,8%)

يمتلكون أقل من 6 فدان (جدول رقم 52) وحتى أنهم يزرعونها كلها مما يؤدى إلى إنهاك التربة وبالتالى إنخفاض الإنتاجية ، ويعتبر البصل هو المحصول الغالب فى المنطقة ، ولكن نجد أن الإنتاجية متوسطة ومتذبذبة من عام لآخر ، أضف إلى ذلك مشكلة التسويق والتخزين . وبالرغم من إدخال بعض التقانات الحديثة فى الزراعة كالتراكتورات ، إلا أن إستخدام الأبقار والوسائل التقليدية لازالت مستخدمة ، وغالبية المزارعين يلجأون إلى الإقتراض من أجل التحضير للزراعة ويتجه حوالى (50%) من المزارعين إلى الإقتراض من الأفراد فى صورة بيع السلم ، وإذا نظرنا إلى المهددات التى تهدد الزراعة ، نجد أنها إنتشار شجرة المسكيت والزحف الصحراوى.

ومن كل ماسبق نجد أنه قد إنعكس سلبا على دخول الإفراد ولم يطرأ لها تحسن بل أن دخول الأفراد متدنية بريف محليتى شندى والمتمة .

أما إذا نظرنا للمؤشرات الإجتماعية كالصحة والتعليم , هل فعلاً ان عملية التنمية بالمنطقة ذات تأثير على الصحة والتعليم في المنطقة ، وللتحقق من ذلك ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل سؤال من الأسئلة كما في الجدول التالي الذي يحدد قيمة مربع كاى و القيمة الاحتمالية لمربع كاى لإجابات أفراد عينة الدراسة وبناءً عليها يتم تحديد ما إذا كانت العبارات ذات دلالة إحصائية ام لا وكذلك يتم حساب المنوال لتحديد لمن تؤول النتيجة (لصالح من).

جدول رقم (66) يوضح نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق الإحصائية لإجابات عبارات الاستبيان

م	الأسئلة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	الفروق	لصالح
1	هل يوجد من أفراد أسرتك من بلغ سن العمل وهو عاطل.	1,76	0,18	ليست ذات دلالة إحصائية	نعم
2	ما هو المستوى التعليمي لمن بلغ سن العمل وهو عاطل.	258,39	0,00	ذات دلالة إحصائية	جامعي
3	هل من بين أفراد أسرتك مهاجر خارج المنطقة.	1,76	0,00	ذات دلالة إحصائية	نعم

م	الأسئلة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	الفروق	لصالح
4	ما هو مصدر مياه الشرب الرئيسي بالنسبة لك.	258,3	0,00	ذات دلالة إحصائية	حنفية بالمنزل
5	ما هو نوع الوقود او الطاقة التي تستخدمها في الطهي.	843,9	0,00	ذات دلالة إحصائية	غاز
6	هل توجد مؤسسة صحية بالقرب منك .	185,29	0,00	ذات دلالة إحصائية	نعم
7	ما هي المشاكل التي تواجهك في التعامل مع المؤسسات الصحية.	154,65	0,00	ذات دلالة إحصائية	ارتفاع سعر الدواء

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2014م .

من خلال الجدول رقم(66) يمكن تفسير النتائج التالية:

1-بلغت القيمة الإحتمالية لإختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الأول (0,18) وهي أكبر من مستوي الدلالة (0,05) وهذا يعني أن الفروق الإحصائية بين أعداد الأفراد كانت ليست ذات دلالة إحصائية لصالح اللذين بلغو سن العمل وهم عاطلين عن العمل .

2-بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثاني (0,00) وهي أصغر من مستوي الدلالة (0,05) وهذا يعني أن الفروق الإحصائية بين أعداد الأفراد كانت ذات دلالة إحصائية لصالح اللذين بلغوا سن العمل وهم عاطلين عن العمل ومستواهم التعليمي كان جامعي .

3-بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثالث (0,00) وهي أصغر من مستوي الدلالة (0,05) وهذا يعني أن الفروق الإحصائية بين أعداد الأفراد كانت ذات دلالة إحصائية لصالح اللذين لديهم شخص مهاجر خارج المنطقة .

4-بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الرابع (0,00) وهي أصغر من مستوي الدلالة (0,05) وهذا يعني أن الفروق

الإحصائية بين أعداد الأفراد كانت ذات دلالة إحصائية لصالح اللذين مصدر مياه الشرب لديهم هي حنفية داخل المنزل .

5-بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الخامس (0,00) وهي أصغر من مستوي الدلالة (0,05) وهذا يعني أن الفروق الإحصائية بين أعداد الأفراد كانت ذات دلالة إحصائية لصالح اللذين يستخدمون الغاز كوقود في عملية الطهي .

6-بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال السادس (0,00) وهي أصغر من مستوي الدلالة (0,05) وهذا يعني أن الفروق الإحصائية بين أعداد الأفراد كانت ذات دلالة إحصائية لصالح اللذين توجد بالقرب منهم مؤسسة صحية .

7-بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال السابع (0,00) وهي أصغر من مستوي الدلالة (0,05) وهذا يعني أن الفروق الإحصائية بين أعداد الأفراد كانت ذات دلالة إحصائية لصالح اللذين المشكلة الاساسية التي تواجههم في التعامل مع المؤسسات هي ارتفاع أسعار الدواء.

تحليل وتحديد الفروق ذات الدلالة الإحصائية لعبارات المحور الثاني (الخدمات الصحية) في الاستبيان الفرعي:

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق الإحصائية لإجابات عبارات الاستبيان

جدول رقم (67) يوضح مدى رضى المواطنين عن الخدمات الصحية

م	الأسئلة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	الفروق	لصالح
1	أثق في الخدمات الطبية المقدمة بالمنطقة.	222,89	0,00	ذات دلالة إحصائية	غير الموافقين
2	أري أن لا داعي للسفر للعلاج وذلك لتوفر الخدمات الصحية وجودتها.	243,16	0,00	ذات دلالة إحصائية	غير الموافقين

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2014م .

من الجدول (67) يمكن تفسير النتائج التالية:

بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الأول (0,00) وهي أصغر من مستوي الدلالة (0,05) وهذا يعني أن الفروق الإحصائية بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية لصالح الأفراد غير الموافقين اى أنهم لا يثقون في الخدمات الطبية المقدمة بالمنطقة .

بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثاني (0,00) وهى أصغر من مستوي الدلالة (0,05) وهذا يعني أن الفروق الإحصائية بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية لصالح الأفراد غير الموافقين على تلقى العلاج بالمنطقة لعدم رضاهم بالخدمات الصحية وجودتها .

يتبين من خلال الدراسة أن هنالك تحسن فى الجانب الصحى ، فنجد أن غالبية السكان إتجهت نحو إستخدام الغاز للطهى وتخلت عن إستخدام الحطب والفحم ، وهنالك تحسن فى فى إمداد مياه الشرب ، حيث أن (78,7%) توجد لديهم حنفيات لمياه الشرب بمنازلهم (جدول رقم 62) وهذا مؤشر جيد ، وكما نجد أن المؤسسات الصحية تنتشر بكل قرى محليتى شندى والمتمة, وإذا نظرنا كميا نجد أن هنالك تحسن فى مؤشرات الصحة (الجدول رقم 32) ، وأن هنالك تحسن فى مؤشرات وفيات الأمهات والأطفال (جدول رقم 33 ، 34) ، وإن كان هنالك تحفظ من جانب أفراد العينة على نوعية ومستوى الخدمات الصحية وهذا ربما يعزى لتطلع وطموح المواطنين بتحسن الخدمة أكثر وأكثر .

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق الإحصائية لإجابات عبارات الاستبيان

جدول رقم (68) يوضح مدى رضى المواطنين عن الجانب التعليمى بالمنطقة

م	الأسئلة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	الفروق	لصالح
1	هنالك تطور ملموس في الجانب التعليمي مما ساهم في دفع التنمية بالمنطقة.	161,83	0,00	ذات دلالة إحصائية	غير الموافقين
2	هنالك ضرورة للتوسع في التعليم التقني لحوحة العملية التنموية له.	576	0,00	ذات دلالة إحصائية	الموافقين

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2014م .

من الجدول رقم (68) يمكن تفسير النتائج التالية:

1-بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الأول (0,00) وهي أصغر من مستوي الدلالة (0,05) وهذا يعني أن الفروق الإحصائية بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية

لصالح الأفراد غير الموافقين على أن هنالك تطور ملموس في الجانب التعليمي ليساعد في دفع عملية التنمية بالمنطقة .

2- بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثاني (0,00) وهي أصغر من مستوي الدلالة (0,05) وهذا يعني أن الفروق الإحصائية بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية لصالح الأفراد الموافقين على أن هنالك ضرورة للتوسع في التعليم التقني للمساهمة في العملية التنموية بالمنطقة .

نجد من خلال الدراسة أن هنالك تحسن فى مؤشرات التعليم , إذا نظرنا للجداول (22-25) ، وأن هنالك نمو فى معدل إلتحاق الطلاب بالتعليم وزيادة المعلمين ، ونجد أن محلية المتمة قد تصدرت محليات ولاية نهر النيل فى إمتحانات الشهادة الثانوية ، فقد أحرزت المركز الأول فى الفترة (2012- 2014م) كما مبين بالجدول (29) ، وإن كان أفراد العينة لهم تحفظ عن نوعية وجودة التعليم بالمنطقة ، ويرجع ذلك إلى إرتفاع درجة الوعى والتطلع إلى ما هو أفضل ، حتى أن لهم راى يضرورة الإهتمام بالتعليم الفنى من أجل دفع عملية التنمية . وإجمالا يمكن أن نقول أن هنالك تحسن فى مؤشرات الصحة والتعليم مقارنة بالوضع العام فى السودان وولاية نهر النيل .

الفرضية الثانية :

كلما كانت مساهمة أفراد المجتمع عالية فى التنمية , كلما أدى ذلك إلى تحقيق تنمية المجتمع المحلى .

الغرض من هذه الفرضية هو هل مشاركة أهالي المنطقة بجانب الجهود الحكومية له دور في إحداث تنمية بالمنطقة ، وللتحقق من ذلك ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل سؤال من الأسئلة المتعلقة بالفرضية ويتم ذلك عن طريق حساب المنوال

لإجابات أفراد عينة الدراسة عن كل سؤال من أسئلة الفرضية و اختبار مربع كاي لتحديد ما إذا كانت الفروق ذات دلالة إحصائية ام لا ، وهو كما موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (69) يوضح نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق الإحصائية لإجابات العبارات الخاصة بالمشاركة الشعبية

م	الأسئلة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	الفروق	لصالح
1	هل قمت بالمشاركة في عملية التنمية في منطقتك .	247,37	0,00	ذات دلالة إحصائية	نعم
2	في حالة قمت بالمشاركة في عملية التنمية بالمنطقة ما هي نوع تلك المشاركة.	268,06	0,00	ذات دلالة إحصائية	بالمال
3	ما هي نوعية المشاريع التي قمت بالمشاركة فيها .	205	0,00	ذات دلالة إحصائية	التعليم
4	في اى مرحلة تكون مشاركتك كبيرة في عملية التنمية.	706,2	0,00	ذات دلالة إحصائية	التنفيذ

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2014م .

من خلال الجدول (69) يمكن تفسير النتائج التالية :

1-بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الأول (0,00) وهي أصغر من مستوي الدلالة (0,05) وهذا يعني أن الفروق الإحصائية بين أعداد الأفراد كانت ذات دلالة إحصائية لصالح اللذين يقومون بالمشاركة في عملية التنمية بالمنطقة .

2-بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثاني (0,00) وهي أصغر من مستوي الدلالة (0,05) وهذا يعني أن الفروق الإحصائية بين أعداد الأفراد كانت ذات دلالة إحصائية لصالح اللذين يشاركون في عملية التنمية بالمنطقة ونوع المشاركة المقدمة منهم عبارة عن مساهمات مالية .

3-بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثالث (0,00) وهي أصغر من مستوي الدلالة (0,05) وهذا يعني أن الفروق

الإحصائية بين أعداد الأفراد كانت ذات دلالة إحصائية لصالح اللذين يشاركون في مشاريع التنمية بالمنطقة ونوع المشاركة في المشاريع التعليمية .

4-بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الرابع (0,00) وهي أصغر من مستوي الدلالة (0,05) وهذا يعني أن الفروق الإحصائية بين أعداد الأفراد كانت ذات دلالة إحصائية لصالح اللذين مشاركتهم تكون كبيرة في مرحلة التنفيذ .

ونجد أن الجهد الشعبى له مساهمات فى كل موازنات المحليات ، فنجد أنه قد بلغ نسبة (66,6%) من جملة المبالغ المخصصة للتنمية فى محلية شندى لعام 2001م ، أى يفوق الموارد الذاتية للمحليات والجهود الرسمية ككل ، بينما بلغ الجهد الشعبى نسبة (45,3%) من ميزانية التنمية لمحلية المتمة فى العام 2009م (جدول 38) . ونجد أن (89,4%) من أفراد العينة لهم مشاركات فى التنمية (جدول 63) وإن كانت المشاركة فى مرحلة التنفيذ هى الغالبة على كل مراحل المشاركة .

ولذلك يمكننا أن نقول أن هنالك إرتفاع كبيرا للمشاركة الشعبية وهو مايثبت صحة الفرضية .

الفرضية الثالثة :

هنالك علاقة معنوية ذات تأثير بين ثقافة المجتمع وتحقيق التنمية المحلية .

الغرض من هذه الفرضية ماهو الدور الذى تلعبه القيم والثقافة في إحداث تنمية بالمنطقة , وللتحقق من ذلك ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل سؤال من الأسئلة المتعلقة بالفرضية ويتم ذلك عن طريق حساب المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة عن كل سؤال من أسئلة الفرضية لمعرفة اتجاه إجابات أفراد العينة و اختبار مربع كاي لتحديد ما إذا كانت الفروق ذات دلالة إحصائية ام لا ، وهو كما موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (70) يوضح اختبار مربع كاى لقيم ومعايير الأفراد والمشاركة الشعبية

م	الأسئلة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	الفروق	لصالح
1	تتبع تنمية المجتمع المحلى من إيمان ورغبة أفراد المجتمع بضرورة تطوير مجتمعهم.	341,70	0,00	ذات دلالة إحصائية	الموافقين
2	تلعب قيم التكافل والتعاون دوراً مهماً في التنمية.	344,5	0,00	ذات دلالة إحصائية	الموافقين

م	الأسئلة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	الفروق	لصالح
3	تتطلب المشاركة الشعبية مع الجهود الحكومية في تنمية المنطقة.	527,37	0,00	ذات دلالة إحصائية	الموافقين
4	وجود لجان للتنمية بالقرى والمناطق ضروري لعملية التنمية المحلية.	268,87	0,00	ذات دلالة إحصائية	الموافقين
5	ضرورة أخذ رأى المواطنين في مشروعات التنمية المحلية.	585,40	0,00	ذات دلالة إحصائية	الموافقين

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2014م .

من خلال الجدول (70) يمكن تفسير النتائج التالية:

1-بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الأول (0,00) وهي أصغر من مستوي الدلالة (0,05) وهذا يعني أن الفروق الإحصائية بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية لصالح الأفراد الموافقين على ان تنمية المجتمع تنبع من إيمان أفراد المجتمع بضرورة تطوير مجتمعهم.

2-بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثاني (0,00) وهي أصغر من مستوي الدلالة (0,05) وهذا يعني أن الفروق الإحصائية بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية لصالح الأفراد الموافقين على ان قيم التكافل والتعاون تلعب دوراً مهماً في عملية تنمية المنطقة .

3-بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثالث (0,00) وهي أصغر من مستوي الدلالة (0,05) وهذا يعني أن الفروق الإحصائية بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية لصالح الأفراد الموافقين على أن عملية تنمية المنطقة تتطلب المشاركة الشعبية مع الجهود الحكومية .

4-بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الرابع (0,00) وهي أصغر من مستوي الدلالة (0,05) وهذا يعني أن الفروق الإحصائية بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية لصالح الأفراد الموافقين على أن وجود لجان للتنمية بالقرى ضروري لعملية التنمية المحلية .

5-بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الخامس (0,00) وهي أصغر من مستوي الدلالة (0,05) وهذا يعني أن الفروق الإحصائية بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية لصالح الأفراد الموافقين على أنه من الضروري اخذ رأى المواطنين في مشروعات التنمية .

معظم أفراد العينة يرون أن التنمية تنبع من رغبة الأفراد , وأن قيم التكافل والتعاون لها دور فى عملية التنمية وأيضا يرون أن لا بد من المشاركة الشعبية وبوجود لجان تنظم ذلك وأن يتم مشاورة المواطنين فى عملية تنمية مناطقهم .

الفرضية الرابعة :

هنالك علاقة عكسية بين المشاكل التى تؤثر على تنمية المجتمع وبين إرتفاع معدلات التنمية المحلية

جدول رقم (71) يوضح اختبار مربع كاى لمعوقات التنمية

م	الأسئلة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	الفروق	لصالح
	ما هي المعوقات التي تواجه مشاركة المواطنين في تنمية منطقتهم.	370,15	0,00	ذات دلالة إحصائية	مالية

المصدر : اعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2014م .

بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الخامس (0,00) وهي أصغر من مستوي الدلالة (0,05) وهذا يعني أن الفروق الإحصائية بين أعداد الأفراد كانت ذات دلالة إحصائية لصالح اللذين يعتقدون ان المعوقات التى تواجه مشاركة المواطنين في تنمية مناطقهم هي معوقات مالية . ونجد أن المعوقات قد تمثلت فى عدم توفر المال بالإضافة إلى إحجام المواطنين عن المشاركة فى عملية التنمية المحلية .

الخاتمة :

التنمية عملية شاملة ومتكاملة ، لاينبغى فصل أبعادها الاقتصادية عن الأبعاد الاجتماعية والثقافية المكملة لها ، كذلك فإن التنمية المحلية وإن كانت جزءً متكاملاً مع مشروع التنمية القومية الشاملة ، إلا أن لها دورا حيويا فى دعم الإعتماد الجماعى على الذات ، وتنمية المشاركة الفردية والجماعية , التى تعتبر ركناً أساسياً فى إنجاح التنمية بوجه عام . و تعتمد التنمية المحلية على تسخير الموارد المتاحة فى المجتمع وإشراك المواطنين مع الجهود الرسمية فى الإرتقاء وإحداث التغير المنشود إذ أن إلقاء عبء التنمية على الدولة وأجهزتها لن يجدى فى مواجهة كافة متطلبات التنمية المتزايدة .

بالرغم من المجهودات المبذولة فى تحقيق التنمية فى ريف محليتى شندى والمتمة وذلك من خلال تزايد معدلات الصرف التنموى بموازنات التنمية فى السنوات الحالية ، نجد أن هنالك دوراً ملحوظاً للمشاركة الشعبية الواسعة فى مجالات التعليم والصحة سواء كانت بتأسيس مرافق جديدة أو صيانة المرافق الموجودة على مستوى الأفراد والمنظمات الشعبية العاملة مما أدى لتطور ملحوظ فى المؤشرات الاجتماعية كالصحة والتعليم ، إلا أن هنالك تراجع فى البيئة وفى مؤشرات دخول الأفراد ولا زال الفقر يخيم على قطاعات واسعة من المواطنين , ولازال إنسان المنطقة يطمح للمزيد من التنمية .

أولاً : النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

* هنالك تحسنا ملحوظا فى مؤشرات الصحة والتعليم ، وإن كان لابد من تجويد الخدمات المقدمة .

* هنالك مشاركة واسعة من المواطنين فى التنمية المحلية ، حيث هنالك رغبة وإيمان من قبل المواطنين بضرورة الإشتراك مع الجهود الرسمية فى إحداث التغير .

* تلعب قيم التكافل والتعاون الدافع المحرك للأفراد بضرورة تنمية مجتمعهم .

معظم جهود المشاركة تأتى فى مرحلة التنفيذ وهنالك ضعف وغياب للمشاركة فى عملية التخطيط والتى تعتبر من أهم مراحل إحداث التنمية .

* بالرغم من المجهودات المبذولة لزيادة الموارد المادية للمحليات من خلال تهيئة بيئة الاستثمار، إلا أن الموارد الذاتية للمحليات لاتفى بمتطلبات تقديم الخدمات وإحداث التنمية فى محليتى شندى والمتمة .

* هنالك جهوداً مبذولة فى مجال محو الأمية الأبجدية ، وإن كان النساء هن الغالبية المنتظمة فى صفوف محو الأمية .

* هنالك إهتمام واضح بالإهتمام بالسياحة خصوصا فى محلية شندى والترويج للسياحة بالمنطقة من خلال المهرجانات والسمنارات الخاصة بترقية السياحة ، إلا انها لازالت تحتاج لعمل كبير لإدماجها فى اقتصاد المحلية .

* الغالبية العظمى لسكان محليتى شندى والمتمة تمتهن الزراعة ، إلا ان الإنتاج والإنتاجية دون الطموح ويرجع ذلك إلى صغر المساحات الزراعية والطرق التقليدية فى عملية تحضير الأرض للزراعة والحصاد ، وعدم توفر التمويل وغياب السياسات الزراعية الإستراتيجية لمحليتى شندى والمتمة .

* إنخفاض الدخول الحقيقية للإفراد ، وإن الغالبية العظمى من سكان محليتى شندى والمتمة دخلهم لايشبع حاجاتهم ، وهذا سبب ونتيجة لإنتشار الفقر فى المنطقة .

* غياب الصناعات الريفية التقليدية التى تستوعب العمالة وتمتص البطالة فى المنطقة وتستخدم الإنتاج الزراعى .

ثانياً : التوصيات :

2- الإعتماد على التخطيط القاعدى بدلا عن التخطيط القومى لبرامج التنمية المحلية وإعتماد الشراكة بين الدولة والمجتمع المدنى والقطاع الخاص .

3- ضرورة تناغم السياسات الكلية والقطاعية وتوظيفها فى دعم برامج التنمية المحلية بما يؤدى إلى خفض الفقر والهشاشة الذى تعانى منها المجتمعات المحلية الريفية .

4- تطوير البنية التحتية وخدمات التنمية بالمناطق الريفية وتبني السياسات التي تكفل العدالة في توفير وتقديم الخدمات لكافة فئات المنتجين بالمناطق الريفية.

5- وضع وتطبيق سياسات إنمائية سليمة تأخذ بعين الاعتبار محدودية الموارد الطبيعية المتاحة وضرورة تبني أنماط الإستخدام المناسبة لضمان إستدامة إستغلالها.

6- العمل على رصد واستثمار إمكانيات المجتمعات المحلية بما يعزز مشاركتها فى مراحل التخطيط التنموى .

7- التأكيد على أهمية تأهيل أعضاء المجالس المحلية والعاملين فى المحليات فى مجال التنمية عن طريق التدريب المتخصص بإقامة ورش وسمنارت تخدم هذا الجانب .

8- عدم تحمل المحليات لأى أعباء إضافية خارج الميزانيات المجازة .

9- مراعاة حق المحليات فى قسمة الثروة وضرورة تنازل الولايات عن كثير من الموارد التى هى أصلا تؤول للمحليات .

10- ضرورة تكامل السياسات بحيث تخدم التنمية الاقتصادية مقاصد التنمية الاجتماعية .

11- إعتماد الشراكة بين الدولة والمجتمع المدنى والقطاع الخاص فى تمويل وتنفيذ برامج التنمية المحلية .

12- تحسين مستويات التنمية البشرية ورفع المؤشرات التعليمية والصحية بما يتواكب وأهداف الإنمائية الألفية .

13- العمل على ضرورة استثارة المواطنين لتغيير أوضاعهم المعيشية ومحاربة الإنعزالية واللامبالاة تجاه مجتمعاتهم وبعث روح التكافل والتعاون فى خدمة وتنمية ذاتهم ومجتمعاتهم من خلال إزالة العوائق للمشاركة الشعبية .

14- العمل على تهيئة مناخ الاستثمار بالمناطق الريفية وإزالة العوائق المتمثلة فى ملكية الأراضى وضرورة حق إنتفاع المجتمعات المحلية بثمار الاستثمار خدمة وتنمية للمنطقة .

المصادر والمراجع

أولا : القران الكريم

ثانيا : المراجع باللغة العربية :

1- أحمد حمد النورى وعادل يحى وداد ، الاحصاء للعلوم الطبية (الخرطوم : مطبعة النجم الفضى : 1999م) .

2- أحمد مجذوب أحمد على ، إدارة إستخدام الموارد المالية (الخرطوم : المعهد العالى لعلوم الزكاة : 2000م).

3- أحمد رشيد , التنمية المحلية (القاهرة : دار النهضة العربية : 1986م) .

4- أسامة الدباغ وأثيل عبد الجبار الجومرد ، مقدمة في الاقتصاد الكلي (عمان : دار المنهاج للنشر و التوزيع : 2003 م) .

5- إبراهيم العيسوى ، مؤشرات قطرية للتنمية العربية , التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية : الطبعة الثانية : 1985م) .

6- إبراهيم العيسوى ، التنمية فى عالم متغير (القاهرة : دار الشروق : الطبعة الثانية : 2001م) .

7- إبراهيم حسين العسل ، التنمية فى الفكر الإسلامى , مفاهيم – عطاءات – معوقات – أساليب (بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع : الطبعة الأولى : 2008م) .

8- إسماعيل محمد بن قانة ، اقتصاد التنمية ، نظريات – نماذج – استراتيجيات (عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع : 2012م).

9- السبتى وسيلة ، تمويل التنمية المحلية (القاهرة : إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع : 2009 م) .

10- جعفر حامد البشير ,مملكة الجعليين الكبرى ، السودان فى القرية والمدينة (الخرطوم : دار عزة للنشر والتوزيع : 2004م) .

11- هشام محمود الأقداحى ، معالم الإستراتيجية للتنمية الإقنصادية والقومية فى البلدان النامية (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة : 2009م) .

12- حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، الفقر والمجتمع (الأسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة : 2007م) .

13- حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، التنمية ، اجتماعيا ، ثقافيا ، اقتصاديا ، سياسيا , إداريا ، بشريا (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة : 2009م) .
14- طه محمد بامكار ، التخطيط والتنمية الاقتصادية فى السودان (الخرطوم : دار عزة للنشر والتوزيع : 2012م) .
15- محمد نبيل جامع ، علم الاجتماع الريفى والتنمية الريفية (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة : 2010م) .
16- محمد سلمان طايع وآخرون ، أساليب ووسائل تحقيق التنمية الريفية : المشاركة الشعبية مدخلا (محرر) (القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الادارية : 2008م) .
17- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية (الأسكندرية : الدار الجامعية : 2006م) .
18- محمد عبد الفتاح محمد عبد الله ، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية (الإسكندرية : المكتب الجامعى الحديث : 2006م) .
19- محمد عوض جلال الدين ، ابعاد التنمية المستدامة ومناهضة الفقر (أم درمان : مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية : جامعة أم درمان الاهلية : 2003م) .
20- محمد صالح تركى القريشى ، علم إقتصاد التنمية (عمان : إثراء للنشر والتوزيع : الطبعة الأولى : 2010م) .
21- محمود محمد محمود و أحمد عبد الفتاح ناجى ، التنمية فى ظل عالم متغير (: القاهرة : دار السحاب للنشر والتوزيع 2008م) .
22- محى الدين صابر ، التغير الحضارى وتنمية المجتمع (القاهرة : مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى : 1962م) .
23- محى الدين صابر ، قضايا التنمية فى الوطن العربى (تونس : الدار التونسية للنشر: 1983م) .
24- ميشيل ب . تودارو ، ترجمة ، محمود حسن حسنى و محمود حامد محمود ، التنمية الإقتصادية (الرياض : دار المريخ للنشر : 2009م) .
25- مريم أحمد مصطفى ، التغير والتنمية فى الدول النامية (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية : 2011م) .

26- نصر محمد عارف ، نظريات التنمية السياسية المعاصرة (القاهرة : دار القارئ العربى : 1993م) .
27- سمير محمد على حسن الرديسى ، المدخل للتخطيط الإقليمى (الخرطوم : مؤسسة التربية للطباعة والنشر : 1998م) .
28- سعد طه علام ، التنمية والمجتمع (القاهرة : عربية للطباعة و النشر : 2006م) .
29- عادل مختار الهوارى وآخرون ، قضايا التغير والتنمية الاجتماعية (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية : 1998م) .
30- عبد الباسط حسن ، التنمية الاجتماعية (القاهرة : دار النهضة : 1977م) .
31- عبد الوهاب عثمان شيخ ، منهجية الاصلاح الاقتصادى فى السودان (الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة : 2001م) .
32- عبد الله التوم عبد الله ، أساسيات التنمية الريفية (الخرطوم : دار جامعة أفريقيا العالمية للطباعة : 2004م) .
33- عبد الرحيم تمام أبوكريشة ، دراسات فى علم اجتماع التنمية (الإسكندرية : المكتب الجامعى الحديث : 2003م) .
34- عليه حسن حسين ، التنمية نظرياً وتطبيقياً (الكويت : دار القلم للنشر والتوزيع : 1985م) .
35- عمران عباس يوسف عبد الله ، العولمة واقتصاد السودان (الخرطوم : دار عزة للنشر والتوزيع : 2008م) .
36- عمر يوسف الطيب ، علم اجتماع السكان وتطبيقاته مع الوصف والتحليل المقارن لسكان السودان (الخرطوم : دار جامعة أفريقيا العالمية للطباعة : 2005م) .
37- عثمان إبراهيم السيد ، الاقتصاد السودانى (الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر : الطبعة الثانية : 1998م) .
38- فولفجانج ساكس ، ترجمة أحمد محمود ، قاموس التنمية – دليل إلى المعرفة بإعتبارها قوة (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب : 2009م) .
39- رشاد أحمد عبد اللطيف ، تنمية المجتمع المحلى (الاسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر : الطبعة الأولى : 2007م) .

40- رشاد أحمد عبد اللطيف ، التنمية المحلية (الإسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر : الطبعة الأولى : 2011م) .
41- شيخ الدين يوسف من الله ، الحكم المحلى وتنمية المجتمع (الخرطوم : مطبعة يوسف بابكر أبو عبيده : 2008م) .

الدوريات والأوراق العلمية

1- حسن الوديع السنوسى ، الحركة التعاونية بالسودان تحت الحكم البريطانى (أم درمان : مجلة محاور : المجلد الأول : مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية : جامعة أم درمان الأهلية : يوليو 1998م) .
2- ناصر الأمين صالح ، دور الجامعات فى خدمة المجتمع – دراسة حالة جامعة الدلنج (الدلنج : مجلة البحث العلمى للعلوم والآداب : جامعة الدلنج : العدد الثامن : 2010م).
3- ناصر محمد عثمان عبد الرجمن ، مدينة شندى النشأة والتاريخ (شندى : مجلة جامعة شندى : العدد الأول : يناير 2004م) .
4- السياحة ، مجلة دورية (الدامر : وزارة الإستثمار والصناعة والسياحة والتعدين : ولاية نهر النيل : العدد الأول : أكتوبر 2010م) .
5- محمد عثمان عبد المالك (الخرطوم : المجلة السودانية للصحة العامة : المجلد الثاني : العدد الرابع : أكتوبر 2007م) .
6- محمد رضا محمد و نهال محمود سرحان ، الاحصاءات والمؤشرات لغة تواصل جيده بين المواطنين والحكومات (القاهرة : ورقه عمل : 2008م) .
7- الأمين العوض حاج أحمد وآخرون ، الأطر المؤسسية للمجتمع المحلى والشراكة فى التنمية (الخرطوم : ورقة عمل : أغسطس2007م) .
8- أحمد السيد سليم ، المشاركة المحلية فى التنمية الريفية (القليوبية : مؤتمر المحليات والتنمية الاقتصادية : 2000م) .
9- عبد الرحمن محمد الحسن ، مؤشرات التنمية الاقتصادية فى السودان (الخرطوم : ورقة عمل : جامعة بخت الرضا : 2011م) .
10- عبد الرزاق العاقل ، قراءة في كتاب التنمية حرية لأماريتا صن ، ترجمة شوقي جلال (عمان : مجلة دراسات : العدد 15: السنة الرابعة : 2003م) .

التقارير:

1- جمهورية السودان ، الرصد الاحصائى (الخرطوم : الجهاز المركزى للاحصاء : ديسمبر 2010م).

2- جمهورية السودان ، البرنامج التنفيذى للسياسة القومية ، المجلس للسكان القومى للسكان (الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة : ديسمبر 2010م) .

3- جمهورية السودان , قانون الحكم الحلى فى السودان (الخرطوم : لسنة 2003م) .

4- جمهورية السودان (الخرطوم : وزارة المالية والاقتصاد الوطنى : 2009م).

5- انصاف أحمد ، تقرير الفقر فى السودان حقائق وأرقام (الخرطوم : صحيفة الإنتباهة : 2013/8/28م) .

6- تحليل واقع التعليم بولاية نهر النيل ، إدارة التخطيط التربوى والاحصاء (الدامر : وزارة التربية والتعليم والمعارف : ولاية نهر النيل : مايو 2011م) .

7- الدليل الموحد للمفاهيم والمصطلحات الاحصائية المستخدمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الشئون الاقتصادية (الرياض : الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية : الطبعة الثالثة : 2013م) .

8- الاسكوا , , التنمية المحلية فى المناطق العربية , مفاهيم وتجارب (نيويورك : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا التابعة للأمم المتحدة : 1998م) .

9- تقرير الدول الأقل نموا (نيويورك : الاونكتاد : 1999م) .

10- تقرير البنك الدولى للتنمية ومكافحة الفقر (نيويورك : البنك الدولى : 2000م) .

11- U.N. Report on International Definition and measurement Levels of living, 1954.

السجلات والأرشيف الحكومى :

1- سجلات الإدارة العامة للتربية و التعليم والمعارف (المتمة : محلية المتمة : 2014م) .

2- الإدارة العامة للزراعة والغابات (شندى : محلية شندى : 2012م) .

3- الإدراة العامة للإستثمار (شندى : محلية شندى : 2013م) .

4- الإدارة العامة للتخطيط العمرانى والمرافق العامة (شندى : محلية شندى : 2014م) .

5- المكتب الفنى , إدارة مرحلة الأساس (شندى : محلية شندى : 2014م) .
6- سجلات وزارة التربية والتعليم والمعارف (الدامر : ولاية نهر النيل : 2008م) .
7- الإدارة العامة للتربية و التعليم والمعارف (شندى : محلية شندى : 2014م) .
8- سجلات إدارة المرحلة الثانوية (المتمة : محلية المتمة : 2014م) .
9- سجلات كلية المجتمع (شندى : جامعة شندى : 2013م) .
10- سجلات الإدارة العامة الصحة والسكان (شندى : محلية شندى : 2014م) .
11- سجلات الإدارة العامة الصحة والسكان (شندى : محلية شندى : 2014م) .
12- سجلات رعاية الأمومة والطفولة والصحة الإنجابية , الإدارة العامة للصحة والسكان (شندى : محلية شندى : 2014م) .
13- سجلات رعاية الأمومة والطفولة والصحة الإنجابية ، الإدارة العامة للصحة والسكان (المتمة : محلية المتمة : 2014م) .
14- الإدارة العامة للمالية والاقتصاد والقوى العاملة (شندى : محلية شندى : 2011م) .
15- الإدارة العامة للمالية والاقتصاد والقوى العاملة (المتمة : محلية المتمة : 2009م) .
16- الإدارة العامة للزراعة والغابات والثروة الحيوانية (المتمة : محلية المتمة : 2013م) .

الرسائل الجامعية :

1- نازك إدريس محمد جوده ، استثمار الموارد الذاتية فى التنمية المحلية – دراسة حالة ولاية جنوب كردفان ، رسالة ماجستير غير منشورة (الخرطوم : جامعة النيلين : مارس 2005م) .
2- خالد محمد على محمد ، المشاركة الشعبية فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية – دراسة حالة محلية القاش ، ولاية كسلا ، رسالة ماجستير غير منشورة (الخرطوم : جامعة الخرطوم : ابريل 2005م) .
3- ساتى زياده الحاج عيسى , تنمية المجتمع المحلى بالمناطق الريفية بمحافظة الخرطوم ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية (حلوان : جامعة حلوان : 1977م).
4- ياسر محمد عثمان حماد ، اتجاهات الخصوبة والصحة الإنجابية لمحلية المتمة بولاية نهر النيل ، رسالة دكتوراه غير منشورة (الخرطوم : جامعة الخرطوم : 2008م) .

المقابلات :

1- الهادى بشير , مفتش إيرادات , محلية المتمة , مقابلة بمكتبه بتاريخ : 2014/11/18م .

2- الحاج مساعد محمدبله، رئيس اللجنة الشعبية لقرية عتره ، مقابلة بتاريخ 2014/1/20م
3- الخواض النور محمد، إدارة السياحة، محلية شندى ، مقابلة بمكتبه بتاريخ 2015/2/8م
4- هاشم السعيد ، مدير تعليم مرحلة الأساس ، وحدة طيبة الخواض الإدارية ، محلية المتمة , مقابلة بمكتبه بتاريخ 2013/10/15م
5- فيصل حماد محمد ، مفتش زراعى ، الإدارة العامة للزراعة والثروة الحيوانية والغابات ، محلية المتمة ، مقابلة بتاريخ 2014/10/20م .
6- رابح أحمد مضوى ، ضابط إدارى ، محلية شندى ، مقابلة بمكتبه بالمحلية بتاريخ 2014/11/12م .
7- خديجة رزق سليمان ، منسق محلية شندى ، رعاية الأمومة والطفولة والصحة الإنجابية ، الإدارة العامة للصحة والسكان ، محلية شندى ، مقابلة بتاريخ 2015/1/14م

الانترنت

1- أحمد القوم ، مفهوم التنمية السياسية ، المعهد العربى للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، .www.airssfourm.com
2- التقرير العربى الأول للتنمية الثقافية ، 2002م www. Aljazeera.net
3- نورة العجلان ، أبعاد ومؤشرات التنمية ، www.Thgaf.com
4- محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبى ، الوضع الراهن للحركة التعاونية فى السودان وآفاق المستقبل ، الحوار المتمدن , www.ahewar.org
5- نصر عارف , www.pdffactory.com
6- Millennium Development Goals , www.undp.org
7- http:www.un.org/arabic/conferences/wssd/brochure/index.html
8- www.atbara-tradepoint.org/index.php/investment

ثالثا : المراجع الأجنبية

1- Dudley Seers, Measuring Development, Social Indicators for Social Development, Great Britain Co, London1969.

Ellis and Buchanam, Approaches to Development, 20th century fund, N.Y, 1965. -2

Robert Capello, Regional Economics, Rutledge, New York, 2007. -3

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة شندى

كلية الدراسات العليا

استبيان

الأخوة والأخوات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحث بإعداد دراسة الدكتوراه عن مؤشرات التنمية فى المجتمعات المحلية بالتطبيق على محليتى شندى والمتمة ، والغرض من هذا الاستبيان الحصول على بعض المعلومات العلمية فقط , نرجو منكم الإجابة على استفسارت هذا الاستبيان ، وآمل أن تكون إجاباتكم صحيحة وواضحة حتى تتحقق الفائدة العلمية المرجوة وستبقى المعلومات التى ترد فى هذا الاستبيان سرية ولن تستخدم لأى أغراض أخرى .

ولكم الشكر

الباحث

1- النوع

1- ذكر ( ) 2- أنثى ( )

2- العمر :

1- (20 – 30) سنة ( ) 2- (30 – 40) سنة ( )

3- (40 – 50) سنة ( ) 4- (50 – 60) سنة ( )

5- (60 فاكثر) ( )

3- المستوى الاجتماعى :

1- أعزب ( ) 2- متزوج ( )

3- مطلق ( ) 4- أرمل ( )

4- المستوى التعليمى :

1- أمى ( ) 2- إبتدائى (أساس) ( )

3- ثانوى ( ) 4- جامعى ( )

5- فوق الجامعى ( )

5- المهنة :

1- مزارع ( ) 2- موظف ( )

3- تاجر ( ) 4- أعمال حرة ( )

5- أخرى تذكر .....

6- عدد أفراد الأسرة :

1- أقل من 3 ( ) 2- (3 – 5) ( )

3- (5 – 7) ( ) 4- 7 فأكثر ( )

7- الدخل الشهرى بالجنيه السودانى :

1- أقل من 500 ( ) 2- (500 – 1000) ( )

3- (1000 – 1500) ( ) 4- (1500 – 2000) ( )

5- 2000 فأكثر ( )

8- من فضلك وضح بالنسب أوجه الصرف على البنود التالية :

الغذاء	الصحة	التعليم	السكن	الإدخار	أخرى

9- هل يفى الدخل بمستلزمات المعيشة :

1- نعم ( ) 2- لا ( )

10- هل تقوم بإدخار مبلغ من دخلك :

1- نعم ( ) 2- لا ( )

11- إذا كانت الإجابة بنعم كيف تتصرف فى المبلغ المدخر :

1- أحتفظ به كنقود ( ) 2- أودعه البنك ( )

3- أستثمره ( ) 4- أخرى تذكر .....

12- هل تمتلك أراضى زراعية :

1- نعم ( ) 2- لا ( )

13- إذا كانت الإجابة بنعم , كم تبلغ مساحتها :

1- (1 – 3) فدان ( ) 2- (3 – 6) فدان ( )

(2)

3- (6 – 9) فدان ( ) 4- (9- 12) فدان ( )

5- 12 فأكثر ( )

14- هل تقوم بزراعتها كلها :

1- نعم ( ) 2- لا ( )

15- إذا كانت الإجابة بلا , اذكر المساحة التى تزرعها فعلياً .....

16- ماهى أنواع المحاصيل التى تزرعها :

1- قمح ( ) 2- فول مصرى ( )

3- بصل ( ) 4- بطاطس ( )

5- أعلاف ( ) 6- أخرى تذكر .....

17- ماهو حجم إنتاج الفدان بالجوال بالنسبة للمحاصيل التى تزرعها مما ياتى :

قمح	فول مصرى	بصل	بطاطس	اخرى

18- ماهى نوع الالات التى تستخدمها عادة فى الزراعة :

1- تراكتورات ( ) 2- حصادات ( )

3- أبقار ( ) 3- أخرى تذكر .....

19- ماهى مصادر التمويل التى تعتمد عليها :

1- تمويل ذاتى ( ) 2- قروض ( )

20- إذا كان قد تحصلت على قروض , ماهى الجهة التى قدمت ذلك :

1- البنك الزراعى ( ) 2- جمعية تعاونية ( )

3- أفراد ( ) 4- أخرى تذكر .....

21- ماهى العوامل الطبيعية والبيئية التى تهدد الاراضى الزراعية

1- الزحف الصحراوى ( ) 2- زحف السكن نو الأرض الزراعية( )

2- إنتشار شجرة المسكيت ( ) 4- أخرى تذكر .....

22- هل يوجد من بين أفراد اسرتك من بلغ سن العمل وهو عاطل :

1- نعم ( ) 2- لا ( )

23- إذا كانت الإجابة بنعم ، ما مستوى تعليمه :

1- أمى ( ) 2- أساس ( )

3- ثانوى ( ) 4- جامعى ( )

5- فوق الجامعى ( )

24- هل من بين أفراد أسرتك مهاجر خارج المنطقة :

1- نعم ( ) 2- لا ( )

25- مصدر مياه الشرب الرئيسى بالنسبة لك :

1- حنفية داخل المنزل ( ) 2- حنفية عامة ( )

3- بئر ( ) 3- حفير ( )

3- أخرى تذكر .....

26- ماهو نوع الوقود أو الطاقة التى تستخدمها فى الطهى :

1- روث حيوانات ( ) 2- فحم أو حطب ( )

3- غاز ( ) 4- أخرى تذكر.....

27- هل توجد مؤسسة صحية بالقرب منك :

1- نعم ( ) 2- لا ( )

28- ماهى المشاكل التى توجهك فى التعامل مع المؤسسات الصحية :

1- عدم وجود طبيب أخصائى ( ) 2- إرتفاع سعر الدواء ( )

3- عدم وجود الدواء ( ) 3- أخرى تذكر .....

29- هل قمت بالمشاركة فى عملية التنمية فى منطقتك :

1- نعم ( ) 2- لا ( )

30- إذا كانت الإجابة بنعم وضح نوعية المشاركة :

1- بالمال ( ) 2- بالراى ( )

3- بالعمل اليدوى ( ) 4- أخرى تذكر .....

31- أذكر نوعية المشاريع التى قمت بالمشاركة فيها :

1- التعليم ( ) 2- الصحة ( )

3- الإنشطة الاجتماعية والتقافية ( ) 4- أخرى تذكر .....

32- فى أى مرحلة تكون مشاركتك كبيرة :

1- مرحلة التخطيط ( ) 2- مرحلة التنفيذ ( )

3- بعد الإنتهاء ( ) 4- فى الإدارة ( )

4- لا أشارك ( )

33- ماهى المعوقات التى تواجه مشاركة المواطنين فى تنمية منطقتهم :

1- مالية ( ) 2- إحجام الناس عن المشاركة ( )

2- ادارية ( ) 4- أخرى تذكر .....

34- ضع علامة ( ) أمامع العبارة المناسبة مما ياتى :

العبارات	أوافق بشده	أوافق	ممتنع	لا اوافق	لا اوافق بشده
1- تتبع تنمية المجتمع المحلى من إيمان ورغة أفراد المجتمع بضرورة تطوير مجتمعهم					
2- تلعب قيم التكافل والتعاون دورا مهما فى عملية التنمية					
3- تتطلب المشاركة الشعبية مع الجهود الحكومية فى تنمية المنطقة					
4- وجود لجان للتنمية بالقرى والمناطق ضرورى لعملية التنمية المحلية					
5- ضرورة أخذ رأى المواطنين فى مشروعات التنمية المحلية .					
6- اثق فى الخدمات الطبية المقدمة بالمنطقة .					
7- أرى أن لا داعى للسفر للعلاج وذلك لتوفر الخدمات الصحية وجودتها.					
8- هنالك تطور ملموس فى الجانب التعليمى مما ساهم فى دفع التنمية بالمنطقة .					
9- هنالك ضرورة للتوسع فى التعليم التقنى لحوجة العملية التنموية له .					